

النصف الثاني
من
شرح الكافية

للإمام العلامة شيخ الإسلام
محمد شمس الدين أبي القاسم الأصفهاني

٢٠١
النصف الثاني من شرح الكافي
للامام العلامة شيخ الاسلام محمد بن
ابن القاسم الاشعري رحمه الله
والله تعالى يرحمه
م



نسبه على الام فكل من نسبه على اللفظ فيكون نسبه في اللفظ
 معترضا للام لانها الاصل والاولى في الحقيقة بخلافها من المضاف والمضاف اليه نحو
 يابوس الجرب التي وضعت اربعة فاشترى اخوها اراد يابوس الجرب فان الجرب
 الاسم فليس نسبه على اسم معنى الام واسم معنى من فاعاد اهل الكرم فسمي ابا يابوس
 اسم معنى عمة واستشهدوا بقول العرب يابوس فاعاد اهل الكرم فان معناه
 وقود عند العرب وبذلك يصح فانه قيل ان يكون من اهل النسبه المشبهه باسم الجرب
 وكان قال ان اتم وفودها وانما وصف الجرب وقودا كان للفراد عند محول
 اهل وقودا فاعاد فقال بل كمال اللفظ واللفظ واللفظ واللفظ واللفظ واللفظ
 فيها فبعد ما ذكرنا ان ذلك مائة وعشرين كلمة من العرب والاسماء بمعنى من يكون نسبه
 امره اوجه الاسماء والعسل ان جعل صوابا على الحال التي هي والاسماء اهل الانساب
 لا يكون على معنى المشي الاطلاقا والحال كونه ذلك والاسماء بمعنى الام وهو كونه للحال نحو
 غلام زيد وعلمه نحو علم الدار وقدر كونه للائمة منها ان كان المضاف اليه شيئا
 كونه النسبه الى العكس نحو ان ينادوا بان المضاف جعل مستقلا بفعل المضاف اليه
 كما في زيد وقودا فاشترى اخوها الذي مائة وعشرين كلمة من العرب والاسماء
 لا يخلو عن الاختصاص وان علمه من العرب الجرب وقودا فاشترى اخوها
 ونسبه من العرب والاسماء من العرب المضاف من العرب والاسماء من العرب
 المسمي الابواب ونسبه من العرب المضاف من العرب والاسماء من العرب
 المسمي الامم او معنى من معنى في بعد تعرفنا او المضاف من العرب والاسماء من العرب
 الكرم بخلاف اللقب فانه لا يفسد تعرفنا ولا يفسد كمالا في اما انما ذكرنا
 الاسماء المعنوية من العرب تعرفنا لان وضع الاسماء المعنوية على ان يفسد المضاف
 والمضاف اليه خصوصية ليست اجزاء في اهل علم اعطى المضاف فذلك فاعاد التعريف

ان يكون المضاف مضافا
 للمضاف اليه

ان يكون مضافا الى المضاف
 اليه

واما افادة

واما الاسماء المعنوية مع الذكر المضاف فاعاد كمال المضاف اليه
 المضاف والمضاف اليه من العرب والاسماء من العرب المضاف من العرب
 المسمي المضاف اليه من العرب المضاف من العرب المضاف من العرب
 ذكره ومع التعريف ان كان معرفة هذا المسمى المضاف اليه الجرب واقفا موقعه لا يكون
 مقوم نحو بعد ما انقضا المسمى في المعنى كونه لقول الشاعر
 الموت الذي لا ياتي بسلامك فاعاد كمال المضاف اليه وكقول الجرب رب رجل احب
 وكم اتمه وقيل ان كماله وطامه اعلم ان يعرف المضاف المعنوي بسبب
 ما حصل من خصوصية النسبه اعاد المعنى الذي عن له اعطى المضاف فاعاد كماله
 النسبه لا خصوصية في التعريف فانه فذلك لم يحصل تعريف في غير ذلك فسمي واخوها
 لقول النسبه وتعدر بحسبها واخوها في تعريفها فذهب الى التعريف في غير ذلك فسمي
 وذهب الى السراج ان كان الاسماء لا تكون كرات ابدال بل كونه على حسب المعنى فاعاد
 المضاف والمضاف اليه المسمى المضاف من العرب المضاف من العرب المضاف من العرب
 وشبهك الذي ان يشك وشبهك لا تحصره فان كان الجرب او المسمى المضاف اليه
 كانت معرفة نحو المسمى من العرب المضاف من العرب المضاف من العرب
 قوله تعالى في الغضب عليهم فانه معرفة لانهم تعرفوا في العرب معرفة ويعتد الجرب معرفة
 فاما ما يعرف معرفة منها لان غير الغضب عليهم فسمي ولما في العرب المسمى المضاف اليه
 الذي في العرب المسمى المضاف من العرب المضاف من العرب المضاف من العرب
 اعطى عليهم لان العرب اعطى عليهم لم يقصد تعريف في معنى كونه وان كان اعطى معرفة
 كما بان من قول الليل فسمي في قوله تعالى فانه لم يفسد فسمي المسمى المضاف اليه
 في معنى معرفة فسمي في العرب لانهم لم يقصد تعريف في معنى كونه وان كان اعطى معرفة
 بها الا ان كانت واما قوله ان كان الجرب او المسمى المضاف اليه

المسمى

وغير ذلك

ان يكون المضاف مضافا
 الى المضاف اليه

[illegible][illegible]

اليه منقاة ليس مع ما في الوصف المصادق كقولهم رجل غلبت ذنوبه وفقط
 وروايت في خبره من وصف المصادق في قوله اي كونه في وصف الموصوف فانما اذا
 لم يكن في وصف الموصوف فانما لم يجران يقع وسبقا محمودة رجل الغنى ورجل
 لك فيسقط في الحكم ان كونه في اي محله الصدوق والكبر وذلك لانه في الحكم على
 صاحبها بانه يملكه فليس يتم ان يكون انشاء فان الجملة الانشاء لا تصدق على الاسم
 به وهو الذي دل على ان الجملة الانشاء لا يصدق ان يكون وصفا للاسم انما يتم على اول
 قوله تعالى فاعلم انك لست قط فانه مقدر في قول غلبت غلبت على انك لست
 قط فانه لما كانت الجملة انشاء لم تجز ان يخلو بها وصفا لغيره بقول وجعلوا
 للعلم وصفا على الوجه المذكور فانه قال بصدق بقوله انك لست قط فانه انك لست قط
 والقول كهم انهم قال الله تعالى والملك يملكون عليهم من كل شيء علم ملكهم اي
 يقولون علم ملكهم العلم ان كل شيء في البيت سائر ان اسمي منهم ولخصط
 حتى اذا جاز الطالع المخلط حقا وبصغهم بالخل واليوم في ذلك اكرم من ذلك
 بهم وبالغ في انهم لما اتوا به مع ما فيه من العلم الابوسع والخصاط ومضى جانب
 من الشك ثم بعد ذلك لما اتوا بما اتوا به مع ما فيه من العلم الابوسع والخصاط ومضى جانب
 حتى صار يكون الرب لوزنه لانه سار اي مشوب الماء ويطهر قول اي الدوراد في
 عنه وصحت الشاخر بغيره اي صحتهم مقولاهم هذا النقال فيسقط في الحكم
 الواقعة نقض صحتهم بعد على الموصوف لخصط الربط بينه وبين موصوفه كما كان
 ذلك في الخبر الا اني لست اؤقت رجل فام غمر ولم يربط فام غمر في حكمه في الصن
 في الاباب حكم الصنر العائد على الموصوف الا ان يكون موصوفا لانه لا يجوز خذله اضلا
 مستد كان او غير مستد ولا يوصف على الاكثرات وذلك لان الرجل كرات الكبر
 لا يوصف بها الا ان يكون وانما كانت الجملة كرات لانها تعد باعتبار اسمها والحكم في

الصدوق ساج

والصن

والحمد لله رب العالمين

في الخبر وفي حكم الحكم انهم في خبرت رجل غلبت ذنوبه ورجل غلبت ذنوبه
 الطريف والخبر ان كونه في اي كونه في وصف الموصوف فانما اذا
 لم يكن في وصف الموصوف فانما لم يجران يقع وسبقا محمودة رجل الغنى ورجل
 لك فيسقط في الحكم ان كونه في اي محله الصدوق والكبر وذلك لانه في الحكم على
 صاحبها بانه يملكه فليس يتم ان يكون انشاء فان الجملة الانشاء لا تصدق على الاسم
 به وهو الذي دل على ان الجملة الانشاء لا يصدق ان يكون وصفا للاسم انما يتم على اول
 قوله تعالى فاعلم انك لست قط فانه مقدر في قول غلبت غلبت على انك لست
 قط فانه لما كانت الجملة انشاء لم تجز ان يخلو بها وصفا لغيره بقول وجعلوا
 للعلم وصفا على الوجه المذكور فانه قال بصدق بقوله انك لست قط فانه انك لست قط
 والقول كهم انهم قال الله تعالى والملك يملكون عليهم من كل شيء علم ملكهم اي
 يقولون علم ملكهم العلم ان كل شيء في البيت سائر ان اسمي منهم ولخصط
 حتى اذا جاز الطالع المخلط حقا وبصغهم بالخل واليوم في ذلك اكرم من ذلك
 بهم وبالغ في انهم لما اتوا به مع ما فيه من العلم الابوسع والخصاط ومضى جانب
 من الشك ثم بعد ذلك لما اتوا بما اتوا به مع ما فيه من العلم الابوسع والخصاط ومضى جانب
 حتى صار يكون الرب لوزنه لانه سار اي مشوب الماء ويطهر قول اي الدوراد في
 عنه وصحت الشاخر بغيره اي صحتهم مقولاهم هذا النقال فيسقط في الحكم
 الواقعة نقض صحتهم بعد على الموصوف لخصط الربط بينه وبين موصوفه كما كان
 ذلك في الخبر الا اني لست اؤقت رجل فام غمر ولم يربط فام غمر في حكمه في الصن
 في الاباب حكم الصنر العائد على الموصوف الا ان يكون موصوفا لانه لا يجوز خذله اضلا
 مستد كان او غير مستد ولا يوصف على الاكثرات وذلك لان الرجل كرات الكبر
 لا يوصف بها الا ان يكون وانما كانت الجملة كرات لانها تعد باعتبار اسمها والحكم في

بالأول

التي كره فكان الاسم الذي سبكت منها كره فانك تقول مررت برجل علم اسمك
وتقدر مقام اسمه فاحذف الاسم من الحكم لانه الحكم عليه ولو كانت اسمه كقولك
مررت برجل اسمه كمال كان بعد مررت برجل علم اسمك نفسك من الحكم الذي هو
الذي لا يثبت قد يكون الحكم معروفاً كقولك مررت برجل علم اسمك ليس العلم
قوله مررت برجل علم اسمك بل الادراك كقولك مررت برجل علم اسمك ليس العلم
بما علمه بل كمال الحكم بالعلم لوجوب ان كمال جهولاً وانما الجرح بالعلم بان العلم
في علم الذات فاذا درست ان نصف العلم بالعلم فاعلم ان موضوعك ليس هو ذلك
بجوهر مررت برجل علم اسمك فذكر اللفظ في الدار و مررت برجل علم اسمك ووصف
بحال الموصوف الى الاسم ووصف بان علم اسمك مررت برجل علم اسمك ووصف بحال
نفسه هو انفسه وقد وصف الموصوف بحال متعلقه وذلك لانه حال
متعلقه من علمه فان حال متعلقه يكون حاله انفسه لا اعتبار افراد فاذا
قلت مررت برجل علم اسمك فالعلم هو العلم و ما وصفه الادراك وما وصفه
بالعلم المجرى من اجل ذلك صح خبره به علمه قوله فالاول يتبع في الاول
الصفة بحال الموصوف كقولك مررت برجل علم اسمك ذلك شئ في غيره شيئاً
الرفع والصف والحر والعرف والمجرى والافراد والمبني والجمع والمذكر والمؤنث
والاعراب فليكن الرفع معرب من العلم التي اعربت فيها متنوعة فوجب اعرابها
بعلمه واما العرف والمجرى فانه في العلم هو الاول فقصدي موافقته في ذلك
لنوافقه في قصد المعنى المراد واما المحسة الباقية فانه في العلم الذات المتبوع لها
فوجب طاعتها في ذلك لا لا عمل المعنى قوله والثاني ينبغي انما في الرفع
بحال المخلوق مررت برجل كرهت و فليكن من لا سبب بينه وبينه مثله مع الموصوف
في المحس الاول الى الرفع والصف والجر التي غيرها بالاعراب والعرف والمجرى

هذه الخمسة

[illegible]

والدور الثاني كالفعل
ولا يمنع الوصف الموضوع
في كل الإفراد والعلم

بذكره والوصف البكر لا ينفك تعريفه وان اراد ان يستفاد من ذلك ان
 الوصف لا يزال صالحا معناه وان اراد ان يبين عن غيره في العلم فليس ذلك لان
 جديداً بحال ان كان له في ذلك وصف في نفسه ليس الوصف
 وان كان ليس في ذاته ومع ذلك ليس في نفسه مطلق الا ان كانت
 قولنا انما ان عطف البيان بحال ان انهم وليس شاملاً ان كان الوصف الا انه كما
 اصلح لذلك انما ان العطف قال بعد الوصف لا يجوز ان يكون مشاوي في
 في انما هو لا يمكن دعوى خصية الوصف فيها فلا يدل على احد من افرادها
 موقوف على راجع مدلول الوصف واذا ما صدق على كل علم الوصف مستلزم
 قلت ممنوع وان شام فغيره طارئة وفي قوله المثال انما هو استوفى اصله لا
 هذا قبل في قوله المقصود من ان يكون اذله في غيره فظهر ان عطف البيان ان كان
 لخص من موقوفه مع كون المقصود هو التسوية وانما المثال ان كان يكون والمثال
 منه موقوفه مع كون المثال هو المقصود والحق ان عطف البيان وان كان انما ان يكون
 مساو التسوية في الدلالة على الزايات بالمعنى المذكور ولما انقضت بالمدل فغير صحيح فظهر
 انما انما انما ومن ثم ان من اجل ان الموصوف بحال ان يكون له مساو لا
 بوصف الاسم الوصف الاسم الا انما انما الوصف بالاسم يجوز ان يكون له مساو في العلم والاسم
 المضاف الى الاسم الوصف الاسم يجوز ان يكون له مساو في العلم والاسم
 وانما يجوز وصفه بغيره كما انما مساو في العلم والاسم واما انما المضاف
 طرأ الوصف لخص من الوصف بالاسم والوصف بحال ان يكون له مساو في العلم والاسم
 بوصف الوصف بالاسم وعلم من هذا ان الوصف لا يوصف به اصلاً لا انما لخص من غيره
 والوصف بحال ان يكون له مساو واما الوصف بالاسم الى الوصف فلا يساوي معنى
 الوصف منه وهو الدلالة على المعنى فان المصبرات لم موضع للدلالة على المعنى وانما وصف للذات

هذا

علم

قولك اشع اسما زاحال وهذا القليل كما في اشع الوصف بالضمير سواء كان الوصف
 مضمراً او ضميراً وانما العلم فلا يساوي معنى الوصف فيه وانما المضاف الى واحد من العلم
 غير الوصف بالاسم الوصف بكونه لخص من الاسم الوصف بالاسم الوصف بالاسم ووجب ان
 الوصف مساو او لخص اعلم ان انما الشرط وانما الاستفهام وكم انهم وكل انهم
 متوكل في البناء وغير فتنين نحو الآن فان معنى الوصف ولا يوصف به انما الاول طارئة
 وصفت على الابهام فهو وصفت لكان الوصف بخصه بغيرها عما وصفت به من الابهام وانما
 الثاني فلا يلاحظ شئ من ذلك في حكمه والوصف بحال ان يكون مستلزم في حكمه والعلم انما
 به انما ليس شئ من ذلك في حكمه فان العلم ذهب به من شئ الاستفهام ان كان لفظ مستقفاً
 ووصف العلم بغيره اسماً الوصف بالاسم يجوز ان يكون له مساو في العلم والاسم
 به واما المضاف يجوز ان يكون له مساو في العلم والاسم وانما انما الوصف بالاسم
 وانما قبل رت بغيره المضاف الوصف بالاسم لخص من الاسم الوصف بالاسم لخص من الاسم
 الوصف منه وشاير الاسماء انما الوصف بالاسم الوصف بالاسم الوصف بالاسم
 مستقيم ولا في حكمه وانما شواير الاسماء المستقيم وما هو في حكمه المستقيم لان اللفظ
 وعطف الوصف به لا لاصل الاستفهام في حكمه فواضح وانما الوصف بالاسم الوصف بالاسم
 لما جاز انما من غير الاسماء ان المضاف الى الاسم ومن المضاف الى الاسم
 بالاسم الوصف بهما فموقوف ان المضاف الى الاسم الوصف بهما والاسم الوصف بالاسم
 الاسماء اسما اشع وصفيه كما انما الى الوصف بالاسم والاسم الوصف بالاسم
 فلا ان الوصف من الوصف من الوصف بالاسم الوصف بالاسم الوصف بالاسم
 يكون انهم من غير الاسماء ان الاول من غير الوصف بالاسم الوصف بالاسم
 المقدر منه ليدل على المعنى الذي كان في ذلك الموصوفه بغيره وانما ذلك كان في ذلك
 بهذا الايض موقفاً على العاد ان معنى الوصف بالاسم الوصف بالاسم الوصف بالاسم

فقد علم ان الوصف بالاسم

فقد علم ان الوصف بالاسم

فقد علم ان الوصف بالاسم

فقد علم ان الوصف بالاسم

المسألة التي هي الرابطة من الصفه والموصوف في انهما الاشياء فان فرق الموصوف
 وجع العوت فان لعلى العرب فالقطع ليس الا بحرف زيد مرزا العاطف الموضع على اسمه
 حينئذ لا يوصف في هذا العالم لان الصفه كما قيل تدبره اعني العالمين لان اخذ
 الموصوف بطلب الصفه مرفوعا والآخر بطلبه منعصوا او محضو طاء لا يتصور ان يكون اسم زيدا
 في حين ان احد مرفوعا مرفوع ههنا ههنا البصر والكهفون فسلوا فقال ان يختلف
 الاعراب فان كان المعنى مختلفا فالقطع ليس الا بحرف زيد مرزا لان كان متصفا كان فيه
 الانواع نظرا الى المعنى في اسكان النطق نحو صارت زيد عمر اقل كل واحد من الجسمين
 صارت ومصرف في المعنى فصار ان كان العالمان المرفوع نفسا زيد وعمر وخط
 المرفوع خاصه لان علمه وهو ههنا ههنا البصر منهم في احوال الموضع والصفه على
 الانواع فطلب كانه المرفوع وانه المصوب لان كل واحد من الاسمين معناه
 المرفوع وهو صارت ومعنى المصوب وهو مصرف والصحيح ان لا يجوز الا القطع
 ان لا يستعان بمال صارت زيد عند العالمه برفع العالمه على ان يكون متصفا بالمعنى
 المتعارف من الجسمين والكهفون في هذا الموضع في حيز الاسم اذا انه داخل في المعنى في ذلك
 لا يجوز اذا اضممت الى غيره في نظر ادب جود ان كل الصفه تحصل في اعتبار المعنى فصح عند
 الصفه دون الامداد وان لم يكن افعال المعبرين فان اختلف التعريف والسكر فالقطع ليس الا
 نحو قام زيد ودخل الزمان على انهما زيدا بحرفين في الصفه كما قيل في الصفه لا يجوز
 المراسع لان الزمره تطلب تعاضدا والكهف تطلب تعاضدا كذلك لا يمكن في اسم واحد في
 حال واحد وان اتفق الاربك والتعريف والسكر فان كان بعض الموصوفين متصفا بغير
 مستقيم فبهم لا يجوز القطع نحو من اخول وهذا المعنى العالمان على انهما زيدا بحرفين في الصفه لا يجوز
 في الصفه كما ان المعنى لا يجوز ان يكون العالمان نفسا زيدا وعمر وايضا ان الصفه اقل من كل
 فيه الموصوف في المعنى فاذا طلب من اخول العالمان فالعالمان في مستقيم عنه بالاسم كالمعنى في
 العالمان المستقيم عنه مجهول واذا طلب من اخول العالمان فالعالمان في مستقيم عنه كالمعنى في العالمان

عنه

فالعالم معلوم فلو جعلت العالمين نفسا زيدا وعمر في حيز الاسم فصار في حيز العالمين
 اسما للمعروف في الاستفهام عنهم او غيره فان كان العالمان في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين
 نحو اخول زيد بكر العالمين العقلية ونحو قام زيد وعمر وحقق العقلية وان كان العالمان في حيز
 واحد فان اختلف العالمين في المعنى فالقطع ليس الا بحرفين في الاسماء والقطع في
 اسما في القطع نحو قام زيد وهذا المعنى العالمان على انهما زيدا وعمر في حيز الاسماء والقطع في حيز
 العالمين فلو قيل وانما لا يجوز الاسماء لان لم يكن ان يكون العالمان في حيز الاسماء في حيز المعنى
 فصح اعني من حيث ان نفس العالمين في اسم واحد لا يقع ان يكون حيزا من حيز المعنى في حيز واحد
 وكذا ان لو قلت مرتب زيد ودخلت الى اسك العالمين في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى
 الى وان اختلف من العالمين ان يكون من حيز الجسم او من حيز النفس او من حيز الحروف
 والحروف في المعنى المعاني في حيز العالمين في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى
 مرفوعه كما انك قلت مرتب العالمان اذا قلت دخلت الى اسك العالمين في حيز الاسماء والقطع في حيز
 اليه كما انك قلت دخلت الى اسك العالمين في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى
 لكن ان العالمين في حيز الاسماء واحد مرفوع على الاطلاق واسماء العالمين واسماء واحد لا يجوز
 متعديين مختلفين اما الجسمي فتوهم ان منع ذلك انما هو من طرف ان العالمين في حيز الاسماء
 في معقول واحد وتوهم عند ان العالمين في حيز الاسماء واحد في حيز الاسماء وان اسكن
 من العالمين ان يكون من حيز الاسم او من حيز الفعل او من حيز الحروف فان اختلف العالمين في
 اللفظ والمعنى فلو قيل زيد وعمر في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى
 على كونهما في حيز الاسماء فبهم لا يجوز القطع في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى
 اذا قلت اول زيد العالمان في المعنى فبهم لا يجوز القطع في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى
 مرفوعه فلو قيل زيد وعمر في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى فبهم لا يجوز القطع في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى
 احدهما قد فعل خلاف فعل الآخر وذلك جائز في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى فبهم لا يجوز القطع في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى
 فلو اختلف في حيز الاسماء فان كان في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى فبهم لا يجوز القطع في حيز الاسماء والقطع في حيز العالمين في المعنى

في حيز الاسماء

منه في اليوم ويزيد فاد اعطيت على الصبر المحرور اعيد الحاضن مثل موتك في زيد
 ش كل واحد من العطف والمعطف عليه اما ان كان طائر لا يشترط مفصلا او
 مفصلا مفصلا لا فاما قسمه في الحاصل من ضرب ثلثه في ثلثه فان كان العطف
 عليه طائر لا العطف لهما طائر انا العطف مطلقا سواء كان العطف طائر مرفوعا
 او منصوبا او محرورا اعطا او تقدير او محلا وان كان العطف مفصلا لهما فطفه
 ايضا على الظاهر ولا يشترط ذلك الا في المرفوع والمنصوب فان كان الصبر المحرور لا
 يتصل وان كان العطف ضمير مفصلا بعد عطفه اذا اتصل بحروف العطف فان
 اورد عطفه وجب إعادة العامل للصلح ان كان مما يمكن فيه من ثمة من السبعة
 فان كان العطف عليه ضمير مفصلا وكان العطف طائر انا عطفه ولا يشترط
 ذلك الا في المرفوع والمنصوب فان المحرور لا يتصل فان كان العطف مفصلا
 مفصلا انا العطف ايضا وان كان ضمير مفصلا لم يحرف عطفه اذا اتصل بحروف العطف
 ولا يمكن التحيل اليه إعادة العامل الا اذا اعيد وجب الاستدلال ايضا في من لم يرد
 السبعة فصار ستة اقسام منها في ثلثه وان كان العطف عليه ضمير مفصلا وكان
 العطف طائر انا فان كان العطف عليه منصوبا انا العطف من غير شرط فان
 كان العطف عليه مرفوعا لم يحرف العطف الا بالاية الصبر المتصل بمفصل وان كان
 منصوبا او محرورا لم يحرف العطف الا بالاية الصبر المتصل بمفصل وان كان
 اورد مرفوعا فصل بضمير اذا كان محرورا فالحال هو الذي قبله ولكم وعليكم وان كان العطف
 عليه محرورا لم يحرف الا إعادة الحاضن فان كان العطف مفصلا كان حكمه
 في المرفوع بالاية كيد في الصب بضمير شريطة كان العطف طائرا ولا يقع في المحرور
 وان كان العطف مفصلا بعد عطفه الا إعادة العامل فيه من ثمة اقسام
 فصارت الاقسام ثمة وعلم استماع العطف على الصبر المرفوع المتصل الاستاكيد

المتغير

مقام
 بجزء

المرفوع المتصل

المرفوع المتصل المتصل او متبعا بضمير متبعا بالاية المتصل في حكم الجزاء كاستدلال
 لفظا ومعنى فادراكك سكونا للام محضرت فلم يكو في محضرتك والامان في حكم
 الجزاء كمن العطف عليه في الصورة لانهم لا يعطفون على الجزاء فانما يتصل في
 له في المعنى لكون العطف عليه في الصورة الا ان يقع فصل محضرتك ومحمد الايمان
 اما الايمان فادراكها واما من تركه فليطول الكلام كقولنا ما اشركنا وما اءانا
 ما عبدنا من دونه من شيء ولا ما اءانا وما اءا العطف عليه الذي هو الصبر المحرور والعطف
 عليه الا باعادة الحاضن اليه انا انا يقول واد اعطيت على الصبر المحرور اعيد الحاضن
 مثل موتك في زيد وذلك لان الصبر المحرور استند استند الاستدلال المرفوع من حيث
 الاصل من حيث المعنى فاستمع العطف عليه كما استمع في المرفوع ولم يكن له مفصل متصل
 في المرفوع لم يتصل في المرفوع فاعاد الحاضن في الاول لكونه في حكم الاستدلال ومنه
 من قال الشافعي اذا كان ضمير اءا من الصبر مع كلاما كان النون لا يتصل مع
 المرفوع كلاما قال المصنف فاحترت من العلم لانهم ادعى الاول المرفوع محضرت
 بك انت وزيد ولا خلاف ان محرورا ان يقال موتك انت يسلم ان كان محضرا العطف
 كالمرفوع نص هو لا وان المحرور استند استند لان المرفوع مع عامله متصل بالمتا
 مع الصواب اليه غير متصل على الاستدلال ان المرفوع حوافر بينه وبينه في
 العطف ولا يقل انه لا يلزم لم يكن في ذلك من وجهين احدهما ان قوله يرت
 بالانت مخالف للبيان لان من جملة البيان هنا مخالف في كل موضع للبيان
 سلكا غير مخالف للبيان في كل موضع متابع وهنا وهو انه لو قال لم يرت بك انت وزيد
 كانت هنا مخالفة للبيان ومعنوية وفي قوله يرت بك انت ليس له الا مخالفة للبيان
 ولا يلزم من مخالفة العطف مخالفة العطف الا ان يقولوا انهم اجمعون فيكون
 ايدى قولك ان العطف مع الصبر المتصل في حكم الجزاء الاول الذي قبله كالفان

في

ق

المتصل على الشرط
 في المرفوع المتصل
 في المرفوع المتصل

الاستدلال

قيل لا يستعان بها في هذه المسئلة ان العطف على خبر المجرور دون اعادة الخاضع عليه
 لا يشاء كما ذكرناه وقد بينا في السابق ان خبر المجرور لا يكرر في الاصل فيكون خبر المجرور
 نحو ما كان معناه شتمه ولا سوداء فمرة وكقولهم يكذبونهم اسيرت ثوبك على ما روي
 عن ابن جرير في قوله انهم لا يأتون الا بالانسان حين العطف في حكم العطف على خبر
 ثم لم يكرر ما روي عنهم او قالوا ولا ذاب غيرهم والرفع والما حاز الذي يطير مصب فيه
 الدواب لا يهاجها السبعة واذا عطف على عاملين لم يكرر الا في الرفع والما حاز الذي يطير
 ويد والجحش في قوله لا يسبقه من العطف في حكم العطف على عاملين فيما عطف وتبع
 فاذا وقع العطف على خبر واحد عطف على خبر واحد في قوله يسبقه من العطف على خبر واحد
 في الحكم الاول العطف على خبر واحد فاذا وقع العطف على خبر واحد او ما لا يشبهه عطف
 عليه في شرط في العطف الشرط العطف في العطف على خبر واحد في قوله ان العطف على
 حكم العطف على خبر واحد وتبع لم يكرر في قوله ما روي عنهم او قالوا ولا ذاب غيرهم
 الرفع في قوله انك لم تحفظ اذا ما انما الفصح شمس كسبه ومن قام فيكون
 ذاهب معطوف على قام وقام خبر عطف ان كان ذاهب ايضا خبر عطف فيكون
 لا يبيح ان كان ذاهب خبر عطف ان كان ذاهب لو لم يكره ذاهب خبر عطف فيكون ذاهب
 حطه معطوف على الخبر ولو ثبت ما ذكرنا ايضا في ذلك لا يبيح ان كان خبر عطف
 لا ان لا يبيح ان كان ما روي عنهم او قالوا فاما اذا طلت ليس في قوله ولا
 ذاهب خبر عطف على خبر واحد عطف على خبر واحد فاما اذا طلت ليس في قوله ولا
 لعنه الله كما ذكرنا في قوله انك لم تحفظ اذا ما انما الفصح شمس كسبه ومن قام فيكون
 وقوم الخبر على الامكانات ليس في قوله ولا ذاهب خبر عطف في قوله انك لم تحفظ
 هذا التقدير في قوله انما ذاهب فاما ولا ذاهب خبر عطف في قوله انك لم تحفظ
 لا يبيح مقدم خبر على خبر واحد ولا تقدم خبر على خبر واحد في الحكم الذي دخل ما

عليها

عليها فلا يكون ذلك في العطف بطريق الاول ان العطف فرع العطف عليه وله
 والما حاز الذي يطير مصب فيه الدواب جواب امر من يكرر الا عراض ان نقول ان
 خبر الذي وفيه خبر عطف على الموصول قوله فغضب عطف على الصلة فيكون ان كان فيه
 خبر ما يكرر على الذي بنا على قوله العطف في حكم العطف على خبر واحد ولا يبيح
 ولم يغضب حتى يكون خبرا لان كان خبره في قوله فغضب عطف على الصلة في حكم العطف على
 فيما عطف وتبع لم يكرر في قوله فغضب عطف على الصلة في حكم العطف على
 عطف على ما كان الفاء فيه العطف وهو ممنوع فان الفاء فيه ما السبعة لا العطف
 واما السبعة ليس شرط فيه ذلك فيكون ما روي عنهم او قالوا ولا ذاب غيرهم
 الدواب لم يبيح قوله واذا عطف على عاملين لم يكرر انما عطف في
 العطف اسبق فاعلم ان خبره في قوله فغضب عطف على خبر واحد في قوله فغضب
 عطف على خبر واحد في قوله فغضب عطف على خبر واحد في قوله فغضب
 فبالواو عطف خبر واحد عطف على خبر واحد في قوله فغضب عطف على خبر واحد
 منطلقا في خبر واحد عطف على خبر واحد في قوله فغضب عطف على خبر واحد
 وقيل في خبر واحد عطف على خبر واحد في قوله فغضب عطف على خبر واحد
 على عاملين فيمنع عند المصدر من مطلقا ما عطف على خبر واحد في قوله فغضب
 عند كسر في الخبر من كلامه وعينه في ما عطف على خبر واحد في قوله فغضب
 زيد والجحش خبر عطف وتبع فاعلم ان خبره في قوله فغضب عطف على خبر واحد
 المجرور في العطف على خبر واحد في قوله فغضب عطف على خبر واحد في قوله فغضب
 فاما وجه المانع مطلقا فلا حرج في العطف في خبر واحد في قوله فغضب
 فاما لان معنى مقام العامل في قوله فغضب عطف على خبر واحد في قوله فغضب
 فان الحكم الاول عاملين خبر واحد في قوله فغضب عطف على خبر واحد في قوله فغضب

[illegible]

کتابخانه

وهو محل التذانه اول من قيام ما كان منه وبينه ملائمة فان ذلك نام وذاخو الاول
 والثاني ملائمة من جهة اشارة الثاني الى صميم الاول وهو الالط والحواء ان
 اشارة الثاني الى صميم الاول لا يتحقق ان يكون بينهما ملائمة بنفسه في ذلك الاشكال
 ولما قول في ذلك الاشكال بان الاول محال الثاني فمن صحيح فانه يمكن العكس لما قوله
 فان الاول محل للثوب فمضوع قال المصنف في حق المعنى اختلف في قسمين
 الاشكال فاما لان الاول مشتمل على الثاني وقيل لان الثاني مشتمل على الاول ليس
 مستقيم وقيل لان الثاني المشتمل على الاول اذ اختلف اعني في حقيقة بمعنى الكلام مشتمل
 على حقيقة الالحاح الى العن فاشتمل على المعنى في الاول ولذلك سمي على الاشكال
 وهذا هو الصحيح ويرد عليه ان الاول كماله ذلك فاما اذا اختلف اعني في دراهم بالايجاب
 بالنسبة الى الالحاح فاشتمل الى النسبة الى الاشكال المعنى على والحواء ان سماع ذلك لا
 يضر في الاصطلاح في النسبة فكم من سمي سمي اسم خط على المعنى مشتمل وذلك
 المسمى من ذلك الاسم ولا المسمى الاول في النسبة ان لانه لو كان الاشكال الاول
 على الثاني لا يمتنع اعني في دراهم ولو كان الاشكال الثاني على الاول لا يمتنع بل في سوره
 فان الاشكال لا يمتنع على ذلك ان قال في ذلك الاشكال ما يدل على جامع في مشيوعه
 او يستلزم معنى في مشيوعه فالاول على معنى في المشيوعه كقول اعني في حقيقة وما يستلزم
 معنى في مشيوعه نحو معنى في قوله تعالى فليكن من الشهر لتمام فقال في الاول انما
 في الشهر لتمام فيستلزم معنى في مشيوعه فليكن من الشهر لتمام فقال في الاول انما
 من اهلها مكانا في مشيوعه في الاستعداد وما عطفه فيستلزم معنى في مشيوعه فليكن من الشهر لتمام
 كونه على معنى في الشهر والبر والعفاف ولذلك سمي في اذ ان يكون ذلك سماع في مشيوعه
 فليكن في ذلك الاشكال من بناء امره كما يمكن في معناه مع الحرف كما في قوله اعني
 في ذلك وانه كان في ذكره في شيل على طه وانه اشتمل لانه معناه في الحرف ومن ثم امتنع

لغو علقته ردا لبعضه

في الكلام
 في الكلام

نحو علقته ردا لبعضه لان ذكره في شيل على العن وانه سمي والامر الثاني في
 حذو قوله في امتنع نحو سمي ردا لبعضه لانه وان كان لانه معناه في الحرف لا يمتنع
 استعمال شيل وان كان شيل على الاضراب او الالط والحواء في قول اعني
 في الاشكال مضطرب سمي ما يدل على الاول في قوله وان عنه كقول اعني في ذلك
 حج البيت من استطاع اليه سبيلا وقوله قبل احب الالهة والاول في قوله والاول
 الثاني في قوله هو الاول الذي في المشيوعه في قوله هو الاول الذي في المشيوعه
 ما ذكره مشيوعه على شيل في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ثم ان اضرابه وجعلته في حكم الاسماء فانه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 اختلف في قول ردا وانه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ثانيا ردا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 مشيوعه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 جازا فخلطت او في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 مشيوعه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ثلثه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 لكن في ردا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 باب الاول ومن باب العطف فاما قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 وهذا يدل على العطف من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الصراط المستقيم صراط الذين اخرجت وذلك الحرف من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 صراط من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 على بعض ما وقع عليه الناس فان الناس سائل المستطاع وغير المستطاع واول الاشكال

بالرجوع ليعينهم شفا من فضة وها من بدل الاشتمال وهذه البرهنة وها إلى
 أن المبدل منه شرط مقصود بالركن الثاني المبدل لما كان مقصودا بالركن الثاني كان مقصودا
 بالنسبة لاشتماله بالبرهان من غير احتياج إلى الأول في المعنى في شرط في بدل البعض
 من الكل وبذل الاشتمال أن يكون في المبدل شرط يعود على المبدل منه ولا ياتي مجردا
 عن الضمير الأول لا مثل قوله تعالى قل اعصاب الاعداء النار ذات القود وقول
 تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع من ذلك من الناس وقد فسر الضمير
 ليعين المعنى والكتابي خزانة من شربها والحجاب تحديقا مكانة قال فاعلم
 ذلك وتراعى أن يفسر جواب الشرط ليعين المعنى لخص من جواب الضمير من المبدل
 ومنهم من جعل من فاعل حج البيت مكانة قال ان حج البيت من استطاع قل هذا
 فاعلم من جهة المعنى لا من جهة الضمير مع الآية والله على الناس كافة ان حج مستطيعهم
 وهو طائر الغنم والفاصل ان يقول بخزانة كان الناس محضها المستطوعين
 بغيرهم استنادا إلى المستطعين وكان من موزعين وكان من المستطعين
 واد كان كرم من حرم فالبعض انما لخاصة خاصته كاديه شرط هذا القسم المبدل
 والمبدل منه لخصا والكبر والتعريف ولما كان المبدل على أربعة أقسام وكان في احدى من الاربع
 اذا اقتضى المبدل منه اربعة اشياء كبرها وتغير فيها والمعلقات بها يكون اربعة اقسام فمفسر
 عشرة ضويرة وفي المثلث من شرطه في اربعة فالاول بعد احوال والماني بعد اربعة والالث
 بعد اربعة والرابع بعد اربعة والفاصل على اربعة ولك والسادس من بدل والفاصل على اربعة والاني
 قبل اربعة من السابع إلى السادس عشر ووجه الاول من الدفعة الاولى مع الثاني من الدفعة
 الاخرة والماني من الدفعة الاولى من الدفعة الاخرة فالسابع بعد اربعة ولك والفاصل بعد اربعة
 والفاصل بعد اربعة والماني من الدفعة الاولى والاني من الدفعة الاولى والرابع عشر بعد اربعة
 والفاصل بعد اربعة والسادس عشر بعد اربعة والاني من الدفعة الاولى والاني من الدفعة الاولى

الافعال

الا اذا كان المبدل كرم من محرم فانه يشترط ان كان المبدل الذي كان مقصودا في قوله فاعلم
 بالخاصة بالخاصة فاعلم بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 البصر من المبدل الذي كان المقصودا بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 من المبدل الذي كان المقصودا بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 لفظ المبدل فلا يشترط الوصف حصة الاول ان المبدل هو المقصود بالنسبة اذ كان كرم
 والمبدل منه شرطه يكون لفظا في الاول ان المبدل من المبدل من المبدل من المبدل من المبدل من المبدل من المبدل من المبدل
 عن المقصود من كرم المبدل وان يوصف بكونه كرم فاعلم بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 ان يحصل من احوالها فاعلم بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 وها من قوله الشاعر فلا ولي خير منك الى اودى النخيل واليهيل
 فاعلم خير منك بدلان المبدل من المبدل من المبدل من المبدل من المبدل من المبدل من المبدل من المبدل
 واما من موزع فاعلم بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 من مقصود واما المبدل فاعلم بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 حصة الى ان قوله بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 واما اذا لم يكن المبدل لفظا المبدل منه فلا يلزم الاحتياج الى البعث كقول الشاعر
 اما خذوا مني لان كل من ساعد القبط لا طول ولا قصير في قوله لا طول ولا قصير
 المبدل من ساعد القبط وهو بدل كرم من محرم من موزع ولعل من قوله
 لا طول ولا قصير بدل الاشتمال فاعلم بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 من مبدل ان يكون لفظ الاول ان المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل
 بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 واستمر المبدل الوصف وواضح على ان الشرط اهل الكرم دون الشرط الاول واستدلوا على
 استمر الوصف بان الكرم لا ينفذ في المبدل الا ان كان مقصودا في الاول ان المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل الذي هو المبدل

في قوله فاعلم بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 في قوله فاعلم بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة
 في قوله فاعلم بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة بالخاصة

بهو بل لم يكن بعد اذ معلوم ان محمول وحل في مادة هو اليه فانه قد جاء البذل الذي
 هو اليه من غير الشرط كقول السائر فلا انك غيرك اليك غيرك ذلك انك
 وليس من لفظ الاول وليس موصوف ولا مشهور ان يكون في الالة كمن والى معرفة ومنه
 في الاخذ اما بعد ان يحل على محله كما عرفت لا طول ولا قصيد . فلا طول
 ولا قصر كمن وما كان من ساعد الصب وليس بمغوص في الالة من لفظ الاول ولا يجوز
 ان يكون انفس لان ساعد الصب مغوص في ويكون طائر من ومضرب ومخلفين
 ولا يكون طائر من مضرب بل طائر في الباب مثل ضربته ردا شرب هذا قسم لحد
 باعتبار الطهور والاصار وهذا القسم يقسم لقرينة استعماله في ثمة القسم الاول
 لان البذل والمعدل لا يكونان كمن والصورة باعتبار هذا القسم ايضا عشرة
 وذلك لان البذل الاربعه كالي النسبة الى البذل يقع على اربع صور طائر من
 والبذل طاهر للبذل عنه معبره عكسه وضرب الاربع في الالة عشرة وفي
 الضمير من غير في في العوض في هذا الاستعمال مكلف وهو اعادة الطائر على حيث
 ما يقع الاول لان هذا هو الثاني من راسه والى ان يدله والاربع ردا كما ان
 والاحسن من ضربته الماء والسلس من يده فطمة الماء فاضمة فطمة يعود على ردا الماء
 يعود على الماء والسلس على الال من راسه الماء فاضمة كهنه يعود على الال من راسه الماء
 يعود على الال من راسه الماء فاضمة كهنه يعود على الال من راسه الماء
 اما يعود الضمير على الماء فقد كلف كمن ارا العرف والكال في عشرة اشارة على راسه
 حشها والمان في عشرة اشارة على راسه الماء فاضمة يعود على الال من راسه الماء
 وقد كلف كمن ارا الال من راسه الماء فاضمة يعود على الال من راسه الماء
 والمان في عشرة اشارة على راسه الماء فاضمة يعود على الال من راسه الماء
 كمن ارا الال من راسه الماء فاضمة يعود على الال من راسه الماء

هذا هو القسم الثاني
 من القسم الاول
 وهو القسم الثاني
 من القسم الاول

هذا هو القسم الثالث
 من القسم الاول
 وهو القسم الثالث
 من القسم الاول

غير صحيحة بل الالة الواقعة حرا عن ضمير يعود على الحرة الا انك اذا قلت
 الريف اكلت الريف الماء لم يكن في الالة التي هي اكلت الريف الواقعة حرا
 الريف ضمير يعود على الثالث فان قيل ان الماء البذل من الريف يعود على
 الثالث فلا يحتاج معه الى عايد ليعت ان البذل على تقدير ذكر الاله على الاستدلال
 فكل ذلك الماء اكلت طلت الاله الجهر من ضمير ذلك من من يده فطمة الماء
 فان فطمة حرا ليدروى حله ولا ضمير يعود على الماء ولا يعود الماء لانه على سبيل
 الاستدلال يراى ان كمن ارا الاله في الجهر فالضمير للمعدل معتد لما كان الاله
 فيه من وجود في اللفظ فصار ذلك من نام الاله ولولا ذلك لاسلم بالبدل وجده كما سلم
 بالاله المشافعة في ولا يراى طائر من مضرب بل الكلي الامن الفاسد على علم
 ان الضمير بل منه الطائر بل البعض الاستدلال او العطف سواء كان سلم او كان
 او عايد واما بل الكلي من الاله فلا يراى فيه الطائر من الضمير اذا كان اسما او
 مخاطب من غير شرط وان كان عايد فبذل منه الطائر هو اما ذكر المصنف فالك
 ان مالك الطائر بل من الضمير احاطة اذا افاد توكل من الاحاطة والسلب
 واحاطة الكون ارا طائر من ضمير كمن او مخاطب بل الاله لو جاء ذلك لادى الى
 ان يكون المقصود النسبة اقل من غير المقصود لان الضمير الحكم والمخاطب اقل
 واضح من الطائر فلا يقال ضربته اكل ولا ضمير بل ذلك ولما قال مالك
 في الفقه ذلك بخلاف ان يسميه غيره فان قال مالك ضربته ردا او غير ذلك اقل فبذل
 منه الطائر من الضمير ليعقد المانع لان ما سواه من الاله ليس يؤول الى الاله قال
 ان الاله اقل من الاله من حيث ان غير المقصود اقل من المقصود لانه عايد على البعض
 لانه الكساح ذلك بل الاستدلال ليس هو المعدل منه وبذل العطف اظهر لذلك
 حار ان قال اشركت بضعك واشترى بضعي بكار واشركت على وضربك

هذا هو القسم الرابع
 من القسم الاول
 وهو القسم الرابع
 من القسم الاول

انما هو من غير ان يكون له قول للمعز ذرني ان امرئ ان يطاع وما العبد حتى يمشي
 على نعل من ابي العبد وهو ان الاستمال في كل من حوزته احوال الكبر من العرفه
 فكيف منع احوال حوزة من معرفه شي اعرف بها وهي احوال الظاهر من المصير المسك والمطاب
 بذلك الشكل من الكل بحيث ان احوال الكبر من العرفه ان يكون بشرط العف جسد
 يكون العف يشعر معنى لم يشعر به المبدل منه فلذلك حوزة احوال الكبر من العرفه فان قيل
 فيجب ان يكون احوال الظاهر من المصير المسك او المطاب بذلك الشكل من الكل بشرط العف
 لحيث ان جسد بعضي الوصف المصير لان احوال هو المبدل منه في العف اذا كان
 بذلك الشكل من الكل فلو وصف المبدل يكون مباداه وصف المصير فافهم ان احوال
 الكبر من العرفه من احوال الظاهر من المسك او المطاب فان قيل فانه احوال الكبر
 من العرفه بشرط العف بعضي لا يوجب العرفه الكبر معين ما ذكرهم لحيث ان لا يحد
 في وصف العرفه الكبر باويل ولا مع ليز ولقد امر على اللبم يستحق بخلاف وصف
 المصير فانه معز في كل يلزم وصف المصير لا يجوز ان احوال الظاهر من المصير
 الغائب في كل الشكل من الكل واما العف في احوال الظاهر من بعضي الوصف المصير
 والاولى ان يقال ان احوال الكبر من العرفه يحصل منه فانه لم يكن في الاول شرط
 في الوصف وان لم يشترط به ذلك يحصل من الجمع فانه لم يحصل من كل احوالها
 في احواله ولا ذلك من المسك او المطاب فانما يشترط انما جازم انما جازم انما جازم
 مطلقا وانما ما ذكره العرفه في كل مع العف وهو غير محقق عند المصنف واجتنب
 التوفيق له يجوز احوال الكبر من العرفه انما فان كان احداهما من المصير والظاهر
 فذلك انما احوال الظاهر من المصير مطلقا وانما قد احوال الظاهر من المصير الغائب
 الكل من الكل لا ينافي انما جازم انما جازم انما جازم انما جازم انما جازم انما جازم
 منع من انما جازم انما جازم انما جازم انما جازم انما جازم انما جازم انما جازم

١٠٠

من الاول
 من الاول
 من الاول

فاذا ثبت حوزة حيث لا يسع سكر محبة في جميع المسك والمطاب فانما في عامة الانساع
 والنعين فلم ينجح الى المسك مطلقا وانما فانساع اللبم لا يبعد وفيه انما في
 جميع العف لم يسع من حيث يوظف اللبم في المسك من حيث انما في مسك ما لا يسع
 وهو الظاهر انما لا يكون ان ذلك لقب وطلبا فصره انما في مسك فان قيل فصره
 الرجل وان لو لم يصره الرجل انما في ذلك فذلك لم يصره فانما في مسك انما
 وانما الذي اسع لغيره من المصير لانه لا يوظف اللبم في جميع المسك والمطاب فاذا ثبت
 ان جميع العف لم يصره لغيره من المسك في ذلك على حيث ما يحد عليه فان عا على ما يحد
 ليس على عا على ما لا يسع في ان ذلك واما العف فانه لا يذكره في الاحوال
 اذا لا مانع منه فظهر من هذا ان جميع المسك والمطاب يسع الاحوال منه كما يسع فيها
 فان جميع العف يسع فغيره ولا يسع الاحوال منه واما السماع فقول السماع
 فلا يسعك مسعفا او ساوفا من الهابيه فان احوال من كل احوالها
 ولا حجة فيه ان حوزة ان يكون احوال مصدره وانما الاخصص بعد اخص بقوله
 الله كانه الا هو ليجعل الى يوم القيمة لا ريب فيه ان حوزة حيزه وانفسهم فالقول
 ذلك من المصير المنسوب في لحيثكم ولا حجة فيه ان حوزة ان يكون ان حوزة
 ويقول الشاعر قد وهبنا قد وهبنا في الاصحاح الوحي يستسلم مثل المصير المرط
 يبره يستسلم من غير عا ولا ينعى الى نفسه والوجه في هذا البيت من قبل ما
 يقال في علم السان الجوز والمعي قد وهبنا في الاصحاح الوحي ومع من نفس
 فوجد من نفسه مستلما وجعله مملوكا له ويجوز ذلك في العف بقوله تعالى لم يصب
 دارا خلا فانه حرد من الدار ارا واجتنب ان مالك يقولهم جميع من حوزة
 ويقول عبيد من الجارب انه ابدعه فابرجت اقدما في فانيات لا يباحي ابره والاسما
 ولا حجة فيه اما الاول فلانه لم يصره لغيره انما في مسك انما في مسك انما في مسك

١٠١

فقد اجمع ائمتنا ان ليس يمكن ان يجمع بين حركة وسكون آخر وان قصد معنى اللفظ فيه
سواء كان اللفظ في الاستعمال او في الوجود وقد افرغ من طبعه ان يجمع بين سكون آخر واللفظ
بما قبله فيكون كذا في بعض النسخ واما في النسخ الاخرى فيكون كذا في النسخ الاخرى اذ لا
يترك من اللفظ واللفظ في حركة آخر بما قبله لا يصدق عليه ان يكون آخره وحر كية
لا بما قبله لان الحركية بما قبله المراد به ان يكون آخره وحر كية اللفظ ان لم يكن بعد
والجواب ان اللفظ هو الذي لا يكون كونه آخر اللفظ وحر كية اللفظ بما قبله اذ لم يكن
فيه سكون في حركة بعدوه بما قبله وقيل انما يسمونه متعينين معنى لا ينكر انهما وانما
فان يسمونه متعينين معنى من الاستعمال وانما يسمونه متعينين معنى من اللفظ على تقدير ان الحركية
على ما سئل في موضعها او يسمونه كليهما باسمين المتحرفين لا يحتاج الى ما يسمونه
التي هي من اللفظ او في حركة وكذا في النسخ الاخرى او في معنى ما لا ينكر انهما في واقع متوقع
اولا واما كذا في الواقع متوقع ما لا يمكن انهما في واقع متوقع ما لا ينكر انهما في واقع متوقع
متوقع ما لا يمكن انهما في واقع متوقع ما لا ينكر انهما في واقع متوقع ما لا ينكر انهما في واقع متوقع
فانما يسمونه متعينين معنى من الاستعمال وانما يسمونه متعينين معنى من اللفظ على تقدير ان الحركية
على ما سئل في موضعها او يسمونه كليهما باسمين المتحرفين لا يحتاج الى ما يسمونه
التي هي من اللفظ او في حركة وكذا في النسخ الاخرى او في معنى ما لا ينكر انهما في واقع متوقع
اولا واما كذا في الواقع متوقع ما لا يمكن انهما في واقع متوقع ما لا ينكر انهما في واقع متوقع
متوقع ما لا يمكن انهما في واقع متوقع ما لا ينكر انهما في واقع متوقع ما لا ينكر انهما في واقع متوقع

17

آیام

من القاء الساكن في نحو بلاد وأقدم الاستدراك في لفظا وصفا للفظ ككتاب المشبه
فانه يقع بعده أول الكلام نحو كرهوا كذا فانه لو لم يكن في الكلام كذا لادى لا الاستدراك بالساكن
وهو متعذر وأجركم ككتاب العترة نحو أدركك فان الكاف اسم مستعمل ولا باللفظ
في قرين العترة والآخر يوقى حكم ما يقع بعده وانما عرس منع من تقديم
والعز من الساقط فالإصباح الاثم ان يكون محرابا ما يفسر فيها المعاني في على اللفظ
فسيما بالقرابة وحاصلها ليس من حيث اللفظ وإنما من حيث اللفظ
وتصل نسبة الحرف إلى شيء لفظي ان يكون ساها باللفظ ووضعها ان يكون
حرف واحد أو حرفين كاللحرف كذلك والى شيء معنوي يخصصه مع من معان الحرف
نفسا لا باللفظ أو المحل أو المقارن ما يعطى الأعراف معنى فانه شيء بالحرف من حيث
اللفظ ليراد بضمه معنى من حيث اللفظ فانه شيء بالحرف من حيث اللفظ بضمه
الاشارة فانه معنى من معان الحرف وانما وضع لفظي الاثر في اللفظ ما دل عليه ولكنه
كالخطاب وكما ساد اللفظ العزم نحو ما دل فانه شيء بالحرف من حيث اللفظ ليراد بضمه
معنى الخطاب بان كل ما دل على مخاطبة ولو لم يكن بضم الحرف لفظي الحرف لا باللفظ أو المحل
الذي يقع فانه يبرز كافي يبرز بوضوح ما دل على مخاطبة ولو لم يكن بضم الحرف لفظي الحرف لا باللفظ أو المحل
عازر من حيث الحرف ما يعطى الأثر استعمل لانه الإصباح الاثم وذلك نحو أجمع الاستعمال
كقولهم ابره وأب في السطر بوجهاتهم كونه فانهما باللفظ لا بضمه ما يعطى الحرف مستعمل في
البناء لكن عازر من ليراد الإصباح الاثم في الاما المقردة التي هي من خواص الانا فاعز
قوله والباء ضم ونوع وكثرة وقت أي الغالب البناء والباء ضم كذا أو كذا أو كذا
لا ما قبل والباء ضم ونوع وكثرة وقت أي الغالب البناء والباء ضم كذا أو كذا أو كذا
المبنى كالمع في العرب فالصم محمود وفل ويجوز ما دلوا النسخ نحو ان كذا في الأصل
والكسرة نحو هو أو والاسكان نحو من كذا ويجعلوا لها ما خصه من جعلوا الحركات

الاعراب فيكون انما مخصوصه حتى تميز المراد اذا قصد احد القسمين فاذا قال
 قابل فمع علم انها حركة اعراب واذا قال علم انها حركة بناء وكذلك يرفع اي من
 ومضمون اي من هذا الاصطلاح الضمير من المقتضين والبناء من الكونين بحرف
 كما وانضم الضمير لكل واحد من القسمين وعند الضمير نحو اطلاق الضمير على حركة الرفع
 والفتح على حركة النصب والكسر على حركة الجوز لا يجوزون الجوز لا يطلعون المرفع والنصب
 والجوز على حركة البناء من وهي المضرب والبناء الاشارة والركبات والركبات
 والركبات والاسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف من قد ذكر للبيات
 الملازمة البناء ودليل خبرنا في هذه التامية الاستفراء وتبين من جعلها سبعة بجمل اشياء
 الانشاء والاصوات شيئا واحدا والاصطلاح الاسماء والاعراب فاذا كان الاسم شيئا واحدا
 لغيره من سبب فاضل البناء السكن لانه لخص من الحركة ولان الشاخذ الاعراب والاعراب
 بانه ان كان الحركة بكون البناء الذي هو السكن فلي على ما سمي في الاسماء على السكون في
 سؤال اجد وهو طلب سبب بناء على الاسماء على حركة فبعض ثمة اسئلة طلب سبب بناء
 وسبب بناء على الحركة وسبب تخصيص كل حركة مخصوصة من الحركة من الممنوعة
 ما وضع لكل واحد من اوجاب تقدم ذكره لفظا او غير ذلك او معنى او شيئا او متشابه
 والمشتغل عن المشتغل عنه والمشتغل المشتغل وهو مرفوع ومشتوب ومخروء والمرفوع
 والمشتوب متصل ومشتغل والمخروء متصل فلكل خمسة الاربعة الاولى حركت ومضرب الى حركت
 والثاني الى الاربعة الثلاثة حركت من الاربعة الاولى الى الاربعة الخامسة على كل واحد من
 ولحق من لانه المشتات الثلاثة الشان الاسماء اربعة حركات اربعة مقصودا في المصير
 استنباطا وتعيينه قوله المصير في المصير ان وضع لا بد من الثلاثة والمصير المعنى من
 الانشاء والاصطلاح والمضرب من الاشارة الذي هو المرفوع يقال كمن مضرب اذا كان
 منه ولا والمصير سبب الاصطلاح ما ذكره ويوتا مقابل الطائفة ويقال للمصير انما يحصل

ان يكون ما حوذا

ان يكون ما حوذا من الاسماء والاربعة فان المصير انما حركت وهو مطلق المصير ورايه
 ما به معذوف سواء كان شيئا او فعلا او حرفا او ما يقابل الحركة والمراد منها به الحركات
 واما اربعة الاضطرار اربعة من الثلاثة وهو مشتق قطعاً والى نصير هو الذي
 يرايه الرقيب والشك ولا يرد على ذلك قول المبكر وهو مطلق هو معنى نفسه او
 محاطا به او غائبا تقدم ذكره بما هو الوجه الاخر لان ذلك وان وقع فليس مع ضوعها
 اي دل على ان مبكرا او غائبا تقدم ذكره بخلاف قول الامامات وهذا مع ضوع
 لما ذكره من المبكرا والى ذلك انما هي المصير الزمير والنقص المبكرا التي في نحو والى
 ذلك والى التي في ما يرفع لانه ليسا من المصير انما قال سلف السهل
 المصير هو الموضع لتعين شيئا مشعر بكلمة او خطاء او فبعضه والعين محل المصير
 معاشا للباسم او في حكم المعاني في الموضوع فخرج من المناهي والمضار ونحو الاداءة
 وتعيينه قوله المعين معناه يخرج التكرار وقوله مشعر المبكرا او الخطاء والضم
 يخرج العلم واسم الاشارة والموضوع فان كل واحد من هذا لا يضر في احد من الاحوال التي
 بل يوضح لكل واحد من هذا على سبيل الدلالة للاف المصير ان المصير من اجوبى الاجواب
 المشاخص لغيره ما قيل لا يصح اخرج المناهي والمضار في الاداءة فبعضه الوضوح
 هذه موضوعه بعين المعنى فان المعنى في هذا المركب وضع في هذا اللفظ المركب كل من
 بين التراكيب بعين المعنى المعنى والمصير في كل واحد من هذه وهو ان الوضع مضمون المصير
 واعلم ان المصير سواء كان مبكرا او غائبا في ما يكون فيه ايهام فيحتاج الى ما يزيل ايهامه
 والمبكرا والمضار فذكر في فيما تميزه المبكرا والخطاء في رفع الابهام واما الغائب فقد استرط
 فيه تقدم الذكر الى الابهام وتقدم الذكر ان يكون فطام على مضمون معين في تعيينه
 واما ان يكون في ما كان مبكرا ما تقدم القطع معضما مضرب في ملامه والتقدم
 اللطفي بعد ما مضرب ملامه في ما كان مبكرا ان كان مبكرا عن المصير في الذكر فهو متقدم

ثانياً الثالث وبما ضمت اليك لانه اقبل بها لان الكلام منه وحيث
 عن نفسه اكثر من احياء عن غيره فاستحق ان يكون خطه من
 الحركات الحركية الاولى وقبل لان المتكلم اذا اخرج فليس كان
 ايها الا قاصراً واذا غا طحت جاز ان تحاطت واصدا وانين واكثر
 قالوا ان حركة القوة للمكلم ونفع ما الحاطب لانه سكر ويعطف بعضه على بعض ويقول
 انت تكلمت فاستقامت فقد جملة كلم مستكن في الكلام وكثير في القوة لان الكثير
 من قلة الثانية وقيل كسر لانه لم يوحى فيه كسر وفيه التسمية بما دليل
 الحاطب من الحاطبين وصمها تلوته بون مشددة دليل الحاطبات وصمها تلوته
 بميم ساكنه ان مضومة الحاطب في الاشباع ودليل في ذكر الحاطبين والاشباع
 هو الاصل واستعملوا اكثر في الاشباع قالوا في السكون فاذا قيل الميم فمير منسوخ
 بون وقاية او بدونه لم الاشباع كقولهم تعالى قد لا يموت ومنهم من اجاز السكون
 واسم السكون صوتهما ومنهم من صرح في الميم والنون من الواو اقرب من جهتها
 من مزجيه وكانت المادة الفاعلة الميم في التثنية لسقوط عنه ومن الجمع ويزجران
 في ضمن لان زجران في الميم في مضمونهما وكن هذه وصفات مختصة بلام
 القليل فان الظاهر ان الواضع حكم بنوا ملنا بالتوقيف والاصطلاح والظاهر
 ان زجران حكم لاجل الامور المتساوية ولا يكون الاختصاص في سبيل المادة كدليل
 سبيل الاحجاب والغير القليل المرفوع في فعل غير الماضي للمخاطبة ما نحو افعل
 ويعطين في التثنية مخاطبة وعنده مذكر وبوجه الدافع نحو افعل ويعطيان في الزجران
 معلان والهندان معلان ويجمع مذكر او فاعل فلو نحو افعل ويعطون ويعطون
 والماضي والماضي فون مفعول نحو افعل ويعطون ويعطون ويعطون ويعطون
 التثنية الى ما استدل به المصارع وقول زجران في هذا فطحت في الزجران في الزجران

سطر

فعلا والهندان فعلا والزجران فعلا والهندان فعلا وزعم طائفة من النحويين
 ان النون في الالف والواو والياء المتساوية بالاعرف بل على احوال الفاعل انما
 من فاعل والفاعل مستكن في الافعال التي يملونها هذه يعرف كاستسكانه في
 يزمل ويمل فاعل والفعليتها اسماء مضمة اسند الفعل اليها كاستسكان الفعل
 الى ما في ذلك فعلا ودلائلها على مسيما بها كدلالة ما في مسماها لانه لو كانت حروفا
 دالة على احوال الفاعل كلناش من فاعل كان مفعولها في نحو الزجران فاما والزجران
 فانما كان حرفا في نحو فان الحواش اودى بها ونحو ولا الاضرب الفاعل انما
 بل الدليل في نحوها انما الحق نحو وانما الحواش في نحوها الطهر من معنى الثانية بان
 علامة الثانية للاهبة للاسماء لا بون بل لا يمل على المسماة في الحركات
 كير كذا وبه ومنه ندعت الحاجة الى المسماة التي لم يمل الفعل وليس الامر كذلك في
 علامة في التثنية والجمع اذ لا يمكن ان يفسد في التثنية به طووه من يدولها ويذكر
 الفعل على انما ومنه ما من عن علامة في الفعل فلام استسكانا لما لم يمل الاسم
 فما لم يمل الفعل على ان لم يمل في الزجران غير كذا وبه وليس ذلك الا كدلالة اسماء
 اليه ولذلك لم يمل في الزجران فاعل فيكون كان الفعل عددا عن مخرج عنه وذلك
 محال وذهب سيبويه الى ان الفعلين مميز وهذا الاختصاص في التثنية
 ه علامة ما يمل الفاعل اسند الاختصاص على انها ليست بمميزان فاعل الفعل
 المصارع افا كان مفعول الاجوز ازان فلا يكون مميزا واذ الميم مميزا فمن ان كان
 جرم اذ لا فاعل في الفصل وكن حرفا يثبت لهم الثانية فيها والذي يذكرونها الثانية
 ان الثانية قد جاء في الكثير والياء مخاتمة لها في محو ميم والواو الى اسم
 ان فاعل الفعل المصارع اذا كان مفعول الاجوز ازان فانه غير المصارع فيكون
 سيبويه على انها مميزة بوجه من انها لم يثبت بمميزها علامة في موضع من الواضع

وقد عرفت غير اتفاق في موضعين من هذا الموضع لغيرها بما هو الثابت ولا لغيرها
 بما لم يثبت ومنها ان علامة الثانية شئت في النسبة في نحو قاسما والمندان
 نحو نان في حركات الساخرات لثبت في النسبة واللام بالاعمال الانفاق
 فاللزم كذلك ومنها ان لم يرفع من الافعال المتعارفة بالوزن الا ما اقبلت بميم
 نحو قومان فيقومون فان قيل فما العذر عن بوزن الصير في حال الافراد فان جواب
 ان الذي اوجب بوزن في النسبة واجمع هو وجهنا وهو حرف اللين الا ترى ان
 الصير في النسبة واجمع ولم يزل للين فيقول المفعول هكذا هنا ولم يزل الصير
 لا للين فيقول كذلك يقول في خطاب المير فيقول على العمل لا يحل ان
 الباء شئت علامة ما شئت في موضع فان هذي اللين فيكون العلامة الثانية
 المنع ليس في اريد فانهم قالوا الساخرات لم يثبت علامة والياء في هذي ما شئت فيها
 علامة في الجمع وهو هذي اللين وعلى الثاني انهم ما فرقوا بين الذكر والمؤنث في
 الخطاب فصاروا قومان في يريان فيقومان اهتدانا كما فعلوا ذلك في الماضي فقالوا
 قما ياريدان فقاما اهتدانا في فرقوا في الافراد فقالوا فانت اريد وقت اهتد
 وهذا اللع من دفع فانهم قالوا لو كانت الساخرات ما شئت كالآية في ثلث لثبت في
 النسبة كما شئت لان في النسبة في نحو فلانا وانما لم يختلف الذكر والمؤنث في شئت
 الماضي المحاط في نحو فلانا لم يكن في مفرد هاهنا حيث يلقى اسماءها
 النسبة فان مفرد هاهنا في وقت وعلى الثالث ما لا ينسب اليه لم يرفع بالوزن
 الا ما اقبلت بميم فان الخفاء فيه قد يرفع بالوزن وهذا اللع كما حفظنا به
 ان من الخلف من الافعال المتعارفة لم يرفع بالوزن الا ما اتصل بميم فكون
 المتأخر فيه اسما فاعلم ان الرفع والاعمال الاغلب فلا يرفع بعضهم المتأخر فيه
 وقد استلحقوا في ذلك ويجوزها ومنه ما لا يثبت في حال لا يجلو اما ان يكون لا

عليه فكل واحد او كل من الثاني اما ان يكونا فليس في حرفين او اسمين او فعل واسم او فعل
 واسم ويرى في كل كلمة واحدة فلي اسم او فعل او حرف وان كان اسما فهو اسما مطهرا او مضمر
 وان كان اسمين فهو اسما مطهرا او مضمر او مضمر ومطهرا وهذا الاخر لا يجلو اما ان يكون
 الاول مضمر والثاني اسما مطهرا او العكس فان كان من اسم وعرف فلا يجلو اما ان يكون الاول
 اسما والثاني حرفا او العكس على العود فلا يجلو اما ان يكون الاسم مطهرا او مضمر اهتد
 باختلاف بعضها لم يذهب اليه ذاهب فلا يحتاج الى التعميم لخصته وقساده وبعبارة
 قد ذهب اليه ذاهب محتاج الى التعميم لبيان ما هو الصحيح منه وما هو القاسم منه
 اما ان عليه فعل او حرف او اسم مطهرا او فعلين او حرفين او فعل واسم او فعل وحرف او حرفين
 اسمين مطهرا او حرفين اسمين الاول مضمر والثاني مطهرا او حرفين اسمين مطهرا وحرفين
 واسم مطهرا فليذهب اليه ذاهب وانما ان حجة اسم مضمر فقال ان مضمر قد ثبت
 اليه حجة من الحرفين وقد ثبت هذا الى الكوفيين واما كونه من اسمين مضمرين فقد
 قال المصنف في شرح المصطلح انه مذهب الخليل فانه قال هناك انهم ايا اسمهم المصنف
 الى الكاف ولا يعرف اسم مضمر متصا الى الكاف في غير وهو مذهب الخليل واما
 الاول منه اسم مطهرا والثاني اسم مضمر فقد قال ان مضمر قد ذهب اليه الخليل فانه قال
 فيهم من ذهب الى ان الاسم ظاهر والكاف ضمير متصا اليه ايا او موضعه خفض
 وقد ذهب اليه الخليل وقال المصنف في شرح المصطلح هو مذهب الرماح فانه
 قال فيهم من قال انهم ظاهر ايضا الى الكاف وهو مذهب الرماح وليس في قول الرماح
 وهذا انما اسمهم المصطلح كما وجدنا في بعض كل اياما من حرف واسم مضمر
 قد قال المصنف هو مذهب الكوفيين فانه قال في شرح المصطلح فيهم من قال الماعز
 والكاف هو المضمر وهو مذهب الكوفيين فانه قال هو مذهب الفراء واما الاول
 اسم مضمر والثاني حرف فهو مذهب السيبويه والي على الفراء في تفسيره للاخفش

قال المصنف والصحيح هنا قال صاحب التسهيل فمن المصنوع اي وهو من غير ظاهر
فكذلك قاله في النسخة كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
من غير محذور الاصل انه لا يجوز في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
منه في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
الاسم المصنوع لا يغير لغيره كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
بغيره فلا يكون الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
واوها انما هي مضافه محذورة بالاصالة اما على ان الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
المشتمل على بعدد بل قد يرد على العاقل ان الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
اولا اتصال المصنوع بغيره نحو ما ذكره الا ان الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
المفصل بغير الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
فاحذر ولا تترك بعض المصنوعات كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
ذلك لغير التسهيل بل لغيره من المصنوعات كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
موضع ورفع وكل اسم لا يقع في موضع رفع فهو مصنوع او مضاف او مضاف اليه او منادى
وبما يه ايا المصنوع معناه بغيره كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
تأخر من العاقل اتصاله بغيره كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
من المصنوعات الظاهرة والامر خلاف ذلك ما يقع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
على القول لا نسلم ان الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
من الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
كثير من رايه وان لم يرد ذلك كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
ان يكون ذلك المصنوع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
مختصا لا يقع في موضع رفع فكذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع

الرفع

في التقديم على العاقل وان لا يشتمل وهو الاول ثم لبعض الطوائف خصوصا
بغيرها ولا يجوز في غيرها واستدل صاحب التسهيل على ان الاول هو الذي لا يجوز ايا
ضايها انما يطلقها الاسم المحذور بالاصالة بما رواه الخطيب من قول العرب اذا
بلغ الرجل التسعين ياما واما السجواب ولما كان كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
اسم محذور قال وهذا مستند في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
لا يستعمل على وجهين محذورة من الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
مع اما اذا لم يكن كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
مع ذلك لان الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
اما ان كان الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
فقال فاجزا من يفعل ذلك منك وذلك خير لكم وان غير الكاف من كذا في الرفع كذا في الرفع
تجمع على اسمها مع غيرها كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
وهي لم يجمع الكاف لغيرها لغير الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
اسم ومخوف في لفظ واحد في القول باسمه الاولين ثلاثة عن ذلك قوله المصنف
اي في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
عليه وان ايا المضاف الى الظاهر غير الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
وعلى الثاني الثالث والرابع من المصنوعات فانه يجوز ان يخصص بعض الاسماء بحكم دون
البعض الاخر وان كان الكاف في رتبة رتبة كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
رتبة كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
بما هو محذور في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
بالكتابة في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع
الروايات من كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع

اسماء فان كانا متغيرين لم يكن ذلك اللفظ اسما ولا يلزم اضافة المتغيرين
 غيرهما وعلى السامعين ان يعمدوا الى انهم قد عرفوا في لفظ واحد وان كانا لا
 لكن قد يلزم خلاف الفصل لا يقتضي ثم قال صلح السهل فان قيل بين
 الوجه مودة الى السادة اما في نسخة من بعض النسخ ان كانا متغيرين
 اضافة الى الفصل المحقق ان لفظ الفصل وكلاهما بالاول اما الاول بالاول
 مخصوصة بالاسماء العامة على الاحوال واما الثاني فلان المتغيرين معرفة
 فلا حاجة الى تخصيصه وانما انما لو كانا متغيرين اضافة التي الى نفسه
 لعيب عن الاول ان اضافة التحصيل غيرا لفظ فان المضاف اضافة التحصيل
 يصير معرفة وان كان يكون وزاد وصحوا ان كان معرفة كقولهم ملازم يوم الفارسي
 فان اضافة هذا اوجب من زيادة الرفع مثل ما رتب وصفه اذا قيل
 ملازم الذي ما نزل الذي تم وكما قيل زاده الرفع قبل بان الرفع اضافة
 من غير حاجة الى افعال تعريف وقد يضاف الى لا اشتراك في تقدير وقوع الاشتراك
 المخرج الى بان الرفع كقولهم **وذهب من نزل** فاذا جازت اضافة
 فلو كان الذي كرهت فربما لم يمتحيا فاذا جازت اضافة
 ونحو ما لا اشتراك في اضافة ما في الاشتراك الاول بالاول كما في اضافة قبل كما يلزم
 شامخ ان رادوا واحد من اسمي السادة اذن شامخ حقيقة بها وكان
 انفرادها بالاسماء دون غيرها من الفاعل كما في اضافة ما دون سائر الموصولات
 وقد عرفوا في حصة ما يضاف اليه اضافة الى الظاهرة في اضافة ما في الشواهد
 والاجتهاد هذا الجدل في سبعة اشياء فاجاب سبعة في قول الشاعر
 دعوت لما في شوقا فلما في شوق لان في شوق
 لنفسه لم يجرى كالميت فاجاب سبعة في قول الشاعر
 كمال الذي

كمال الذي لم يمت الا مع المتغيرين فان الذي لا يمت الا مع المتغيرين عن الثاني لم يلزم
 اضافة التي الى نفسه ويعدو الفاعل في حصة وانشاء ذلك قيل
 والذي نزل على سلطان القول انما اضيف الى ضمير ان المتغير من سوا كان متصلا او
 مفصلا لا يمتحيا او غير متعلق انما اضافة الى ما بعده كان جريا فاللام اضافة
 اما اللام فلا يمتحيا في اضافة ما في متغير كاني هو اضافة الى الاعراب
 اي لان ما يمتحيا عن الاسماء لفظا واما الاضافة عن الاسماء اصلها لا يمتحيا
 نعم المضاف الى ضمير انما في حصة وقد من المميزين ان سب غراب اي من سائر
 الموصولات انما هو لزم الاسماء وان من لزم الاسماء متغير الاعراب اخرج
 من مال ان اسم ظهر وما بعده متغير يقول بعضهم اذا بلغ الرجل السنين فاما
 الشواهد وجه الاستدلال ان ما اضافة لفظ هو كان غير اسم او اضافة الى ما
 لان غير الاسم والاسم المتغير لا يضاف وما بعده ليس بغير متغير ان كان حرفا
 اما ما بعده الاول لانه مضاف اليه والحرف لا يكون مضافا اليه فمعنى الثاني
 ضمير انما اسم ظهر مضاف الى ضمير والحرف ان هذا الكلام من الشواهد والاشارة
 تحت لافتراس طبع فليسا اما اضافة الى الظاهر لست بالاسم اليك وان اختلفنا في
 اللفظ واستدل على بطلان القول بان ما يظهر اضافة الى ضمير ما كان ضميرا
 فالزم الضمير لان الاسماء المظهر للامنة الضمير اما صادرة عن ضمير نحو سنان
 ومما زاد ان حرف غير تنكية اضافة عند وفات من وليس اليك ما في قوله كان
 تابعدا ما يستعمل مع من في قوله هذا العالم ما يجمع واللام ما يلزم لا يقولون
 انما ولا يكون للاشياء واجتراح من انان احرف عند وما بعدا في ضمير
 الكاف في التي لم يمت في غير هذا الموضع فليست في الموضع ايضا ضمير الحام لا يمت
 بالاعراب الاطباق وان ما بعده ما يضاف لاختلاف لفظ الحام في اضافة من

وضع فذكر وان ثبت فيكون مصدرا او لا وليس اسم مطهر ولا مضمر ولا فعل معين ان
 يكون حرفا وقد اختلف من هذا ان الاول الحمدان كان قد لا يكون الاسم لا يكون حرفا
 وهذا القول ليس بشئ فان الناقيل بهذا القول يقول ان الاول الذي هو الحمد
 حرف والحمد الصيغة اما عن الاول فلا بد ان الكاف في غير هذا الموضع لم تسم
 في غير هذا الموضع وقد يكون حرفا واسما عن الثاني فالأصل ان الحاء في مختلف الخصال
 الحاء طين من افراد وشبهه وجمع فيكون حرفا وان لم يكن لا يكون في الاسم انما يكون انما
 والذي في كل واحدة القول ان اسمية والواو التي تحذف بحروف ان يجمع اليها ما
 بعد لا يكون كلمة واحدة لا ذكر بالمكان وليس وليست بنطرين والآخرين لا يصلح
 ولا تسمى لا مطهرين ولا مضمرين لا متصلين معين ان يكون من اسم وحرف والاسم لا
 يكون مطهرا لا ذكر معين ان يكون من صيغة وحرف وليس الاول حرفا والباقي مصدرا لا ذكر
 معين العكس فيما ذكر ان يابعدا محروف انها الف الحاصلة بينه لا لفظة واحدة
 من هذا من جمع اسم الصيغة ان يكون حرفا كالهاء في انت وقتا معنى الصيغة
 ولولا ان يكون حرفا لما كان بعد اي عقيبك بعد وهذا ليس بصحيح فانه ثبت اسم
 العرب ما في غير المصادر والظروف وليس محصورا باب حوا من ليس اسم وقيل ان
 مشتق من لوي اذ كان حتى ان نفسك والنفس ما في المصدر واسما وانما كسر الميم
 على وزن فعل فقلت او اوا لا كسر زيا قبلها واديت فابعدا وهذا ليس بشئ وشال
 اما ان قال وشال في بيان واللفظ المشهور اما كسر الميم وشال ما واما في قوله
 الجهد وقر العسل الناشي اما يقع الميم وشال ما واما كسر الميم وشال
 اما قال صلح السيد الغرسا فابعدا عن حرف الاء اما انما كسر على ان الاء
 منه الميم والنون فالالف بعد النون فابعدا للوقوف كذا وان هاء الكسبية بدل من يابعدا
 الرسل الذي يبين ان الهاء تباينها كقولهم

وذهب الكوفيون

وذهب الكوفيون لما انه كلمة الاسم بدل اشارة الالف في قولهم
 انما شيعت الشيعة فاعرفوا قال صلح السيد الشهابي في الصحيح انما شيعت
 الالف وصلوا ومقاما فاول الاصل وفي لغة بني قوم وذلك ما اجمع قتل من النطق
 كانا لحي فان في انما اقل وقيل انها انسان فاعرفوا قوله فعل كما هو الله
 والاصل لكن انما نقل حركة الميم الى النون وادغم النون في النون ولم يراع
 الاصل كان انما مفتوحا في لغة من لفظهم دون الف وجعل الفحة ذائلا بها كما
 ان من حرف الف لما مفتوحا في لغة من لفظهم ام والله ولو كان وضع ما في الاصل
 من فمهم دون فمهم كما في النون ساكنة لانه اخر متني ساكنة لانها في حركة وما كان
 بكه الحقة السكون من من قال ان في لوهرك في سبيل السيد ولم يصحركم
 بحسبهم صوبها في الف حرف زيادة الف او يا وسكت وقيل ان في وزن
 عان فانه ظا اما في را من رأى ومنهم من قال انما قد اشبع الميم وقد لا لا
 بعد النون والاشباع في الغالب عند الضرورة واما هاء فالتاء ذلك من الميم كان
 هاء واما انت الى المن والاسم منه ان اعني الميم والنون عند الضرورة والمازوت
 خطاب مختلفا بخلاف قال بن وكبر فانت وكذلك الروايد في الباقي حروف
 الحسب الميم والنون ليدل على من هذا ويكون عند الضرورة كما من اسم وحرف
 وذهب الفراء الى ان انت ولواء كاله اسم فانت الميم من نحو ذهب
 وضمت اليها ان فخلاها لولا وذهب ان كسان لان الميم اسم وهي
 التي كانت في قلت وكبر ان يحكم من الجمع في الانفصال في يكون الميم انت
 فالتاء في الحكم من الجمع في الانفصال لان اسم الميم لا يفي بها خلاف وتسمى
 حرة لانه لا ينفصل الميم والحق يقال الميم معنى الشيعة وجمع مؤنثا
 وذكر اقوي اعطاء اقوي الحركات انني الميم في شال الميم كما صرحوا به وقيل لانه

الواو في جو

منهم الماء وسكن الذين نزلت حركة الماء الى النون فاسكن الماء وقبل نحن
 مثل قل وقل قل نحن للجمعة وطلعة الجمعة الواو والضم من جنس الواو في
 اضطرار الى الحركة من لا لغوا الساكنين حركتها بما يكون للجمعة ولهذا اضطررنا الى الجملة
 في شتر الضلالة وقبل نحن للرفع فحرك بما يشبه الرفع واما هو للفتح الغائب
 للوش الغائبة فبعد الصوتين لان الهمزة عليها وذهبت الزيادة الى الماء من هو
 وهي الهمزة فاستدل بقول الشاعر سناء في دار صدق ودار امام بها ونبيه
 دار لسعدى اذ في من هو اوكا فوق الاول واياه في الثاني دليل زائده
 طالع من مال هو وهي والى ذلك طردت ما في المشبه فواتها حتى هو وهي على
 الحركة ايما من ضمير الغائب المتقبل يقول خبره فيمررت فاذا الشغف انحر
 ساء تشبهها هو وهي في اتصال الكسرة بالنسب المتقبل للفصل فسكر هاء
 وهي بعد الواو والفاء ومما يفر من جملة الظاهر وهي بناءها على حركة ياء
 وانما يكون ذلك فيما يكون نازعه عارض كل النادى فاسم لا حرف منه حرف كانا
 فبعد تسكين الالف مع الحذف لانه لا يكثر الاستعمال ومما لم يجد
 ما دخل عليه وقد سكر عند هذه الاستثناء وكلف الحرك في قول الشاعر
 قرت اللطيف من امانا حتى فقلت افر سرت ام عاذني في حلم وقوله
 وقد عجزوا ما من كفى يكفيل سلا ولا انك صبا شيئا قال صمد التمهيد
 السكن مع الحركة والكاف مع الالف في الشعر وتعد الواو والالف عند الضرورة
 كقول الشاعر سناء في دار صدق ودار امام بها ونبيه فيكون الواو والالف
 من هو وهي والالف لان الساكن المتقبل للفصل طاء لاجل والفاء ان موضع
 الفصل على الفصل من اللين وما ليس له الفحة الفصل المتقبل
 قل من عطية زيد ومن اعطيه هند فحذف واو الالف فكأن الماء ان
 معقول

معقولان ويحذف واو الالف فيقال على الله قيس فليس يكون شذن والعايد
 محذوف والاصل من اعطيه هو زيد ومن اعطيه في هند ومعددها هذا
 حتى الكون هو في الشدة كالتشاعر
 فان الثاني شهد يستحق ما هو على من مبه الله بغيره وقال آخر
 قال قيس ان امرت بالنعمة وهي ما انت اللطيف تأخذ
 فالرفع المتقبل خاصة لشتر الماضي للقاء الغاية في المضارع لانكم مطلقا
 والمخاطب الغائب والغائبة في الضمة مطلقا من المضارع من ذكرها
 الدار في شذن في المثال المتصل المسماة على احوال قوله الرفع اجز
 به عن المسبوق والمجوز وقوله المتصل اجز به عن المتصل فانه لا يشتر
 غير الرفع والاصل المتصل وقوله ما في الرفع المتصل هو
 الا انما هو من الساء وقوله في المثال المحذوف عن المثال فانه
 حركه واو الالف الغائبة او حركه في الغائبة الغائبة من المثال
 والالف والمخاطب والمخاطبة في المثالين المتصلين في المثالين والمخاطبة
 لتسكن الضمة في قول الشاعر مثال ما تشتر الضمة في الغائب والالف زائدة
 ومما قامته وليست الساء به اسمية يجوز انما على قول الشاعر والالف الساء
 حركه في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 اسمية بان ثابت في فاعل من مبه الى مبه ولا يسميه الى الضمة فلا
 يكون بها ضمير لان الساء ضمير الفاعل المستتر الذي هو الضمة لا يظهر
 اذ او ما يظهر من قولهم فاعل من الساء هو الضمة المستتر لان الضمة مفعول
 والمستتر مفعول به في قوله كذا لولا المستتر فاعلها في الغائب والمفعول
 المعزوفه في المثالين المعزوفه مفعول به في المثالين المعزوفه

الواو في جو

فحذف الحقة لانه اكره قواعين غيره وانما يخص مفرد الغائب فحذف السين
 من مفرد الغائب لفظية لوجوب تقديم الذكرا لفظا او تقديمه او معى او معى
 وقدرته المتكلم والمخاطب عليه واللفظة اقوى ولان الغائب اكره قواعيا فكان
 الحذف به اقل واما الصغرى والاستثناء في الغائبة ولم ينعزله في المشي والجمع
 جساؤه واخوف اللبس لان لفظ الغائبة يستلزم تمامه الباشيت فارتفع اللبس
 به فحذف الاستثناء لذلك قوله وفي المضارع المتكلم مطلقا الى المرفوع
 المنفصل خاصة يستشترى في المضارع المتكلم مطلقا من غير فصل كقولك اقوم واما
 فلم يرد واما الحكم اصل الان الحكم فيه ما يشترط فيه فصله كغيره من الغائب فان
 المنة تدل على الحكم المفرد من ذكر او نون ذلك على انه لا محالة لا رتبة شئ الى
 الموت وجميع المذكر والمؤنث فان قلت كيف اتوا بالمحكم يستشترى الصغرى مع وجود
 اللبس فيه لعل بان هذا اللبس يقتضي غيره من البارز والمنفصل نحو صرت
 وضربا واما نحن لان اسمرفه مع الحقة اول قوله وفي المخاطب والغائب
 والغائبة وفي الصغرى مطلقا الى المرفوع المنفصل خاصة يستشترى في المضارع للمخاطب
 الذكرا المفرد والغائبة المذكر والمغزاة الغائبة كقولك للمخاطب انت تقوم والغياب
 زيد تقوم والغائبة هند تقوم ولا يستشترى في المضارع المخاطب غيره ولا في المضارع
 الغائب غير المخاطب والغائبة والصغرى المرفوع المنفصل خاصة يستشترى الصغرى مطلقا
 يعنى الصغرى المرفوع لا يكون الصغرى الاستشترى كقولك زيد قام وضربت
 وحسن وهند قاما وضاربه وضروبه وحسنه والزيدان قاما وضاربان
 وضروبان وحسنان وحسنان الى اللذان قاما وضاربان وضروبان وحسنان
 والزيدون قاموا وضاربون وضروبون وحسنون والحندات قامات وضاربات
 وضروبات وحسنات واما وجب الاستثناء في الصغرى من حيث ان لفظها

تتبع

ما يدل

ما يدل على من فعله فصارت للغير المذكر دون ما يجوزها وللغير المؤنث بناء نحو قامته
 والقائمات بالالف والنون المشي المذكر والقائمات بالمشي المؤنث واعتبر ان شئ
 المؤنث في البناء الذي هو علامة التأنيث وان كان الفرق بين المشي المذكر والمؤنث في باب
 الضمان مطروحا وما يجوز للجمع المذكر وقائمات الجمع المؤنث وليسست الف في ضمائر ان
 والواو في ضمائر ان ضمير لانها تطلق في النصب والجر والاضمار لا تنفع من حالها الا
 ان تغير عاملها والفاعل همسا ليس عاملها في الحقيقة في الضمير وانما هو في اسم الفاعل واسم
 الفاعل هو العامل في الضمير والضمير باق على ما كان عليه في الرفع ولو كانت ضمائر لم يغير
 الا ترى انما الباقى في ضمير والنون في ضمير والواو في ضمير والالف في ضمير وان
 لم يغيروا جملتها فاعلم ان ضمائر لم يغيروا الضمير المشترك لانها
 وغير لانهم ومعنى اللذان ان لا يكون الفعل مستند الى الله خاصة ولا مستند الى
 مظهر ولا الى ضمير بارز واللام في اربعة افعال وتعمل للمخاطب وافعل وتعمل
 قال سلبت السهل وفي الاستثناء في اسم فعل الامر مطلقا في الواحد والثناء
 والجمع مذكر او نون او ضاربان وبارز وبارز وبارز وبارز وبارز وبارز وبارز وبارز
 فان الصغرى اسم فعل الامر لا تال مستشترى كالمضارع افعل وتعمل وتعمل وتعمل
 وكل واحد من هذه الاشياء الخمسة واقع ضمير مستتر استغنى به عن لفظه فان
 قصد اكره في البارز والمخاطب له وهو ما بعد افعل ونحو تفرع فعل وانت بعد
 تفعل وقيل بما هو لان الاستثناء اسم الفعل الذي هو مضارع المتكلم نحو ارفع
 واق معى الصغرى ونحوه ويمكن ان يحمل لفظ المتكلم على ما بيننا واسم الفعل وغير اللان
 هذا ان يردنا من قوله الى غاية او ضمير بارز كما في فعل الواحد الغائب نحو تفعل وتعمل
 فانه مستند الى الضمير المستتر نحو وضربت وضربت والى الضمير البارز والى المظهر
 نحو زدناهم علامته ويزيدون علامته وزيدناهم الا هو ومن غير اللان ما يستمكن

في الصفه نحو ذلك زيد حسن وصارت ومكرم فقي حسن وصارت ومكرم متغير
متنوي مرفوع به وليس للاراء استثناء بل كان ان رفع به مظهر ومضمر راز ونحوه
حسن علامه وقد انعكس الالف في صارت علامه وما صارت الالف ومكرم
علامه وما صارت الالف ومن غير الاراء بان يستكن في اسم الفعل الماضي يجوز به هاءات
فههات رافع ضمير مستتر عايد الى زيد وليس للاراء استثناء وان كان لا ينبغي
ولا يجمع لكن يجوز ان تستدل في ظاهره بخون هههات قاره ومن غير الاراء المرفوع
بظرف وشبهه بخون زيد عندك اذ في الدار فانه يرفع كل من هههات مستكن يجوز
استداه الى ظاهره ضمير راز بخون عندك مقامه او ما عندك الالف ويزيد في الاراء
علامه او ما فيها الالف ولا يسوغ المنفصل الا عند التعديل في ذلك المقدم
على عامله او الفصل لغيره او ما يحذف او يكون العامل معنوا او حرفا او ضميرا مرفوع
او كونه مستندا اليه ضعفه جرت على غير من في له مثل ان كضرت وما صرت الا اذا
والالف والشر وانما قد صالت قائما وهذا عند صارت في سبب الاتصال
في الظاهر والاستثناء لانه اخضر فلا عند عنه الالف عند تعدي الاستثناء والاتصال في
البارز والاتصال لان المتصل لغيره من المنفصل واخف لان حروفه افعال ولا تسوغ
المنفصل سواء كان مرفوعا او منصوبا الا عند تعدي المتصل فهذا لا فاعل فصرنا
ولا ضرت افعال لان جميع الالف الا عند تعدي قبل الالف منقوض مثل
اعطسك واعطسك اياه فانه يسوغ فيه الاتصال مع انه لا تعدي في الاتصال
لحب بانه اراد بالاتصال للاتصال العامل في نحو اعطسك تعدي اتصاله بالعامل
فازد على اللوازم ان حيد يلزم ان يكون الاتصال منفصلا ولحب عن هذا الاراد
بانه اراد بقوله لا يسوغ لا يجوز وحيد يكون معنى كلمته انه عند تعدي الاتصال
يسوغ الاتصال اي يجوز وجاز الاتصال الحقيقي لزومه ولما قيل ان يقول

لوا لا

لو اراد بالمتصل المتصل بالعامل بل من حوان اتصال الله الى الاول من نحو اعطسك
اذا كان اعراف وقد مره لانه غير متصل بالعامل ضروري وفتح الفصل منه ومن
عامله بالعامل الذي هو ضمير الحكم فان العامل هو الفعل وهو لا الفعل مع الضمير
الذي هو العامل ويمكن ان يقال لما كان الضمير الذي هو العامل كل من في الفعل
فاتصال المفعول الاول الضمير الذي هو العامل كاتصاله بالفعل الذي هو العامل
فان قيل اذا جاز الاتصال في الضمير الثاني المنصوب لم يستد اتصاله واذا لم
يستد اتصاله لا يستد الاتصال والاتصال يتابع لحيث بان الاتصال
بالعامل بعد ضروري وفتح المفعول الاول فاصلا عنه وبين العامل فان قيل
يلزم احوال من اما الفصل او من حوان اتصال الضمير الثاني وذلك لانه لا يخلو
ان يكون مراده من المتصل المتصل بالعامل ويحيد يلزم اذ الثاني او مراده منه
ان يكون على صورة الضمير المتصل ويحيد يلزم الامر الاول لحيث بانه اراد
بقوله المتصل قوله الا لانه المتصل المتصل بالعامل وقوله ذلك الثاني في الثاني
ان يكون على صورة الاتصال والاتصال ان يكون متصلا بالعامل او منفصلا عنه
والفرق بين المراد في الوضوح واعلم ان جواز الاتصال عند تعدي الاتصال
بالعامل على من قسمين ان يكون الضمير على صورة المنفصل وقسم لا يقين
ان يكون على صورة المنفصل بل يجوز ان يكون ذلك بالتقدم على عامله احد
من الامور الموجبة الاتصال الى الامور الموجبة لان يكون الضمير على صورة المنفصل
عند تعدي الاتصال بالعامل وذلك في سبب احوال الاول بالتقدم على عامله
وهو ما يحض بالضمير المنصوب كقوله تعالى اياك نعبدك اذا تقدم على عامله
تعدي اتصاله بعامله لانه يستد ان يكون متصلا بمتصلا فوجبه العود الى
الاتصال والثاني المتصل من الضمير ومن عامله اجتناب لغيره نحو ما صرت

واثبت ودر صارت فان قلت ضمير المفعول في قولك انما انما بديان به ونحو الزور
 مستقيم الى انما لو كان مستقيما الى زيد لوجب ان يقال انما بديان في وفي نحو زور
 واثبت او بضمير النفس حاصل الا بدين جميعا لا ينسج النسج الفعل الا وينسج في الصفة
 ولا يحصل الصفة الا في الموضع الذي يحصل فيه الفعل فاذا لا تفرقة للفعل على الصفة في
 جواز الانشغال به وعدم جوازها قلت بان ضمير المفعول في الصفة قرينة خارجية
 عن افعال الصفة بخلاف المفعول في المفعول في الصفة التي لا تفرقة بينه وبينه في العرب
 ومثل ذلك مقصود طائفة منهم بضمير المفعول في المفعول في الصفة ولا يصح في القرآن
 الخارجية اذا كان مقصود وضع اللفظ لا على ما يقصد في ذلك العلم من غير ان يكون
 انهم يقولون كل يدبيرا فمفعول يدبيرا وضمير يدبيرا الى الرفع على ان يدبيرا فاعل
 والضمير على ان يدبيرا فمفعول وان كانت المفعول في الصفة في الرفع على ان يدبيرا فاعل في المفعول
 مفعول لان وضعهم على ان يكون المفعول في نفس اللفظ لا خارجية عنه وفيما ذكرنا
 كثيرا في الصفة المفعول ليس لانهم ذكره واذا جازف فلا تفرقة اذا قصدوا ان يكون المفعول
 كونه في نفس الكلمة حتى لا يتبع النفس عند الخوف فلا يلزم من الاتصال في اللفظ الاتصال
 في الصفة بخلاف الكوفيين ان الصفة في الفعل المفعول في اللفظ لانهم ابرأ الصيغة اذا جرى
 على غير هذا فذكر ذلك الصفة التي هي فرقة وقول الشاعر
 فمعي ذي الحذايق لها وقد عرفت كبر ذلك عروان وخطان وفمعي المعنى لهوي
 وقد استغنى اسم مكان الصيغة عن اربعة لغز النفس في مثله قول الشاعر
 ان الذي لم يزل اشبه رطله بغيره ان يطفئه حبله والحوار عن
 الفعل المفعول في الصفة لا ذكرها وعن السيد الاعلى والثاني في مبدع وفي انزل
 فمعي المفعول في الصفة لا يثبت ضرورة ان يطفئه مثل المصنف بعد الفاعل من الاداء لا يثبت
 بما يقع المصنف في الصفة بقوله اياك حشرت مثال تقديم الصيغة على الفاعل وقوله واضرك

الا انما مثال الصيغة التي تقع الفعل عنه ومن عايله لوض وقوله واما انما والشعر
 مثال الصيغة التي حرف فاعله وقوله انما انما مثال الصيغة التي حرف فاعله معنوا وقوله
 وما انت يا بيا مثال الصيغة التي حرف فاعله جازا وقوله بديان بديان في مثله
 الصيغة التي حرف فاعله مستقلة مستقلة حرف على غير من له قبل لولا انما الفعل الذي
 انما هو في معنى الفعل كان اصوب لم يزل في مثل قوله وانما بديان عن اجسامهم لا انما
 وفيه نظرا فان سبقه ذهب الى ان فعل الصيغة في اللفظ هو ضرورة وان الصيغة انما له
 يجوز ان يكون المختار عند المصنف ان مثله لم يجز في الاتصال كما هو مذهب سيبويه
 فلم يفرق لهذا والحق ان الفعل ضروري انما كان في الموضع موضع فعل الصيغة لم يفرق
 ان لا يكون الاتصال كالاخر ذلك مع الا قول العرب انما بديان عن اجسامهم انما
 دليل على ان من مواضع الاتصال ان الاتصال في ضرورة وفلا حاجة للمشغل في
 الموضع الذي بعد فعل الضرورة في الا انما وجاء المصنف في الموضع الذي بعد
 في المصنف في الا انما اياك او ذرا الرمحى قول بعض النحويين
 كما يابى في انما انما على ان موضع المنفصل موضع المتصل قال المصنف
 في شرح المنفصل والقياس ان يقال مثله نقل انما انما في اللفظ اما في اللفظ
 الاتصال وكما نظرا في الا انما في اللفظ وهذا القياس ان يقال مثله انما في اللفظ
 اما انما موضع ذلك الصيغة لا سيما انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ
 اما القياس في الا انما انما بديان عن اجسامهم لا انما في اللفظ وفي ذلك قول الشعر
 كما يابى في وقوله الرمحى وقوله انما انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ
 موضع المتصل في ذلك لا في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ
 متصلين انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ
 الطائفة وذر الرمحى في سيبويه هذا البيت في انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ

في الكلام ثم قال فقول الأول حذر الألفاظ التي هي تحت الألفاظ لا لأن ما
 فيه لا يجوز الألفاظ التي هي تحت الألفاظ لا لأن ما فيه لا يجوز الألفاظ التي هي تحت الألفاظ
 مناسبة من قولنا ما في الموضع وقع موقعا غير ما قبل في الثاني من
 معنى الفصل المستفاد ما بنا ملحظه مساو الفروق لا في نفس وقوع الألفاظ في نفس
 بعد الألفاظ بل في اعتدال شدة صدقهم وقد ذكر صاحب التمهيد صاحب التمهيد
 معنى في الفصل الصغير ما إذا وقع الضمير بمصدر مضاف إلى المفعول نحو
 نصرهم من كرم لما من وقد لزم العدي كما استغنى لكم مثلاً وفيها إذا فصل
 متبوع كقوله تعالى انهم واما في مثالي من قول الشاعر المشاع
 نزل من عيوب الناس كلهم ما لله ربع الماخر واما ما إذا في الضمير واد
 نحو قول الشاعر ثالث لا تفك أقدرا قصيدة كون يا ما ما مثلاً في
 وفيها ما إذا في الضمير الأول أو ما مثلاً الأول قوله تعالى امر لا تفيد والامامه مثال
 قول الشاعر لك اذ في استعارة لك انا امارات ما استعارة المستعير
 وفيها ما إذا في الضمير تعامل في مضمر قوله غير مرفوع موافق في الرتبة وقوله غير مرفوع
 اجاز من نحو قولك طنتي قائما فالضمير الذي هو المفعول الأول نصب عامل في مضمر
 ذلك المضمر مرفوع وادقنا اي ضمير الفاعل في الضمير الذي هو المفعول الأول في كونهما
 ضمير في حكم ولا تعين الفصل الضمير الذي هو المفعول الأول بل في الجوز وكذلك في قوله ما
 قد مل من في مضمر مرفوع وهو الفاعل المستكن في قول في مفعول مضروب وقد انفار رتبة
 ومع ذلك لا يجوز فصل الضمير المضروب مثال الفصل المضمة تعامل في مضمر قوله غير
 مرفوع موافق في الرتبة على انك اي انت في علي لانك من قبل في الماده المرفوعة
 في الرتبة كنهانكم كلتي اي انا انا كلتي اياك اياك كنهانكم كنهانكم اياك اياك
 كقولك ما لا يعطيه اياه فافضل اني الحاضر من غير ان يكون الاصل

الأول لفظا وقصدا معني فاستعمل انما لان انما المبرم الذكر ان انما في
 الغامضين معين انما كان هو الاول للقيح في طيبه اياه وشبهها بما هو الاول في
 المعنى نحو ما لا يعطيه اياه فان ما هو الاول لفظا جاز انما على ضعف من ذلك
 ما روي الكسائي عن قول بعض العرب ثم احسن الناس نحوها وانضروها ومثله
 قول علي بن القتيبي وقد خطب في طلب الصغرة لصغيرها برفع الظمير بها
 الصغرة عما من الشدة يقول طالت في الشدة التي انما في الجمع الفاصل بها
 في اعظمها فان الانس الذي صدره يشوقون وقفا اعظم ما علموا له وجعل فيها
 من افعال العاقل التي هي ان كثر خبرها فادارها ما وصغره مفعول في طلب لا
 مفعول لانه لم يرد ان نفسه طالت كرجل الصغرة بل نفسه طالت الصغرة والمفعول
 له لقوله بطيب هو قوله لصغيرها طالت نفسي الشدة التي انما في لعل انما
 من صدق ما اعظمها وجاء النسب على الجهن قوله الصغرة من في ايم عصية الشدة ل
 على ذلك فادارها برفع الظمير بها وقوله لصغيرها ما من في ايم عصية الشدة لان الصاعيل
 فيها ضمير مفعول والى اصبغ اليه قوله الصغرة وهو ضمير النسبة الرفع الى الانس
 الذي صدره يشوقون ضمير المفعول ضمير اي ضمير الصغرة اي ضميرها اياها فافضل
 منصوبة لا غاصته لم يسمعه لانه لم يرد ان كثر خبرها فادارها ما وصغره مفعول في طلب لا
 من صغرتي الشدة وكون قوله برفع الظمير بها ما سألته في ان عن الشدة عفاقها
 بلغ مني ما بلغه الضمير في بلوغ انما العظم عن ذلك وموضع استعارة في الضمير
 الغامضين متضمن في الثاني ما روي الاول لفظا وهو شاذ والناس في شبهه لصغيرها اياها
 كراهية لرفعها والظاهر انما من في موضع نصب على المفعول بالصدور والاحتمال
 وبتنوع العظم ما في موضع نصب صفة اياها الصغرة الاولى فحصل للصدر انما كان وهو المفعول
 لصغيرها ما وصغره لعل الفصل من الصغرة والموقوف لا يفتح في موضع ما روي في مع

مفعلة بمعنى والى اذ معناه انصبها اذ الاصل لم ينصب يذن وانما انصبها
 فهو في المعنى مراد وشمل ذكره فان انصب الى المعرفة كان توصف بالجملة وعرفان يكون
 قوله في العلم بالجملة مشتقاً من انصب في الوصفين حيثما لا موضع لها
 من الاعراب لانها لم تقع موضع مفرد وما يتوهم من ان انصبها ما مضاف الى المفعول وما
 في المعنى ناعل فيؤدي الى ان انصب الى المفعول اراد ان معناه انصب اذ لا ينقسم
 يضاف المصدر الى المفعول ويؤى الى ان انصبه مفعول منصوب بايقاف فوجب جملة
 على ما ذكره فعلاً باليد ثم ما اجمع على اشتباغه **ص** فاذا اجمع ضميران وليس اوجه
 اعرف وقد ثبت ذلك في الثاني مثل اعطيتك وصرتك والافضل مثل
 اعطيتك اياه **ق** ما وقع من المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير شرح في موضع
 يجوز فيها رفع النصل والانفصال منها اذا اجمع ضميران وليس اوجه مرفوعاً واهو ارب
 وقد ثبت فانه اذا كان على هذا الوجه الثاني في الثاني ان يجمع منفصلاً او منفصلاً
 والمراد بالجمع ضميران ان يلى اوجهها الآخر بالفضل مثل اوزم اعطيتك وصرتك
 فيجمع فانه يجمع في اعطيتك ضميران وهما المنفعلان وليس اوجه مرفوعاً وفي صرتك
 ضمير المضاف اليه والمفعول وليس اوجه مرفوعاً واخر يبقا وليس اوجه مرفوعاً
 عن اجماع ضمير الفاعل مع ضمير المفعول مثل صرتك واكرنتك فانه قد اجمع ضميران
 لكن اوجه مرفوعاً وحكم الباين مختلف فانه لا يجوز في مثل صرتك واكرنتك الا انصافاً
 وفي اعطيتك وصرتك يجوز الايمان قوله فان كان اوجه اعرف اجزء من مجموع ذلك
 زيد اوزم اعطيتك اياه فانه لا بد من الانفصال في الثاني اعطاهم واعطاهم وهو
 شاذ منه قوله وقد جعلت نفسي وقد تقدم التثنية قوله وقد منه الى
 قد رت الاعرف على غير اوزم بما اذا اجمع ضميران وليس اوجه مرفوعاً واهو
 اعرف لكن المقدم الاعرف تقدم من الاعرف في الاعرف اعطاهم اعطاهم اياه واعطاه

اياه اعطاه اياه فانه لا بد من انفصال الثاني كرامة ان تقدموا الانفصال على الاقوى
 فيجعلوه كالصفة الواحدة فان قيل فقد قد مواضع ذلك في نحو صرتي وصرتك
 ليعت بانها متمازج ذلك لان الاول من الضمير فاعل والفاعل متوحد في الجملة
 فصارت اياه التقديم من عن الجملة وان كان انقص من الثاني في التعريف بخلاف قوله
 هذا عند سيبويه فان اشترط في انشال الضمير من تقدم الاعرف والاعرف المنكلم المحاط
 واما الجوز فانه لم يشترط ذلك فيه وجعل المنكلم والمحاط والغائب في القديم والآخر
 في السواء يجوز اعطاهم واعطاهم في قوله فان الثاني في الثاني في كل الثاني
 منفصلاً او منفصلاً فهو ان يقول اعطيتك واعطيتك اياه وصرتك فيجمع ضمير الى
 فيجوز اما الانفصال فانه لا بد من الانفصال في الثاني فانه لا بد من الانفصال في الثاني
 الانفصال من الفعل فحينئذ قوله والافضل منفصل الى ان لم يكن اوجه ارب
 وهو مقدم فلهذا من الانفصال وقد يكونان من باب واحد واعطاهم اياه وقد يكون الاعرف
 مرفوعاً كقولك اعطاهم اياه اعطاهم اياه اعطاهم اياه وهو كقولك اوجه مرفوعاً
 من الشرطين الآخرين وهو كقولك اوجه اعرف وقوله لا انفصال بينهما وايضا حكم
 عند سيبويه والحكم الذي يشبهه عند سيبويه هو وجوب الانفصال في ذلك اعطيتك اياه واعطيتك
 اياه فلهذا من الانفصال الشرطين الآخرين عن الاول وذكره كذا ذكره اوجه الكمال الحكم على الثاني
 يشتمل على جميع فكون الحكم انصافاً الى الضمير ان كان اوجه مرفوعاً وجوب الانفصال فكون
 خطأ الا ان قال والافضل منفصل وقد دخل فيه كون اوجه مرفوعاً كان منصوباً وجوب
 فذلك ضمير اياه وهو خطأ فاذا انفصل عن من الشرطين الآخرين قوله فان كان اوجه
 كان قوله والافضل الى الثاني الشرطين الآخرين فيبقى ذلك غير محكوم عليه فانه قد رت
 حكمه فيما تقدم فيبقى ذلك الحكم المردف غير منافي لغيره فوجب لذلك انفصال الاول
 عن الشرطين الآخرين قوله مثل اعطيتك اياه انشال لا يشاء الآخرين الشرطين

الاخير قوله اياه شال لا شال الاول من الشر من الاخير قال السليل
 كل ضمير كون كما افطنك في كونه ثاني منضمين فعل غير فلي فربما ان الاتصال
 والاتصال وانما له اوله ولا لك لميات في القرآن للاتصال لا كونه في الاخير
 الله في منامك فلا تلو اراكم كثيرا فانفصال الاخير في نحو جيك في كونه ضميرا
 منصوبا بمصدر مضارع في ضمير قبله هو فاعل او مفعول اول ان منصوبا باسم فاعل
 متصاف الى ضمير هو مفعول اول او قد منصوب بمصدر متصاف الى ضمير هو فاعل
 كقول الشاعر فان كان حيك كاذبا بعد كان حيدا حقا والمنصوب
 بمصدر متصاف الى ضمير هو مفعول اول كقول الشاعر
 فلا تظن اني للفقن فيها ومنعك ما بشي فيستطاع والمنصوب باسم فاعل
 متصاف الى ضمير هو مفعول اول كقول الشاعر عند
 لا تزع اقبح غير الله ان الذي واقفك به الله لا تفك تامونا
 فانما الحار في هذه الالة واشكال الاتصال وكذا
 في خبر كان الاتصال الاكثر لالات الى الغرض وتيسر الى الغرض
 وما يلو لاك وغياك الى الغرض انما كان الحار في خبر كان فاعلم ان الاتصال
 لان خبر ليس مفعول لا في الضمير وانما هو في المعنى حكم على فاعل والمعنى في الخبر على ما كان
 عليه فاجري الاتصال بحري خبر المتدافع على الاستفالة في الخبره وخروج عن
 المفعول من حيث المعنى وان كان متعقبا عن الافعال ففصل عن اتصال ضمير
 كما فسر ان فاعلها وقبحه ضيقا ان المنصوب بها ليس مفعول لا في المعنى
 وانما نال كذا الثاني انما لا لاله الا على الموت ومنهم من شبه بالمفعول
 فاجراه والاتصال به مفعول زيدا فاعلم معنى وكذا ما وافق الضمير
 كذا ياه مثال الاتصال في خبر كان قول الشاعر

لست بالليل ثم لا تني ضميرنا ليس ابي وامك ولا تحشى وقبح
 وكذلك قوله لئن كان اياه لعدو لعدو وساغ في العهد والافان من ضمير
 وشال اتصال قول الشاعر قد ذهبا القوم الكرام ليس من كلامهم
 عليه ولا ليس ومنه قوله فالا تذكها اوتك فاه لوه فله استه ليلها من
 الوارد في الاتصال شرا قول الذي في السطحية ولم لعمري لهد في ابن سينا ان كنه
 فلن تسلط عليه واراد الحكيم فالتعريف لك في قلبه وقوله لعارنه رضي الله عنها ان يكون بها
 قال شيخ السليل الحار في خبر كان الاتصال لانه وان كان خبر متصلا في الاتصال
 فهو شبيه بها وصيرته من حيث انه محرم الا ضمير يرفع ويجوز من الفعل مكان الفعل تارة
 له مكان مقتضى وان الاتصال كالانفصال في خبره الا انه اخر الاتصال فيه مفعولا
 خلافا للبيانية ومن شبهه والادب على ان الاتصال بخلاف من وجهين احدهما انه ضمير
 منصوب لا خارج له الا ما هو بجزء منه فاشبهه مفعولا لم يخرج من الفعل الا الفاعل في
 له من الاتصال ما وجب للفعل الاول وان لم يكن مثله في وجوب الاتصال فلا اقل من
 زجرا لئلا له وثانها ان الاتصال والاتصال شريعا فاشتركا في الحواشي والاتصال
 ثابت في النظم والشعر والاتصال لم يثبت في غير
 لانه اكثر الاستعمال قال سيبويه ويلحق عن العرب الموتوق بهم انهم يقولون
 ليس في ذلك كاشي فلم يحك في الاتصال شرا الاول في الاستسما انو ليس
 اياك ولا يكون اياك وهذا بين انفصاله في غير الضرورة لان ليس لا يكون في اثنان
 متوقع الا فعمل الضمير بعدهما معاملة تعدد فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله والاتصال
 في قول الشاعر قد ذهبا القوم الكرام ليس من الضرورات لانه استسما ولم يكن
 استسما لان الاتصال اول من الاتصال كما تقرر ولكن ان الاتصال اخرج من
 الاتصال لان الحياة بغير الالة اولى من الحياة بالمفعول لانه لا ينصرف الى الاله الا

ألا يجوز أن يوضع متعول أمامي بعد وجوب جزم ذلك ما ألبت زيداً على
 العربي بنفسه كذلك ما ألبت زيداً وقد أجاز فاعل الجواز وأوجب مدية للفتش
 بأن ابتاع الضمير بعضها مكاناً فصاح بغيره وأما كون الكلمة سيرة عليها باعتبار
 حال ما قبل عليه فلا بد من ضعف لا يكاد يوضع إلا في مثل أن كانهم اجزأوا فهو مجزئ
 السبون وقد خرج مذنب يستبرأ من فيه بغير إجازة وهو الضمير لا لأنه الدال على
 المضمر ويحذف المضمر بعد ذلك سبع جاز على الناس وبذلك لا يحسن بل منه أن
 يكون قد غشي في قوله السبع لفظاً من قبل الألف وفي عني كذلك لا غير مني على
 شيء جرى فيه فاسن فان قيل لولا لا قبل في المظهر فكيف جاز أن يعزل المضمر
 ليجب ما قد فعل العامل في بعض الإساءة دون بعض جاز أن يعلل المضمر ولا قبل
 قد فعل في بعض الظاهر مع أنها من جنس واحد فالأمر أن يعزل المضمر ولا قبل
 بعلوه في المظهر إذا هما من جنس مختلفين وقد عجز المراد أن لا لا يجر الظاهر ولا
 المضمر ولا يقع بعد الألف من رفع منفصل فان لولا لا ولولا لا ولولا لا
 وقد عجزوا عن جعل الضمير على جاز ذلك **ول** الشاعر
 وهم مؤلفون لا يخط كما هو اجزأه من فقه النيق منهوي **قال**
 ومنه القصيدة فها نحن كبر من علمها فلا ينبغي أن يحجبها وهذا الذي ذكره البرد
 بالعلم أن الخوف ذكره وإن ذلك لغة العرب وأشد الألف في ذلك
 ولولا أن لم تعرض لاجتماع الحسن وأشد أيضاً لولا أن هذا الكلام المخرج
 وقال **ول** شاعر آخر لما إذا ما سار غني لعل أو غني
 فقول أن الخوف من ما هو قاذل من قوله وهم مؤلفون غير مستقيم
 ومن الوفاء مع الألف لا في الماضي وفي الشارح غير ما عن قول الأعرابي
 مع القول فلو أن ما علمها بغيره ويحذف في لث وقين بغيره وهو فقط وعلمها
 لعل

دون بعض

لعل ليس لما كان بعض الضمير يخالف غير من الضمير في اشتراط زيادة حرف آخر
 غير في بعض هذا الضمير هو أن المتكلم فانه يشترط في بعض الحال زيادة نون الوفاء معه
 أخيراً ذلك ونون الوفاء نون الحذف قبل آء المتكلم في آخر الكلمة التي اتصلت بها المتكلم
 وقاية للكلمة من الكسرة التي لا قبل آء المتكلم نسبت نون الوفاء لذلك ونون الوفاء قد يكون
 لازمة لا يجوز تركها وقد يكون مختاراً وقد يكون فكرياً وقد يكون سؤاً وقد يكون ذكرها ضعفاً
 أو لفظة هذا القول نون الوفاء لازمة مع آء المتكلم في الماضي قبل من الواجب
 أن يقول نون الوفاء لازمة مع آء في الماضي غير ما عن نون الجمع الموت قال النون
 للوقاية لا لرفع مع هذا الجمع **كقول** الشاعر
 تراء كالغمام يقل سحائباً الغاليات إذا طلبي **أراد** طلبي في خوف
 نون الوفاء للصوت فلا يكون نون الوفاء مع نون الجمع في الماضي لازمة لبعث
 بالآلة فلو أن المحذوف هو نون الوفاء فانه لما كان للفتل من النون حوون وقاية من
 ما ذكره وطبقاً ما إذا ألبت بها شدة وقد عجز الحاحية إلى خوف وعزف المثل هو الماء
 عنده سمويه في قول الشاعر فذوق الأول ونعت الثانية كافي قوله تعالى أغيراه
 تارة من فيه نظراً فإن الأول ضمير والضمير فاعل والصاعل لا يجوز حذفه وليس به
 بقوله تعالى أغيراه تارة من فيه صحيح لأن النون الأولى في ما روي ليست ضمير
 وقيل أن المراد ما لا زنة في شعبة الكلام فلا يرد الاعتراض وفيه نظر لا حميد
 ينبغي أن يكون اللزوم مقيداً بالسعة وليس كذلك فاشترط أن تعرض له
 ولم يتعرض له ولا قبل أن يقال إن هذا البيت ليس بضعف أو كذا هذا القول إذا
 فلا يعتد به وقيل كان ينبغي أن تعرض للألف وقول نون الوفاء لازمة مع آء المتكلم
 في الماضي لا يرد في ذلك كمن في أن فعل الألف لا يجر ما من غير أنه لا قبل آء المتكلم
 دفعة في الوفاء لم يرد في محذوف أن إحداهما الناس أو المتكلم ياء المحاطية والياء الناس

أمثلة أمثلة الموت فيكون الموت في كل واحد من الأجزاء
 المتأخر لم يمت من قبل واستغنى عن ذكره المتأخر عن ذكره وقيل ينبغي أن يقول وقيل
 الوفاة لا زمنية مع أمثلة المتكلم فان الإطلاق قوله لا زمنية مع أمثلة ينبغي أن يكون
 لا زمنية مع كل واحد من أمثلة المتكلم أو لغيره فليس كذلك فان ذلك أصري
 في أمثلة الموت لا دخلها الموت مع هذه الأمثلة فان قول الوفاة لزمنية مشروط بغير
 المعقول لا بغيره القاطع وإنما لم يخرب من الأمثلة في الوفاة لأنها قاطعة والقاطع
 بغيره المحذور من الفعل فاشبهت به الأمثلة التي تكون من نفس الفعل محذورة معطى
 وأجاب أنه أراد بقوله أمثلة المتكلم والخالف واللام في الأمثلة للتعريف والبيان
 أمثلة المتكلم على الذين وقوله غيرهم من الأمثلة لا غيرهم من أمثلة المتكلم
 ويكرهون في كبريتي كمال في ذلك الجوابين الإثبات والمحذور أمثلة الإثبات
 فعل الثباتين المقدم وأما المحذور فمكرهاته الجمل التوحي مع الاستغناء عما هو
 والصحيح أن المحذور قول الوفاة لأن قول الوفاة إذا لم يمت إذا لم يمت
 مقام مقام قول الوفاة وقيل لا غير إذا صحت لأنها مقام قول
 الوفاة فلا يكون الوفاة في الماضي ومنها نشأة الفعل كان قول المحذور ولا يكون
 قول الوفاة أمثلة استغنى لا دلالة لها وقول الأمثلة الجمل في ذلك أمثلة وقيل
 أمثلة كان محذور لا دلالة له هو الوجه وكذلك أمثلة محذور لأن من أمثلة
 فأي محذور قول الذي ولدي أمثلة الإثبات فليقطعه على كونه أمثلة وأن أمثلة
 فلا دلالة لها وأما المحذور فمكرهاته الجمل في قولها على أمثلة المحذور قال
 سلب السلب كمال في قول المحذور من كمالها وقيل سلب سلب أن من كمالها
 من الصمدات وليس كذلك هو ما في الكلام المقصود ومن ذلك فمكرهاته الجمل
 الذي عندنا محذور التوحي في أمثلة الدال ولا يجوز أن يكون قول الوفاة يكون

الاسم

الاسم لأن لا يكون الأمثلة في قولها وأما أمثلة في أمثلة الموت أمثلة
 من ذلك المتكلم فلا يخطئ في أمثلة محذور وأما أمثلة في أمثلة الموت أمثلة
 الذي من ذلك سلب سلب وقيل أمثلة سلب في أمثلة الموت أمثلة
 الإثبات من أمثلة الدال في قولها الموت من أمثلة الموت لأن قول الوفاة وأما
 أن وان لكن في قولها الإثبات في قول الوفاة وقيل أمثلة الإثبات الموت
 فعل سلب سلب في الفعل من الوجه الذي سلبت في الفعل في قولها مكرهاته الجمل
 التوحي وأما قولها في قولها المحذور في قولها في قولها في قولها في قولها
 أولى وأما في قولها الإثبات في قولها الموت المقصود في قولها في قولها في قولها
 في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 سلب السلب في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 كمالها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 وعن قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 فمكرهاته الجمل في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 على الفعل لأن قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 فان كانا أمثلة في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 سلب في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 مع أمثلة ودون أمثلة في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 أشهر وقال الزاير أمثلة الموت في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 وقال آخر في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 وقال الشاعر في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها
 قوله وقيل في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها في قولها

وكانت
الشيعة
التي
كانت
تسمى
بشيعة
الشيعة
التي
كانت
تسمى
بشيعة
الشيعة

قد وقع شغلنا من الحال فصلها بما لا يمكن فصلها على الصحيح قوله قبل دخول الغرامل
وقد ابدع في ما شغلنا من اسم كان في الغرامل من حرمها وما شغلنا من اسم باب
ان في الغرامل من حرمها كان في الغرامل من حرمها كان في الغرامل من حرمها
مع عدم الغرامل المظنية في حرمها المظنية في حرمها المظنية في حرمها
كذلك قوله مظان للشيعة في الغرامل والنسبة والنسبة والنسبة والنسبة
والغرائب والغرائب ان كان في الغرامل من حرمها كان في الغرامل من حرمها
مورد هو المظان ذلك الشيء في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
وكذلك قوله في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
كان الاول في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
فالمش في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
وكان في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
الذي هو صفة المظان في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
لعب ان يندرج في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
تتأخر في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
على الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
فما في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
وذلك الا في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
لا في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
ان المظان في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل

ان يكون خبرا في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
يشي فلا لا يفسد الشائع في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
لان من الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
فوق الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
شائع في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
وقد ورد في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
فان الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
الاول في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
لا يفسد في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
بعض في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
الاضطراب في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
الشائع في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
من كذا في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
فما في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
مفهوم لان الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
بكون في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل
لا يكون في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل في الغرامل

أنت ثلثة أو جملته ولا يجوز أن يكون ما يتبعه من قبل حرف التعريف وتبع
 من كثر من شهيدين مخربين نحو ما اطلق اذ هو خير منك فان اطلاقا فيه من العموم
 بالحرف بالعموم الجنبية وتبعها منك شبيهة بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف
 عليه فذلك يوجب شبهة ان اهل المنة يجوزون وقوع الفصل بين كثرين وروى عن
 يونس ان ابا عمرو رآه يوما وقال يسبيهم لم يحطوه فضلا وقيل يمكن ان لا يكون
 وصفا ولا يراى لكونه في معنى الحفص ان ينزل الارب في الفصل بين الكمال وصاحبها
 مقول تحت زيدا هو صاحبك وعلى من الغيبة فربما بعضهم هو كذا وباني من اهل البيت
 يتصا لهم ولما كان في الفصل بين الحرفين توجيها تابعا لهم ذلك الاستغناء عنه
 اذا قدم الحرف لان تقدم الحرف على المبتدأ يمنع فهم انه تابع اذ المانع لا يقدم على المتبوع
 فلو تقدم المفعول الثاني ما جازت محسنت زيدا هو خير منك لم يجر اذ الفصل
 لعدم الحاجة اليه مع كونه في محله فلا تترك ولا يجازيه قبل الحرف القديم الحق وادى فظهر
 بهذا انطلاق ما ايجاز الكافي من ذلك قوله ولا موضع له عند التحليل الحروف من
 قول التحليل انه لا موضع له من الاعراب وبعض الحرفين رغم ان افع موضعها من الاعراب
 قال المصنف في اللزج وهو من على انه حرف التعريف فان اطلقنا انه حرف وضع
 للفصل فغير متغير المبتدأ في المعنى كما عبرت ضيقه حرف الخطاب في ذلك وذلك
 وذلك كما ذكرتم وذلك ان كانت حروفا واذا كان حرفا لا موضع له من الاعراب كغيره من
 الحروف فالذين من انه حرف انه كان اشيا ووقع مركبا فلا بد وان يكون موضع وضع
 اعراب كادما وتكونه ولو كان موضع موضع اعراب فلا يكون اما ان يكون نصبا او جزاء او نقبا
 واللام اطلاقا لا يكون قبل اما اللام فلا تار اعراب الامة متخرفة من اللغات واما اعراب
 اللام فلا يراى لها اعرابا اما النصيب والحرف غير مستقيم لانه لو كان النصيب للحرف
 عامل كان له لفظ المعنوية والحرف وليس كذلك فان لفظ الموضع والاعراب الرفع غير مستقيم

لان عوامل الرفع المعنوية كلها متروكة والاعراب المعنوية لا يرفع لانه لو كان متبدا لا يرفع
 ما بعده وليس كذلك لانك تقول كان زيد هو المطلق وايضا لو كان له موضع من
 الاعراب لم يجل اما ان يكون الاستغناء الارب السبع واللام باطل اما اللام الامة وطا مرم
 واما بطلان اللام فلا لانه لو كان الاستغناء لربح ان يكون متبدا ولا يستقيم لانه لو
 كان متبدا لكان ما بعده حين فلا يكون منصوبا كغيره من كثرين فاعود منصوبا كغيره كان
 زيد هو المطلق واما السبعة فلا لانه لو كان متبدا لكان خلف المعنويات المتبوع واسب كذا لك
 لان ما قبله يحذف ويتركب تحذف ويما ذكره المصنف نظرا في كونه لا اعرابا على انه
 حرف ومن كونه لا اعرابا له بالاريل المذكور من غير ان يعلل حرفا واما بعض الحرفين
 فتقول هو غير له موضع من الاعراب ونحوه ان يكون مرفوعا ومنصوبا وذلك لانه من غير
 موضع على حسب ما تقدم تركب لانه فان كان ما تقدم مرفوعا فهذا ايضا يكون مرفوعا وموطا
 وان كان منصوبا يكون مرفوعا ايضا منصوبا فيكون لفظ المرفوع واقعا موضع المنصوب لا
 بعد ان يكون المنصوب مؤكدا لفظ المرفوع وكذا قيل في قوله ضمير انا وصرفه في ما قبله
 ما به لا موضع له من الاعراب الملتصقا فمرفوع من ذهب الى انه اسم يستعمل عن الجسمية ولا موضع
 له من الاعراب ويحكي بذا عن التحليل فيهم من ذهب الى انه حرف بمعنى المعنوية بعض الحرفية
 كما فصل الكافي الى ان نحو مترك الخطاب مع انه لا يتاخر في نحو ذلك نصا وحرفا والارسل
 سخاءه ليس حرفا ان حرفا طرقة وبذلك السبك كذلك فانه يتغيرا عما بين قولكم بالكتاب
 والافراد والمشيئة والجمع والذكور والذكور والذكور والذكور والذكور والذكور والذكور
 فاجب من ذلك بان يتغير لا يمنع حرفه دليل في حرف اوله الامة في المفعول
 اوله اولكم او كثر وهو حرف اتفاق وقيل علم بان حرف الخطاب غير مستقيم لفظ
 اولا وادوية وجمعا ويذكر انما لا يتغير لاختلاف المصنفات غير وخطا وكذا هذا
 يتغيرا عما بين المصنفات غير وخطا وكذا هذا يتغيرا عما بين المصنفات غير وخطا وكذا هذا

مقبول فان كان ما بعده مرفوعا فالصبر مشد النسخ والما بعد خبر والجملة هي المفعول
 الثاني فان كان ما بعده منصوبا جازية الصبر والمفعول الثاني والما بعد خبر والجملة هي المفعول
 لا ليس له خبر ولا لا لا ليس له خبر والما بعد خبر والجملة هي المفعول
 الجملة صير عايبا لشيء صير للسان يفسر الجملة بكونه مفعولا ومفعولا مفعولا
 وبارا على حسب الغوايل مثل زيد قائم فانه زيد قائم ومفعولا مفعولا
 اذا خفت فانه لا لازم اذا قصد المنك ان يستقل الحاطط حذره قبل الخبر
 افعه الصبر المذكور في مقدم قبل الجملة الخبر من الصبر في الخبر لا يردونه
 خلا فانه مقدم قبل المفعول وانما يكون هذا الصبر قبل الجملة لانه لا يكون الا مقبدا
 بالجملة فانه وضع النظم الفصيلة بعد فان الفصيلة اذا ذكر اولها بصبر منهم ثم فرت
 كالشوق في النفس من وقوعها مقبلا اولها وانما ياتي بمظهر موضع الصبر لان الصبر
 اشتد بها ثمانا من المطر وقد افاض الفراء يفسر هذا الصبر بغير الجملة فانه امان كان ما يرد
 وكان ما امان الزمان يكون فاما خبر كان وفرد الزمان مرفوع فانه ما عليه فانه كان
 صبر الشان فان قيل قد اجتزأ ما هو فانه ما خواك على ان هو صبر الشان
 وقد اقبلت تداءلوا على فاعلم وقد اقبلت مفسر الصبر مع انه مرفوع مع الفاعل لرب
 انهم اما جوز ذلك مع كونه مفعولا مع الفاعل لكونه متصلا مع الفاعل ساداسد
 الخبر والمجر عنه الذي في الجملة فكان مفعولا الجملة فانه يفسر به قوله صبر عايب
 لانه لا ينافي على الصبر لانه يعود الى الجملة التي بعده فلا يكون الا عايبا فان الجملة لا
 ان يكون سكا او عايبا قوله بسم الشان يسمى الصبر من هذا الصبر صبر الشان
 والفصيلة لانه انما يفتي اخبار الشان والفصيلة فانما يكون هو الشان والفصيلة فاصلة
 الى ما هو صير له كما تقول في خبره الهاء صير يرد فليس في الكوفية صير المجرول
 لانه لا كان ما يرد على الجملة التي هي غير مذكورة او لا يكون ما يرد على جملة على الجملة التي هي
 غير مذكورة او لا يكون جملة عند ذكر الصبر فاصفا الى ما يرد لازم ما هو صير له وبسم

صبر

صبر

الصبر ان قرب لانه سموة ماعيا ربحاه لان ربحاه الشان والفصيلة والكوفية
 لا تجالون ان ربحاه الشان والفصيلة وانما سمى باسم آخر لانه وهو كونه مجهولا
 عند ذكر الصبر ولا عالين الصبر من انه مجهول ولا جالين الكوفية مفسر
 بالجملة والما بعد خبر الصبر من حرف بعض الجملة التي بعده لانه ما هو كونه ومذكور
 على خاصة مضمونها وانما صان لوانا ذلك فلا يجوز كالا يجوز ويختم المذوب
 ولا حرف حرف النوا قبله وبهذا يعلم عدم استقامة ما امان الكوفية من ان
 صيرت فانه تام ويخبرها لا فواجه بما يرد على رادة اعشاء بالمحدث وانما سمى
 بحرف ما لا بد منه للسان في ذلك وكذا عدم استقامة ما امان من حوطه
 فاما ما يرد على ان يكون الهاء صبر المجرول لان السامع ليس له في فهمه كون يرد مذكرا
 موقرا وكون طينق ومفعولها خبر مقدم وذلك مفعول الخبر الذي لا يعلم من
 بصير الشان لان من شرطه عدم صلاحية الصبر لغير ذلك حتى يحصل من تمام الامر
 ما قصد السك قول له وكون مفعولا ومفعولا اي صبر الشان فيكون مفعولا
 وقد يكون مفعولا فاذا كان مفعولا يكون مرفوعا لا ينزل اذا تم ما وذلك لانه
 لم يكن مرفوعا صيرها كان منصوبا او مرفوعا خبرها وعلى القيد يرد لا بد من عامل
 لفظي فاذا كان كذلك وجب اتصاله فيخرج عن المتصل ويخام من ان اذالم كونه
 عامل لفظي لانه لا يكون الا مفعولا ويجد لسان كون مرفوعا لا ينزل فانه اذا كان
 له عامل لفظي غير ملوك اتصاله مثال المتصل الذي هو متبدا ما ذكر في المن
 وهو قوله هو زيد قائم ومن انشده قوله قل ان هو الله احد مثال المتصل الذي هو
 اسم ما قول الشاعر وما هو من اسوا الكرم وتغني ما اسال الله كالدائم الصل
 فاذا كان متصلا يكون مستترا وان اذ كان مستترا لا يكون الا اسما كان في
 كاذلا لا بد وان كون ما من شانه ان يكون له خبر والمستتر الذي من شانه الخبر وان كان

واخواته قائم كاذ واخواته فلا يكون الامر قواعا فان اتم كان فكاذ مرفوع مثال المتقبل
 المستتر المرفوع كان كاذ في المين وهو قوله كان زيد قائم وفي نسخة كانت
 خبر منه وفيه قول الشاعر اذا كنت كان الناس نضال شاك واخر من ماوى كس اصنع
 مثال المتقبل المستتر المرفوع كاذ قوله تعالى كاذ يرفع قلوب فريض منهم واذا كان متفلا
 بارزا لا يكون لامضوا وذلك لان المتقبل البارز اذا كان متفلا لا يكون وان كان ولا
 يجوز ان يكون كاذم الا ان اخواته او طنت واخواتها مثال المتقبل البارز المنصوب
 قوله في المين ان زيد قائم وفي نسخة اتم الله ذاهبه وانه من انا نائيه وقوله تعالى
 وانه لما قام عدله مثال المتقبل البارز المنصوب نطنت واخواته قولك طنت
 زيد قائم وفي نسخة قام الخواك وقول الشاعر
 سلمة الحق لا يخفى على احد ومن محمدا مثل ما شئت من ظفر وهذا البيت
 يكون موشا قال الله تعالى فانه لا تقى الا نصار وقال تعالى لو لم يكن الله على
 قوامه من علم ما على قوامه انما علمه من هذا الباب اصله ان اخبرنا وان علمه
 اسمها وزيد ان يكون على قوامه ان علمه من هذا الباب اصله ان اخبرنا وان علمه
 بان كونه اتمه فلم يخبرنا ولا يجوز ان يكون في ان علمه خبرا والا يلزم ان يكون الاثم
 نكح والمخبر مرفوع فعلمه ان علمه ما ذاك من اتم او مستأنف خبر مبتدأ محذوف على
 جهة التفسير لان المقدم هو ان علمه وانما علمه الخبر من قوامه ان علمه على الوجود
 لما يلزم من تعريف ما في ان علمه لا يتم في جهة من تعريفه ومنه انما المقدم هو ان
 يكون ولا او تفسيره مثل هذه الجمل انما الاشارة والتفسير على خلاف الشاعر
 واسا المقدم هو ان يكون خبرا قال صاحب التسهيل قد تعرضت بسبب بعض
 شائيت هذا البيت باعتبار القصة لا على سبيل الازم بل على سبيل الاحتمال في رفعه
 الاولى وذلك اذا كان في الجملة المفسرة له موشا ليس له فضله ولا كفضله مثال

الجملة التي فيها موشا ليس فضله ولا كفضله قوله تعالى فاذا هي شخصة انصار الرب
 كذا وقوله تعالى فانه لا تقى الا نصار ويشمل قول الشاعر
 على انها لغو الكلام وانما توكيد لا بدني وان جلا يمضي فهذا اشارة
 الثانية في اورد من الذكر لان مع البائيت مساطرة تحسن القطع كذا المعنى
 لا ينافي انما القصة والشان معي وايدى والمذكور مع ذلك جائز كما قال ابو طالب
 والاكبر لم يرض فانه كفى على افواههم الرايد فلو كان الموشا الذي في الجملة
 لم يكره بناءه من قول لا طية القبر بل حكمه حميد المذموم كقول الشاعر
 الا انهم بلع عاقبة الموت طيع دواعيه يسوءون وكذلك لا يكره
 شائيت ما هو كفضله كقوله تعالى ان من اب ربه محرم ما يحرم من قوله وحده
 منصوبا لصيغتي أي حرف ضمير الشأن ليعلم ان ضمير الشأن اذا كان مرفوعا لا يرفع
 لانه اذا كان متفلا اقام ما يجب ابرار منفضلا لان خبره ينافي ما ذكرناه من ان يرفي
 بهذا الصبر لو كان متهما ذكره مفضلا وان كان اشما كان لو كان يوجب انسان لانه
 مرفوع ينافي ما ذكرناه من ان يكون مستمرا فاشاع على سائر القوافي وقوف من
 المحذوف والتشبيه واذا كان منصوبا فلا يوافق ما ان يكون مع ان الفاعل او مع غيره فان
 كان مع غيره فمرفوع ضعيف لان في شعبة الكلام لانه مرفوع منصوب ولا يجوز ان
 يستتر وليس الموضع موضع حذف لان الحذف يودي الى حذف ما هو عرض الحكمين
 الكلام اوله المفسر انما قد عدا في الشعر محذوف لا مشعر اني مثل قوله
 ان من دخل البيت يوم يلقي حماره راوطا وفي قول
 ان من لم يفت حسان الله واعضه في الخطوب فانما ضعف خبر
 كان حرفا للمضمر ان لا يدل عليه قوله الامع ان اذا لغعت يعني اذا كان هذا
 الصبر المنصوب اشما لان محمدا يكون خبره لا را مثل قوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد

في العالمين فانما الزواجر منع ان يحد
 لا بد من شأن ان الكون اذا
 كما ان العالم في القنوط به بعد كما ان العالم في الكون
 ابد عن شبه الفعل في القنوط به بعد كما ان العالم في الكون
 القنوط به بعد كما ان العالم في الكون
 قد ردوا ذلك من شأن ان يحد
 فانه لم يحد من شأن ان يحد
 في القنوط به بعد كما ان العالم في الكون
 لهذا الصنف خاص من العالمين
 للامام ومما ان يكون عالما ومما ان لا يكون عالما
 العالم في حيزه من شأن ان يحد
 انطق بغيره بغيره ولا بد من شأن ان يحد
 الا لفظا للشيء ومما ان يحد من شأن ان يحد
 في غير القنوط ومما ان لا يحد من شأن ان يحد
 ومما ان يحد من شأن ان يحد
 منع ان القنوط به بعد كما ان العالم في الكون
 امر واد من القنوط به بعد كما ان العالم في الكون
 يفسر ما قبله لفظا وفي حيزه من شأن ان يحد
 نحو حيزه من شأن ان يحد
 ومما يفسر ما قبله لفظا وفي حيزه من شأن ان يحد
 نحو حيزه من شأن ان يحد
 ومما يفسر ما قبله لفظا وفي حيزه من شأن ان يحد
 نحو حيزه من شأن ان يحد
 ومما يفسر ما قبله لفظا وفي حيزه من شأن ان يحد
 نحو حيزه من شأن ان يحد

عليها فان ادى الى الارض ومما يفسر ما قبله لفظا وفي حيزه من شأن ان يحد
 اما ان يحد من شأن ان يحد
 شأن في القنوط به بعد كما ان العالم في الكون
 وفي حيزه من شأن ان يحد
 اولها في حيزه من شأن ان يحد
 وفي حيزه من شأن ان يحد
 القنوط به بعد كما ان العالم في الكون
 خاصة الاسماء على ان يكون عالما ومما ان لا يكون عالما
 لعدم اختصاصه بغيره من شأن ان يحد
 الاشياء وعرفها ما كانا وضع لفظا وفي حيزه من شأن ان يحد
 الانسان بالشارع والشارع بالشارع
 اليه لما عرفه لفظا وفي حيزه من شأن ان يحد
 المستثنى منه واما توقف معرفة الانسان على معرفة المشاير اليه فلا بد من شأن ان يحد
 توقف على معرفة ما قبله لفظا وفي حيزه من شأن ان يحد
 فليس في حيزه من شأن ان يحد
 القنوط به بعد كما ان العالم في الكون
 اذ قد عرف الانسان القنوط به بعد كما ان العالم في الكون
 قيل في الاشياء التي هي في حيزه من شأن ان يحد
 كان دور اللفظ في حيزه من شأن ان يحد
 اما لان وضع الاماكن وضع الحروف وحذا وان لم يحد من شأن ان يحد
 بابا في حيزه من شأن ان يحد

ليس طعن من يمنع من دليل انها اذا صغر تارفت الحروف طارئة فاذنا
 وفيها ثمانية الاخفش الالف في حاشية من الالف يسوية على الالف
 واذا كان الالف في غير الحاشية ياء وكان في حاشية ياء فاذنا
 يكون لهما واوا والالف ان كان العين ياء واللام واوا فوجد في هذا وجه كلامهم
 فمن الذي يكون المحذوف ياء فالتاء في ياء مشددة في حروف لا تملك
 التاء الفاعلية لفظ الحروف نحو في ياء في الالف ذوق في حاشية
 متحرك العين في حاشية ياء في الالف ياء ياء في الالف هاء الالف
 في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 ولا ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 الوجه على الذي لا يعمل لانه في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 الاشياء فاشبهت ذلك الحرف بالاشياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 وكل ما مر ذكره في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 الانا طرفة اربعة فحرف في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 له مرادف كذا ومنها ما له مرادف كلفظ الحرف في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 ايعود ان اسند في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 هذا الالف في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 الفاعلية في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 تقول في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 الحرف في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 وفي حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف

معبر لانه

معبر لانه حلف آخر لعل في العوايل في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 ولعل في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 عليها كلها بالياء واو في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 ان يكون الالف في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 للشار الى الموضع ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 للموضع ولكن لما كان في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 اسهل من ولا فرق في الحقيقة في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 وياها في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 وهذا في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 فالحرف واما من قال في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 مشع وخمسة ذال وفي حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 الا وقد يكون في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 من الحاشية في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 يكون ان حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 كما في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 والحرف في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 ان حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف
 والموت في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف ياء في حاشية ياء في الالف

وضع لكل منها لفظ واحد فكان الالفاظ خمسة اربعة منهم واحد مشترك
 وبينهم اربعة انما هي انما هي على حال من حالها فاجعل اسم الاشارة لما تشير اليه على
 طبقة من مفرد ومثنى وجمع مذكر ومثث ثم اجعل حرف الخطاب بعد ما على حسب
 حالها في ذلك فاذ الشرت الي واحد مذكر فاجعل ما قبله كذا فالف في الالفاظ
 واحد مشترك فالف في ذلك ثم ذاك ثم ذاك ثم ذاك فالف في ذلك ثم ذاك ثم ذاك
 مذكر وخمسة مع كل واحد من الاربعة الباقية فكون خمسة وعشرين لفظا مستعملين
 معني لان المعاني ستة في ستة والالفاظ خمسة وخمسة وهي ذاك ذاك ذاك ذاك
 ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
 اوليا وليك اوليك اوليك اوليك اوليك اوليك اوليك اوليك اوليك اوليك اوليك
 وقد ثبت ان كل خمسة منها ليست معاني ولكن للكان كل خمسة واحد مشترك وجب
 ان يرجع ستة وثلاثون الى خمسة وعشرين فمض واحد عشر لان الواحد من ابدال الطرفين
 بمض واحد مع ابداء ستة فمض ستة ثم مضض واحد من الحاسب الاخر لاصل مقابلة
 الحجة الباقية فمضض خمسة اخرى فمضض واحد عشر من ستة وليس في خمسة واربعة
 بالالفاظ الباقية التي هي ستة والالفاظ خمسة فان اللفظ الموضع على الذي
 فالفاظ واحد والمفرد للشار اليه مذكر او مؤنثا فالفاظ ستة وليس للمفرد المذكر
 ستة والمفرد المؤنث ستة وكذا التي اشارت اليه ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 للجمع اشارت اليه فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 انما الجمع ستة فمضض من اثنين عشر لخمسة وكل من الحاسب الاخر لاصل مقابلة
 خمسة مذكورة وخمسة مؤنثة كل من الحاسب الاخر لاصل مقابلة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 فمضض من العشرة الى التي خمسة وجمع ثلثون الى خمسة وعشرين فمضض من ستة وليس
 احد عشر لستة وثلاثون فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة

وموسطة منها فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 وذلك وتلك المشددين بمنزلة ذلك واولئك في الجمع بمنزلة ذلك وذلك في
 لها من اثنين قرينة وقيد فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 ان الفاذ ليس له الا حرفان مرتبة للقرينة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 فيستعمل في بقية الحروف فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 بني ثم يقولون ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
 احيى من لستة لستم استعمال الحروف مع الهم فمضض من هذا اسم الانسان على العيين
 ليس له الا حرفان ليدل على الفاعل والآخر ليدل على المفعول فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 ليس فيه اشارة الى المجرى من الهم والكاف او مضاف اليها مضاف اليها فالفاظ ستة
 الاشارة الى المتوسط وكان ذلك منها كان الفاعل المجرى من لستم فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 مفرد وبقية ليقال فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 كلام على اثر سابع سابع في الفاعل والاولى من النظم فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 كتابي ذلك لنعلم ان اللفظ ماض في ذلك فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 الحاشية لو كانت مراتب الاشارة فلا تالم كيف في البنية والجمع فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 رجع عن سبيل المجرى واولى الفاعل فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 البعد ومضضها دليل على القرب لان الشدة تدعو عن عن المجرى في الواحدة
 كما تستعمل مع الكاف يستعمل مع المجرى عن الكاف وكذا الالفاظ ستة فالفاظ ستة
 الا انك للبعد اذن واولا انك اقله الا انك وكذا الالفاظ ستة فالفاظ ستة فالفاظ ستة
 الثلاث يقول للشار اليه لا يحلوا ان يكون مفرد او مثنى او جمعا فان كان مفردا فالفاظ

ومن رأى مصلحة النبي فقال هذا قال ههنا ومن قال ذلك قال هناك ومن
قال ذلك قال ههناك ومن نوى ذلك وذلك للوسط بين ههناك
ومن لم يستوعبها معترفا بالوسط لزمه مثل ذلك ههناك وههناك ومن قال
ههناك ههناك معانين النبي والخطاب قال ههناك ولا يقال ههناك كالأشكال
ههناك ولا يشارة إلى المكان البعيد ثم ههنا ههناك يشارة ههناك وقد
شار ههناك وههناك وههنا إلى الزمان من الإشارة إلى ههناك قوله تعالى
ههنا إلى المؤمنين ومن الإشارة إلى ههناك قول الشاعر
فإذا الامور تعاطفت وتشابهت ههناك تعبرون إن الموضع
الموصول باللام من الإضافة وما قبله صلة جملة خبرية والعايد ضمير
للموصول والالف اسم فاعل أو مفعول لما كان الاسم المبتدأ على غير
اسماء الإشارة والمضولات وقد كثر اسم الإشارة إذا كان في الموصول وفي
اسماء الإشارة والمضولات معارف لا ينافي الإيهام قال الشريف إنما هو لمعارف
الشعير فحذفان كون الشيء معينا بحسب الجنس منها بحسب الحقيقة كقول ابن الأثير
وقد كان معينا بحسب الذات منها بحسب الوصف كقول الموصول قوله باللام
يتم أي اسم لا يتم لأن الكلام في الاسم لا في الخبر وما وإن كان اسم من كان اسما أو حرفا
لكن لما كان بحيث يمكن أن لا يتم والفعل والخبر ميمر عن مباحث آخره والكلام في الاسم
مقدم على الكلام في الخبر والموصول مذكور في منه المبدأ ما ذكره من حصة
لما لا يتم فلا بد من الوصف والموصول قوله نعم إلى الاسم الذي لا يتم خبر الذي من
قول من قول ما لا يتم اسما فإن الذي بعده اسم ولكنه لا يكون خبرا في الجملة الأولى
لأنه لا يتم من الاسم إلى أنهم خبر أبدا ومن صلة كذا قال هذا تعريف للشيء مما يشارة
في المعرفة والجمالية فان الموصول والصلة متساويان في المعرفة والجمالية وقد أريد

(الصلة هي تعريف)

الصلة في تعريف الموصول كما تقول لا أعلم أن هذا تعريف للشيء مما يشارة
في المعرفة والجمالية قوله لأن الموصول والصلة متساويان في المعرفة والجمالية
قلت الموصول والصلة إذا كانا بحسب الاصطلاح أو بحسب اللغة يكونان
متساويان في المعرفة والجمالية وأما إذا كانا بحسب الاصطلاح والآخر
بحسب اللغة فلا وههنا الموصول بحسب الاصطلاح لأن المقصود هو الموصول
بحسب الاصطلاح لا هو الموصول لغة والصلة الماخوذة في حيز بحسب
اللغة ولو فعل موضع قوله بصلته قوله بحسب اللغة الاستحسان من هذا الوجه
لكن يرد النقص بصلته الالف واللام ويحتاج إلى إيراد الجملة فقال بصلته
ليست في النقص ولكن ذلك جار على الاصطلاح في نسبتها بصلته وفي كل
من السيلتين نظرنا الأول فلا فسر الصلة بالجملة فتحتاج إلى إيراد الجملة
ليست في النقص وأما الثاني فلا فسر الصلة بجملة ما هو بحسب
الاصطلاح وعند بلوغ تعريف الشيء بما هو متساوية في المعرفة والجمالية
أن بحسب اللغة وعند بلوغ تعريف الشيء بما هو متساوية في المعرفة والجمالية
الوارد على التحليل الأول أنه ما فسر الصلة بالجملة بل حكم على الصلة بأنها جملة
خبرية ولا يلزم من كون الجملة حكما بما على الصلة أن تكون تفسير لما قبل
وقد يعترض من الاسم إلى لا يتم إجراء الصلة وليست بموضولات في
الاصطلاح بحسب ما ذكرنا وإذا أراد أن يشار إليها فأنها وإن كانت لا يتم إجراء إلا
بصلة لكن لا يحتاج إلى عايد قوله بصلته جملة خبرية إنما الجاهل الموصول
فإن يتم جزا إلى جملة لا يتم وضع ليوصل إلى خبر الجملة المفردة بكون معرفة
فهو مع الجملة بمشاة الالف واللام مع المفردة في أنه لا بد من جملة وأما
الجواب إلى أن كون الجملة خبرية لا لأن الذي وضع صلة إلى بضم الجاوب

أ

بالجملة فكأنه لا يوصف إلا بالجملة الجزئية فكذلك الذي لا يوصف إلا بالجملة الجزئية والوا
 شئ في المعنى فيجب أن يكون حكمها كذلك قال صلح الشئ للمفوض من
 الصلة توضيح الموصول والجملة المطلوبة لم تحصل معناها فلا حصل لها وضع غير
 وأما الاشتباكية فإن جعلها مقارن لحصول لفظها فلا يصح وقوعها صلة لأن
 الصلة معروفة والموصول معروف بها فلا بد من تقديم الشعور بها على الشعور بمعناه
 وفيه نظو فان مقارنته حصول معناها لحصول اللفظ لا ينافي بعدم الشعور بمعناها
 الشعور بمعناه قبل القول وصلح الجملة الجزئية أو ما هو في معناها كان أصوب
 ليدل في الصلة التي هي اسم المفعول ويمكن أن يقال إذا بقوله جملة خبرية
 اعلم من أن كذا خبرية أو مؤداة فانه إذا وقعت الصلة شعبة موصولة بها الالام
 تحت أولها بقول ذلك عمل الصلة جملتها ما هي المعنى وجازية ومستقبلية إذا
 لم تقع صلة فلا تفعل إلا إذا كانت جازية المعنى أو مستقبلية إذا كانت صلة لا بد
 وأن يكون خبرية ولا يصح ما على الذي أمر به ولا الذي لا يفهم ولا الذي لا يفهم ولا الذي
 ما المعنى ولا الذي كنهه فاما ولا الذي لا يفهم راض فاما قوله
 وأن أرام نظره قبل التي لا على أن شطت فاما أروها فمما وجهين
 أحدهما أن يكون أروها صلة التي وفصل من الصلة ومن الموصول قوله لعل وأن
 شطت فاما على سبيل الاعتراض يمكن خبر لعل محذوف فاعترض لعل المعنى ذلك
 والفصل من الصلة والموصول جملة الاعتراض ما بين قال الشايع
 ذلك الذي وأين يعرف الكا فصل من الصلة والموصول القسم وأينها أن
 يكون على اعتبار اللفظ كانه قال قول لعل وأن شطت فاما أروها والفتا كثر ما
 فسمي قال الله تعالى الملكة يرقون عليهم من كل باب سلام عليكم أي يقولون
 سلام عليكم وذلك قوله تعالى وأما الذين أسودت وجوههم أكرهم تقدير فيقال لهم

أكرهم قال صلح الشئ والاشهر عند العرب بقيد الجملة الموصولة بها
 يكونها معروفة وذلك غير لازم لأن الموصول قد يراى به معبر عن كون صلة معروفة
 كقولهم تعالى وإذا يقول الذي أكره الله عليه فاعترض عليه وقد يراى به الخبر فوافقه
 صلة كقوله تعالى كمل الذي يتوقم لا يسع إلا دعا وتوذا وقد يفيد لعظم الموصول
 فيه صلة كقول الشاعر فإن استطعت أعلين أن يعلل الهوى قبل الذي لا يعلل صاحبه
 قال صلح الفصل وهو الجملة التي يوصل بها أن يكون معلومة للخطاب قال
 المصنف هذا قياس الصفات كما لأن الصلة لم يوت بها إلا ليعلم المخطاط سيجمل
 بخلاف الخبر وأقرب أن الذي يحمله صفة فلا بد أن يكون معلوما كالصفات
 اعلم أن الجملة الجزئية التي هي صلة للموصول إذا كان اسمية أو كونية علم شرط
 أو ظرفية أو غيرها قد عرفت من العرف أن لا يجوز وصل الموصول بجملة القسم وجواب
 إذا كانت جملة القسم غاربه من منه يعود على الموصول وكذلك لا يجوز وصله بالشرط
 والخبر إذا كانت تلحق الخبر غاربه من منه يعود على الموصول فلا يجوز أن يقال حالي
 الذي أقسم بالله رحا يد ولا على الذي أنكرت رد أكرمه وأحي أن ذلك
 جاريا عما وقيا شأنا الشاع قوله تعالى وأكره المالميو منهم ربك عالم فامضوا
 في موضع خبرين واللام الداخلة عليها لام أن وليوفهم جواب القسم المحذوف القسم
 وجواب في صلة ما فإن صلح بمثل أن يكون بالخبر رأيا وليس بموصول
 لعل بأن ذلك يؤدي إلى دخول لام التاكيد على شاع حتى كان ذلك لليوفهم
 وذلك غير جائز فاما الفاسر فلا في الجملتين فاصانها بمنزلة جملة ولعل بريل
 أن كل واحد منهن التاميز أنها بالآخر كما فيهما نصير واحد كما في الجملة الأولى
 قول والي نصير أنا الخراج إلى خبر يرجع إليه لحصل ربطا بينه وبينها فإن الذي
 لما وضع الوصل العريف وضع منها فخرج إلى ربط بينه وبين صلة المالكين الجملة

عنه وعن الموصوف قال صلحنا للشيخ الموصوف عن علي بن ابي طالب
 قال يا رسول الله ان العابد قد نفع عنه قربة او طاعة او غيره
 مما له كفارة وانما الذي في وجهه الله اطع اي وانما الذي في وجهه الله اطع
 وصلة الالف واللام شرع في من ان الالف واللام لا يكون صلة الالف فاعلم ان
 مفعول ما كان معنى الذي اورد هذا غير ما على قوله لا بد من جملته فان صلة الالف
 واللام لا يكون جملة فاجاب بانه في معنى الجملة وانما وقع مفعول احسن اللفظ
 لا ارادة للمشاكل من من الالف واللام ومن الخ في نحو الرجل ايقظت لفظا
 ومعنى مقصد وان لا يذوق عليه المشاهدة المذكورة فيكون من الجملة اسم فاعلم
 ان اسم مفعول ليس هو الالف واللام ما انقصه من المفعول والمعنى على ما كان
 عليه مكان فيه وباء الغرض في خصوصها بالجملة البنية ليس لك اسم فاعلم ان مفعول
 حسي بفتحه المعنى في نحو ما الذي ضربت بفتح الضارب وفي نحو ما الذي ضرب
 جاني المصروف ولم تعتبر الجملة الاسمية ليعتد ان ليسك منها ما يقع في الالف
 واللام عليه واختلف الفخري في الالف واللام معنى الذي في قوله هو جهور
 الفخري لانه اسم وذهب المازني الى انه حرف تحت اسم الجهور ان الجهور على
 في مثل قول العرب مررت بالغمام او هي قولك مررت بالجليل الغمام او هي وذهب
 بانه لا يجوز حرف المصروف واثباته الوصفية مقامه الا اذا كانت الصيغة خاصة نحو
 مررت بمهندس اي رجل مهندس في الهندسة من صفة من تعقل او قد مررت
 براك الموصوف من لفظه نحو قوله الاماء ولو باردا برده ولو باردا اخرجت للولام
 فلو كان الامر على ما زعم الجوز مررت بالغمام او هي وانما شاهد لا ينافيه
 غير خاصة ولم يقدم ما يدل على الموصوف واجب على انما هو في الالف واللام
 من الاعراب فانه اذا كانت مررت بالغمام فالاعراب انما هو في الالف واللام

في قوله

ان الالف واللام لما كانت مع ما كان الشيء الواحد قبل الاعراب في الصلة التي هي
 اسم فاعلم ان مفعول اذ به يكمل الموصول وحار ذلك في الالف واللام ولم يسمع في الذي
 واخره لكون الصلة فيها ما مفعولا واسماء المفعول في فعلها الاعراب
 وهي الذي والي والذان واللتان والالف والياء والاولى والذين واللا في اللواتي
 وتاوين واي وايه وذو والطاية وذو الجوز والاسم منها والالف واللام
 لما وقع من جرد الموصول في انما وقع في من الصلة والعايد شرع في جرد الموصوف
 في الذي والي لانهما بمنزلة الاصل لغيرها فان غيرها اذا اشكل انما استدل على
 موصوليته بصلاته بوضع للذي ان كان في الاول الذي ان كان من شاذ في كل واحد من
 الذي والي حيث انما كان في المتن الثانية من جرد الموصوف بقا الدال ان الثاني
 مكتوب قول الشاعر لا تقول الالف لا تفعل فكيف شاذ ولو كان لا يسمع ولا يذوق
 الثالث جرد الياء ولا تسكن الدال الساكن كقول الشاعر
 ما للذي ليس منك شوا بعد ليطيد ما سيرا الا كمن على النقي عد وانا الرابعة ليطيد
 مكتوب كقول الشاعر وليس المال فاعلمه مال ان ارضان الالف الذي
 يريد به العلاء فيصطفيه لا قرب اذ فيه وللحق الخامسة تشد الياء
 مضمومة السادسة جرد الالف واللام وتضعف الياء ساكنة وليس في هذه
 الموصولات الواو افعه على الفرز ما يستعمل في صيغة النسبة والجمع الا الذي والي
 وقوا في شذو الذي للذات في الرفع والذين في النصب والجر وجود شذو في النون
 قبل اللذان والذين في ذوق في اللذان بانيانها منكم تشد النون وقد جرد
 حرف النون جمعاً في اللذان والذي عليه قول
 اني كليب ان عني اللذان لا للملوك فكذلك الالف واللام وشذو ذلك في
 تشد الياء في جماع المذكور الذي والذين فعاو نعتا وجرأ وهو اسرها واضمها

الرزق فلا يقع الا على من فعل خاصته ولما التي وشيئته وتجهه فقع على من فعل على الا
 يفعل من الرزاق خاصة والى اية التفصيل في المذكر والمؤنث فأي للذكر واية للمؤنث
 وقد عني الذي في لغة طي وقد ايدوا ما لا يستفهم بمعنى الذي على ما سكت في الالف واللام
 بمعنى الذي والى على حسب ما بين **والعاليل المعقول** يجوز عزفه
 الاصل في العباد والاشياء ويجوز عزفه كمن لا مطلقا كمن في بعض الصور فالعاليل لا يجوز انما
 انما ان كان مفعولاً منصوباً او مفعولاً ثانياً كان مفعولاً منصوباً اصله الا ان يكون مبتدأ
 ان يكون لغيره في الجملة الواقعة صلة الموصولة وحسن ذلك علواً ان يكون في صله اي او
 في صله غيرهما فان كان في صله اي جاز عزفه على كل حال لانه تعالى لم يستفهم
 من كل شيعة اتم اشهد على الرحمن عزفه انهم هو اشهد ان كان في صله غيرهما كان
 كان الصلة فيها طول جاز عزفه وطول الصلة بان يكون الخبر مفعولاً في اجزاء او اذ عزفه
 قوله تعالى الذي هو صارت عمل اسم الجملة تقول فيه جازي الذي صارت مفعولاً ومن
 كلامهم ما بالذي قابل لك شواي الذي هو قابل شواي وان كان في الصلة طول نحو
 توالى جازي الذي هو توالى لم عزفه الا حيث سمع لانه من قرأ ثمانية على الذي احسن
 رفع احسن ومثلهما عوضه وقوله ثمانية على الذي هو احسن ومثلهما هو الذي هو احسن
 وقيل لانه ان كان في صفة مفعول الصلة اجزاء ان كان في الجملة غير واقعة ولم يحسن
 الذي قام وهو صانعك فان المبتدأ والخبر مفعول الفعل الواقعة صلة وان كان
 الصبر منصوباً فلا يجوز انما ان كان الصلة فيها صبر غير او لا ان كان فيها صبر غير اجز
 عزفه لان عزفه يودي الى اللبس نحو جازي الذي عزفه في كان الا ترى ان ذلك قلت
 جازي الذي عزفه في ان لم يعلم ان ذلك هل اريدت ان عزفه في اياه او عزفه عن
 في اياه فان كان في الصلة غير فلا يجوز ان يكون متصلاً ومفصلاً ان كان
 مفصلاً لم عزفه به نحو قولك الذي ظني اياه قد نام للحوار ان ظني الذي ظني قد

وان كان مفصلاً

وان كان متصلاً فلا يجوز ان يكون في صلة الالف واللام او في صلة غيرهما فان كان
 في صله لم عزفه ونحو قولك جازي الضاربة زهرا لحوار ان هناك جازي الضاربة
 زهرا وان كان في غير صلة الالف واللام جازي في الاشياء والحوادث نحو جازي الذي
 صبرته ويجوز عزفه على ذلك فصيح وكذلك جازي المذنب من هنا او عزفه في الرزق
 صبرته او عزفه في الكلام من جهة الاستعانة وان كان مجرداً فلا يجوز ان يكون
 مخفوضاً باضافة اسم اليه او عزفه جازي ان كان الاول لم عزفه نحو قولك جازي الذي
 نام علامه وقد عني في الاستعانة بالاسم والصبر اذا كان في الكلام ما يدل على الاء
 قدال انما على ما للمشاعر اعوذ بالله والامانة من ان ينطق من خارج فقد
 من باب من يظن به من خارج مخفوضاً بجملة وان كان مخفوضاً فان كان في الجملة
 في موضع رفع لم عزفه نحو جازي الذي سببه لحوار ان يقال جازي الذي سببه وان
 لم يكن الصلة في موضع رفع فان كان في الصلة صبر غير لم عزفه لما يودى الى ذلك
 من اللبس نحو قولك الذي احسن الم علامه من ذلك لو عزفه اليه فعلت
 الذي احسن علامه لم عزفه لانه لا بد ان هل اريدت احسان الاول واقع لستبد
 او لغيره وان لم يكن في الصلة صبر غير فان كان الموصولة في فصل علم حرق
 من حرق الحرق الذي دخل على الصبر جازي انشاء وعزفه نحو قولك امر الذي مره
 وان لم يزل لحوار عزفه اصله نحو قولك جازي الذي مررت بالحوار ان يقول على
 الذي مررت وان كان متعلقاً من جازي من خلق المعنى لم عزفه اصله نحو قولك
 مررت الذي مررت بالحوار ان يقال مررت الذي مررت الذي مررت الذي مررت
 والاسماء الموصولة بمبنيه لم يختلف فيها الا في المنع في الرزق الجمع وذكر المصنف
 في علمها اي من اجزائها انها مخاضة في علمها جازي الصلة وعلمها فاسبب
 بذلك الحرف لا يجزئها الى متعلقين وانما بينهما ومن جملة اجزائها ان ما وصفت

بلاغة وطريقة الاخبار باستعانة الالف في صدر الجملة بالالف وما شاكل
 مبتدأ وان جعل موضع الخبر في أي ذلك الاسم المقصود ضمير عايد على الموصول
 ويجوز ان يكون الضمير العايد في موضع ذلك الاسم لان الضمير على الالف
 تلك النسبة على غير جهة الخبر عنه فلا بد من ذكر ذلك ضمير عايد على الموصول
 ولما يذكر على النسبة الى غير مقسوب او المنسوب من غير نسبة فصل المفعول
 ولهذا المعنى لاحتاج الموصول الى صلة لان وضعه ان يصير الجملة معه بهذا
 المثابة المذكورة وان يخرجه لان الاسم خبر اي خبرا به لان المقصود الاخبار
 به ليقين المسموع من جهة فاذا خبرت استعانة الذي عن زيد من حيث
 زيد قلت الذي خبرته زيد فقد صدرت الجملة بالالف وجعلت موضع زيد
 ضمير عايد على الذي واخرت زيد لخبر اوله وذلك الالف واللام اي
 اذا خبرت استعانة الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة لممكن بناء اسم
 الفاعل والمفعول المعرفين لان ضميرها لا يكون الاسم فاعل او مفعول فاجعل
 لا بد وان يكون فعلية لضميرها اسم الفاعل او المفعول لان الاسم لا يصح بناء اسم
 الفاعل والمفعول بناء جملة الفعلية مخبرها بالالف واللام والالف واللام
 والجملة الاسمية لا يجر فيها الا بالالف في شريطة في الواقع والجملة الفعلية التي
 يجر فيها الالف واللام ان يكون ضميرها ممكن بناء اسم الفاعل او المفعول فاجعل
 قلت ان الاخبار بالالف واللام من الاخبار والالف واللام وطريقة الاخبار والالف
 واللام ان يصدر اسم الفاعل او المفعول الذي يصل عليه الالف واللام وتزود بالالف
 وتصل موضع الاسم المقصود ضمير عايد على الالف واللام وتوخر الاسم المقصود
 فاذا خبرت عن زيد خبرت بزيد بالالف واللام قلت للخبر انما هو فقلت
 اسم الفاعل الذي يصل عليه الالف واللام صدر الكلام ووقعته بالالف وجعلت
 موضع زيد

الفعل

موضع زيد ضمير عايد على الالف واللام واخرت زيدا واذا خبرت بالالف واللام
 وكان الفعل مبتدأ الى ضمير غير الخبر عنه في المعنى فقد جرى اسم الفاعل والمفعول على
 غير من قوله فقلت اولها الضمير على ما هو مذهب المصنفين واعلم ان الضمير الذي يوضع
 مكان الاسم المقصود على حسب الاسم المقصود واخرت اذ انبت بن المصنفين اي استمر
 نوع الاخبار عنه بالالف واي اسم لا يصح الاخبار عنه الذي وضابطة انه قد عبرت الاخبار
 بالالف لكونها ما لا يبعد ما من الامور بعد الاخبار ولا يصح الاخبار عن ضمير الشأن
 لاستحقاقه صدرا لكلام فلما خبرت عن ضمير الشأن لا خبرت بضمير الاخبار
 عن اسماء الشروط لان اسماء الشروط لها صدر الكلام فان استعمل العرب لها جري
 على هذا الوجه فلما خبرت عنها بالالف لجملة الخبر الكلام فتودي الى استعمالها على
 غير استعمالها العرب فلا بد ان يكون الضمير الذي يجعل موضع عايد
 فها ولم يثبت الضمير ذلك ولا يصح الاخبار عن ما لا يستعملها عالم مستم
 صدر الكلام على الزيادة والالف واللام لان ما صدر الكلام فلما خبرت عنها لا خبرت
 عما وصفت العرب فاذا خبرت ما لا يستعملها عالم مستم على الذي والالف واللام جازا الاخبار
 عنها لان ذلك لا يجر فيها استمرها من كلام العرب فاذا اوردت الاخبار عن اي من
 قولهم ايتم ناعم بقول اسم الذي هو ناعم ولا يصح الاخبار عن الاسماء التي اوردت اياها
 ولم تصف كحرف وسجان الله ومعاذ له واشباهها لان الاخبار بتوذي الى اخرجها
 عما وصفت العرب لما كان الخبر لم يجر فيها قط ولا يجر فيها ولا يصح الاخبار عن
 الخبر ما لم يستعملوا الكلام في الاخبار فانها لم يصدر فلما خبرت عنها لا خبرت عما استمر
 لها ولان خبر الخبر قد جعل على الاستعانة بضميرها فلما خبرت عنها لا خبرت
 لان لا يكون الضمير الذي يوضع موضعها ضمير الخبر ولا يصح الاخبار عن
 كم الخبر على اسم الموصول وان الاخبار عنها واولها ما صدر مضمون لا يصح الاخبار

عن ما اتفقوا عليه من صدق الكلام فلا يخبر عنها لا خبر ولا نفي عن العرب
فذكر خبر خبر الخبر والامتناع لا يخبر بلو خبر عنها كان اخراجا لما استقر له ولا
ينفع الاخبار عن ما لا يعرف ومن ضمنها كان لا مطهر لانه ينصرف ما بعده فلا يخبر
كان ينصرف ما قبله فادعاءه ينصرف ما بعده فلا يخبر عنه احاد ما قبله كان
اخراجا عن ما لا ينفع الاخبار عن الخبر المحذور بل لا ذكر في ما قبل نعم ومن
ولا ينفع الاخبار عن الموصوف لانه لا خبر عنه لم يخلط موضع خبره اقله ان
يكون الموصوف خبره ولا ينفع الاخبار عن الصفه لانه يودي الى ان يكون الخبر وصفه
هذا اذا كان الموصوف وصفه او الصفه خبره او اما اذا كان الموصوف مع الصفه
لا ينفع الاخبار عنه اكثر مما كانت الواجب ولا ينفع الاخبار عن الاسم الحامل للمصدر
لانه يودي الى ان يكون الخبر ما لا يؤول الى الاخبار والاعتناء بالاكبر فانهم يحرمون
صريحه في بعضه وهو غير اتيح ولا ينفع الاخبار عن الحذف لانه يودي الى
اضافه المضاف وذلك لا يجوز ولا ينفع الاخبار عن الاسماء المتصلة التي لا يحد
ودها ولا ينفع الاخبار عنها خبرها ما وقعت له من العزم والقبول يودي الى ان يكون
الخبر حال او ينصرف لان الحال لا يتميز معرفة ومن يوافق ذلك لا يخرج من
بابها فان الحال لا يتميز لا يكون من مضمون ولا يعرف من ولا يعرف من لا يكون ان
الانصاف من مظهر من مظهر ولا ينفع الاخبار عن الخبر المستحق اخر الموصول في
مثال ذلك خبره فلا يخبر عن الخبر المنسوب اليه في خبره لان غير الموصول
استحقاقه وهو المبدأ الفعلي فلا يخبر عنه بقى الموصول لا يبعد ذلك واجبات
موضع من غير ان يكون في عوده على ان يذهب الموصول لا يبعد ولا ينفع
عن الاسم المشتمل على الخبر المستحق اخر الموصول لا يبعد ولا ينفع
الاخبار عن غايه لانه لا خبر عنه لم يخلط موضع خبره فان اعتمد على الموصول

من المنجلا

[illegible]

فوضع في محله موضع خبر المكيك والقدر وجدته اكرام المصنف فاذا اخذت عن خبر
 المكيك والمخالف وكان محله في حقه الاخبار الذي نحو قولك انما الذي قلت يجوز ان
 تعيد الخبر على الوجه المتوسط بين انا وقت في غير محله وفيه خبر المكيك فخير الخبر على
 اللفظ لان الذي اسم ظاهر والاسم الظاهر انما يعاد عليه خبر الخبر وخبر المكيك حذو
 على المعنى لان الذي هو ما في المعنى قلت لو اعترفت الخبر على انما اعترفت خبره من قبل
 وقول اذا اعترفت على اللفظ انما الذي قام واذا اعترفت على المعنى انما الذي قلت وما اعترفت
 خبر المكيك او خبر الخطاب على الذي كان لم يتقدم خبر المكيك ولا خبر الخطاب لم يتقدم
 الا على اللفظ ولا يجوز الحمل على المعنى لان ذلك يودي الى الحمل على المعنى في كل قول
 لا يجوز الا عند اكسائي في لغة من الاختراع في ذلك سواء هو اطلاق لا لا يحفظ من كلام
 العرب ان ما ذكره من خبر المكيك ولا خبر خطاب على الذي في الذي لم يتقدم خبر المكيك ولا خبر
 المكيك وحفظ ذلك اذا تقدم على الخبر من المكيك وخبر الخطاب فلما جاء من ذلك
 قوله الشايعي الذي كان من قوله فان كان الخبر عند خبر فان كان حامدا جاز
 الاخبار عنه بخلاف وان كان مشكوكا فيه فمخالف منهم من اعاد ومنهم من منع
 ان الاخبار عنه ليس من خبر الخبر الذي كان خبر الخبر هذا الخبر عن حال قبل الاخبار انه
 كان خبرا عنه فعلى ما صار خبرا عنه غير فعل لم يرد اذا قلت في كلامه في الخبر عن
 زيد فعلى انه بمثابة قولك زيدا زيدا فان اخذت عن قام قلت الذي زيدا قام فخذ اخذت
 عن زيد غير فعل ومن اعاد قال ان الخبر المستحق للزاد كان خبرا عن زيد قبل الاخبار عن غيره
 موجود في الكلام بعد الاخبار عن قام فلهي شي يمنع ذلك والصحيح ان الاخبار عنه يجوز
 وان كان في الخبر ما لا يحكم حكم الخبر في الاخبار والاختلاف في خلاف في
 المسند اذا كان خبرا عن المكيك وان عطف على جملة ويكون الغالب الاول هو الثاني
 نحو قام زيد وذهب جبال الاخبار عن زيد وعن الخبر المستند في خبر الذي والالف

واللام وجاز

واللام وجاز العطف بأي حرف من حرفه قبل زيد واخبار عن الخبر في خبر الذي
 نقول الذي قام زيد وذهب هو والالف واللام الغايي زيد والالف هو ولا يحتاج
 الى تعيين ان كفي واحد لان الخبرين لفاعل واحد وهو زيد وان كان الفاعل الاول
 غير الثاني والعطف بالواو بمعنى مع فان كان الاخبار الذي جاز الاخبار عن كل الفاعل
 من الخبرين المخطوف واحد بما على الاخرى وقول خبر عن الزاد الذي طيرة بعضه بالالف
 في خبره يعود على الذي لم يطير به فانه قبل ان يغني ان لا يجوز هذه المسئلة لان
 اذا اجعلت في نصب مخطوف على طيرة فيغني ان يكون فيها خبر يعود على الزاد لان
 المخطوف شرط للمخطوف عليه فاجواب ان الخبرين كالحالة الواحدة وقول خبر عن زيد
 فان الذي طيرة الزاد ونصب زيد في نصب خبر يعود على الذي لم يحجم الخبر الاول
 الى ان يعود منها خبره على الذي لان الخبرين كالحالة الواحدة والعطف في هذه المسئلة انما كالعطف
 بالواو بمعنى مع لان الفاء توطئ النسب المستب والجملة السبيل نحو الا الى وانط
 واحد وان كان العطف بالواو الذي ليس معنى مع او غير او او الفاء من حرف العطف
 فالأخبار في المسئلة الاولى لا يجوز لانه يودي الى ان الاخبار الخبرين خبر يعود على الذي
 وذلك لا يجوز وان كان الاخبار بالالف واللام في خبر المكيك الاخبار الذي فاقدم وقول
 خبر بالالف واللام عن الزاد الطيرة فيغني بهذا الزاد في الطيرة خبر يعود على
 الالف واللام ولا يحتاج الى خبر يعود على الالف واللام من نصب المقتضى فان
 لعطف فيغني على الطيرة والفعل لا يعطف على الاسم لبعث ما قد عطف
 الفعل على الاسم اذا كان معنى الفعل الذي اذا كان اسم فاعل كقوله تعالى ان المسد من
 والمسدات واقرضوا الله فمصلحة ما عطف ان نحو الى المسد من والمسدات
 لما كان معنى قصد قوا وتقول خبرا عن زيد بالالف واللام من المسئلة المسئلة
 الطيرة الزاد فاعطف خبره في الغائب خبر يعود على زيد بالالف واللام

واللام وجاز

بضمير واحد في الحليين المتقدم فان عطفت على الفاعل الاول من قولك يطير فضب
 زيد اسم فاعل فان كان الاخبار الذي كان اسم الفاعل مذكرا او لا يجوز غير فقول الذي
 يطير الزمان فاعضب زيد اذا خبرت عن زيد فان خبرت عن الزمان فاعضب الذي
 يطير فاعضبت زيد الزمان ولا يجوز ادخال الالف واللام على اسم الفاعل المعطوف
 لانه يودي الى لقاء اسم موصول ليس له ما يرتبطه بصلته وذلك لا يجوز لان الالف
 واللام سعد الذي وهو نحو زاد خلفا على اسم الفاعل المعطوف في مذهب فحشام على ان
 يكون اية الا ان ذلك لا يجوز لان زادة الالف واللام ليست بمتبسة فان كان الاخبار
 بالالف واللام كان اسم الفاعل المعطوف ايضا نكرة فقول الطائر فاعضب زيد الزمان
 ان خبرت عن الزمان وان خبرت عن زيد قلت الطائر الزمان فاعضبت زيد لا يسيل
 الى ادخال الالف واللام على اسم الفاعل المعطوف ولا يمسد الذي وليس معنى
 يعود عليها الا ان جعلت للبعث ولا يجعل معنى الذي فان ذلك قد يجوز وقد يجوز
 هشام ادخال الالف واللام على اسم الفاعل المعطوف على ان يكون زائدا كالتقدم ذكر
 في هذه المسائل من حروف الجمل ما عدا في المسائل المتقدمة وينبغي معها ما اشغ
 معها هذا اعطفت على المفاعل جاءه وان عطفت على الفاعل معروفا عتوم زيد وعمر
 جاز ذلك الاخبار عن الاول وعن الثاني فان خبرت عن الاول لم يستعمل حرف
 العطف الا الواو فاعضبت لانه لا يغير معنى الكلام ويغير ما من حرف العطف على معنى
 الكلام كما كان عليه الى معنى اخر فانه اذا كان معنى قام زيد وعمر واردا في الاخبار عن زيد
 وعطفت الواو وان الكلام بعد الاخبار على معناه قبل الاخبار زاد كقول الاخبار احم
 من النيام اوله وذلك بعد الاخبار زيد وعمر باسم حروف العطف ليس كذلك اما الفاء فلو
 عطفت بها كان معنى الكلام ان الثاني بعد الاول لا نهلية ولم يكن معنى الكلام قبل
 الاخبار وهذا لانه كان عطفا بالواو وانما لم يشر بغيره على الراجح فوافق في هذا معنى

وكذلك سائر

وذلك سائر حروف العطف فانها مغيرة لمعنى الكلام فقول عمر ان زيد من قبلك قام زيد
 وعمر الذي قام هو وعمر وزيد لا بد من كذا الخبر المستثنى في قام لان الخبر المتسلل الراجح
 لا يعطف عليه الا بعد اليكيد وان خبرت عن عمر وقت الذي قام زيد هو وعمر فحجوزان
 تستعمل في الاخبار في هذه المسائل المذكورة في عطف للمعنى على الفاعل من حروف العطف
 سوى الواو وما ذكر من قلب المعنى في الاخبار بالالف واللام في هذا الفصل كالاخبار
 بالذي وان خبرت عن المشتبه بالفاعل كان حكمه حكم الفاعل من اتفاق واختلاف غير
 انه كما كان رفع من الحروف كما وادرات ان خبرته فان ذلك المرفوع لا يحل ان يعل
 الحرف لا يتصل بها المرفوعات فقول اذا خبرت عن زيد من قولك ما زيد بما الذي
 قائما وزيد ان خبرت عن عام من ان زيدا قام قلت الذي لان زيدا هو عام غير من خبر الاخبار
 قبل المستثنى من الخبر ذلك لا يرى الاخبار عن عام الا ان كان الخبر ان كان الاخبار
 عنه باتفاق وحكم المفعول الذي لم يسم فاعله اي حكم الفاعل الا ان المفعول الذي لم يسم
 فاعله اذا زيدا الاخبار عنه في المفعول اسم مفعول وان خبرت عن المبدل عنه وهو
 زيد من قولك قام زيد فلوك فاعضبت من خبره من خبره الى آخر الكلام وحل
 الاخر بذكر منه كما كان قبل الاخبار ويومهم من خبره على واحد منها على الفاعل وهو
 على المفعول الذي قام زيد فلوك في قام صير تعود على الذي فلوك بذكره من خبره الذي
 ونفي التبع ايضا والبعث متوقفا على القول في ان خبرت عن المبدل عن الذي
 قام فلوك زيد في قام صير تعود على الذي فلوك بذكره من خبره واد الخبر عن
 المبدل فلوك في قام زيد فلوك فلوك زيد وهو عام على الذي فان خبر المبدل
 الاخر لم يسم منه اخرج المبدل من خبره خبر الذي وكان قبل الاخبار عنه بذكره كما لا
 يجوز الاخبار عن خبره لاشان في خبره بذكره المبدل يجب ان المبدل ليس كالمشتركان
 فان خبره لاشان لم يسم ان كان بذكره المبدل فلوك في قام صير يعود على الفاعل

وكان التقدير في تمام زيد الحوك قام زيد قام الحوك فغير هذا النوع من الغير اذ قد
وجزأه بغير عن حاله والصحيح في الرسم الجبران من غير الحوك الذي هو بدل منه
فقول الذي قام هو الحوك زيد وتعود هو مطر وكانه ليس في الكلام وحمل عمله الحوك
بعد ان زيد الحوك هو لا يفي الذي لا يفي فكون السلسلة جائز في الكلام على غير
يعود على اللفظ سواء فان اجرت عن الثاني الذي هو بدل من الحوك الجمله الاولى عن غير
على الوصول لان اذ اجرت عنه قلت الذي قام زيد الحوك بقيت جملته الصلة بغير
فما يعود على الوصول وهو غير جائز وان اجرت عن المنصوب فان كان مفعولاً من
غير ان يتبع فقلت مجزأ عن اليوم من ذلك صحت يوم الجمعة الذي صحت فيه يوم الجمعة
كان لم الحوك الى وكان اليوم دون ذلك صحت ما لم لا يتم اضمال اليوم وكان متبعا
شكوك لم ان يعود في لان الصلة بغير الحوك الى اصلها ولا يجوز حذف الصلة
العايد على الوصول لانه ان حذف من حرف الجر يلزم ان يكون حرف الجر معلوما عن
العمل وهو غير جائز فان حذف مع حرف الجر يكون في الكلام ما يؤول على
حرف الجر المحذوف وان اجرت عن اليوم في المسئلة المستندة بالالف واللام قلت
الضام اليه يوم الجمعة ولا يحذف حرف فيه لما تقدم هذا الف لم يتبع فيه فان اتبع فيه اجرت
عنه الذي قلت الذي صحت يوم الجمعة فحذف حرف العايد لان المانع من حذفه مشف عند
الاتساع فان اجرت بالالف واللام قلت الضام اليه انما يوم الجمعة ولا يجوز حذف العايد
لعدم الطول كما جاء في الصواب العايد محذوف فبقي الاتساع فوالعمل لا يفي فبقي الاتساع
بغير نفس عن نفس شي فاصله مجزئ فاقسع فصار مجزئ ثم حذف فصار مجزئ
ولا دليل على حذفه بعد الاتساع الا القياس فاقسع فصار مجزئ قبل الاتساع كما في ذلك
كثرة الحذف وكان ذلك ايضا حذف حرف وليس في الكلام ما يؤول عليه وان حذفه
بعد الاتساع لم يكن فيه شيء من ذلك فان كان المنصوب الجمله عن مفعولاً مفعولاً مفعولاً

فالاتساع منع الاخبار عنه لان الاخبار عنه غير من حاله قبل الاخبار لان
اذ اجرت عن الطباسة من قولك جاء الذي والطباسة تحطت موضع الطباسة
متمم اذ قلت الواو عليه واخرت الطباسة الى اخر الكلام بغير واو لان الواو قد اذلتها على
الصبر فيكون ذلك اعتبار المفعول عنه ويقع اللبس لان المفعول عنه لا يعود الى ما قبله
بالواو غير الاخبار عن الاخبار عنه والصحيح قول الاخبار عن كل المنصوب المفعول له
ففي الاخبار عن غير خلاف منهم من احاد لان الحصران لم يبق له عن حاله قبل الاخبار لانه اذا اجرت
عنه لم يبق شرط من شرطه وهو ثبت فقول اذ اجرت عن اطلاق في ذلك فاعلا
لك الذي في اطلاق اطلاق ولا يجوز ان يعدم اللبس على اطلاق لانه مفعول له والمصدر لا
سند لم عليه لان في خطبه والصلة لا تقدم على الوصول ومنه من مفعول لان الاخبار
عنه بغير عن حاله قبل الاخبار فانه انما طرقت منصوب لانه فعل العايد على الجمله اذ اجرت عنه
عن كونه فاعلا على الفعل الجمله اذ اجرت عنه حاله لم يجر الاخبار عنه والصحيح ان
كان المنصوب مفعولاً مطلقاً فاعله خلاف منهم من منع الاخبار عنه غير مفعولاً على ما
يعطيه وهو الجمله الجمله الاخبار عن المفعول المطلق اذ كان في الاخبار عنه مفعولاً كما جاز عن ضرب
من ذلك ضرب اذ اضر يا شديرا فقول الذي ضربته زيد اضر شديرا والصحيح الاخبار عنه اذ كان
فيه ما يؤول وان كان المنصوب مفعولاً ما كان الفعل متبعا الى ما قبله في الاخبار عنه مفعول الذي
ضربه زيد وقد يجوز حذف العايد للطول ان كان متبعا الى الذين كل من من ما يعلل في
الاخبار عن المفعول الذي اعطيه درهما زيد والالف واللام العطف انا درهما زيد ويجوز
العايد مع الزيادة لا يعود الى الف واللام لما تقدم وان اجرت عن المفعول اليان الذي قلت الذي
اعطيته زيد ادرته وان اجرت بالالف واللام قلت العطف انا درهما زيد ويجوز
الالف واللام لما تقدم ويجوز الحذف انا تقدم منه الذين هم على يد لانه ما اسكن الى من لا يجر
سلا لم يثبت من ضلاله لا يجوز تقديره وصله الى الفعل الا اذا عزم اللبس نحو ذلك

كقوله تعالى وما لك بميت وكقولك ما صنعت وما قلت انما الشريعة مثل قوله تعالى
ما صنعت من اية او من انما نأت خبرها وقوله تعالى وما فعلوا من غيرك قوله وقوله تعالى
وما فعلوا الا ما صنعتكم من غير خدوع عند الله ومثل قولك ما صنعت اصنع واستعمل ما
الاستعمالية والشريعة لا لا يفعل كل الموصولة الرابع الموصوفة وهي تكون توصف بان
مجرد مثل في الموصوفات بما يقع لك وان جعلته مثل قول الشاعر
وما تكن النفوس الا امره فزججه كحل الخصال فتراه من النفوس حالة واقعة
صفة لما كانه قل رب شي نكرة النفوس من الامر ولو قيل ان ما ينزل في الوجود
وما في وقام لكان مستقما في الهيئة ليرحل رب على الحكمة وانما استحسن الاول لانه
رب على ما الكبر كان لها الكبر فحلها على كبر مقدرة موصوفة والملم من حرف الوصف
وامانة الصفة مقاسة فاعلم ان كون ما منه ليرحل رب على الحكمة كان قوله من الامر
صفة لمفعول ودون لكونه كان قبل ان يمسك النفوس شيئا من الامر فيكون من الموصوفة
لغيره شيئا والموصوف ودون في اتم الصفة مقامه ومن الموصوف فامانة الصفة تارة
ومجرد وان موضع قبل اما اذا جعل ما كبر موصوفة كون الصفة العائدة على الموصوف
مجرد وما جزو الصفة العائدة على الموصوف في الامر فيكون له اعلم ان ما في الوجود كانت
في التي يكون مية ليرحل رب على الحكمة كبر واخرج عن الاستدلال ان يفتقد
ان كان له معنى ان كبر في صفة والصفة كقوله تعالى فيهما اي في شي
لان ما فيها من الصفة نعم والمصروف هو الموصوف بالوجه فيكون اللفظ مستقلا
وكذلك ما في النعمان في صفة لا يفتقد في معنى شي احسن من ان شي في ذكر
ذلك السادس الصفة كقوله ليرحل رب ما في صفة قال صلح الشهد
الصلح ما من محروك لا من ما درع فبني الله بالشيء ان يعرف لا يدركه على وصف
فراوان في الجمل افعالهم في اسم وصفه والاول لانه ان كان ما عوصا من محروك

ثابت في كلامهم من ذلك قوله انما انت مطلقا انطلق فردا واما عوصا من كان ومن ذلك
قوله حيث ما كن ان فردا واما عوصا من الاضافة وليس ذلك لانهم يكون موصوف بها
جائزة فيكون ما الاقوى في قوله كقولك مررت برجل اي رجل فاطمنا شاه كل شاه
وقال رجل فاشيت من رجل فاعلم على ما المذكور بالاسمية واصفاد الوصفية حكم بالا
نظيره فوجد اقتبائه قال صلح المفضل في معنى ما في وجوه استعمالها بمبينة
نفع على كل شي لا يختص بالافضل عند الانعام فذلك يقول الشيخ رفع اللحن بعد
لا يشترط ما ذاك فاذا عبرت انما انسان فليس من هو وقوله شجان ما شجر
لما وشجان ما شجر الهديج وقوله باين اجدها صفة اطلاقها على ان في العلم
وان لم يكن منها قال الله تعالى الا ما ملكنا ما نكف وانما في ما كان لا يارى لا يدرى
حقيقته مع التعبير للفظ المبهمة ونصب اللفظ في الجوف فاعلم في
الاستعمالية ما في مريشاي ذوب قوت الميرس ولا هذا جميع بالكا لجمع
الحجم اهلوا بالاجرام فقلت في فقلت هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم للقلب
في ما ليرحل عند الحلق الميرس اخرها كقوله ما ناسا من اية فان ما اصله ما عند
سببونه صلت لالاف الاول فأكراهة اجتماع المثلين وكذا في من النائية
الميل فيهم الغير للوقوف والضعف في الكثرة والاستعمالية في عند ادخال حرف
الجر عليها وذلك في قولك فيهم وهم وهم وقلم والقلم وقلام وقلم وقلم
ذلك ان من جاء على الاقوال النام والصفة فبفت الحول والاستعمالية في قوله
والوصفية وهو مختص بغير العلم ويقع على الواحد والاشين والجمع والمركب
والنوش واللفظ مذكر والحل على اللفظ هو الكثرة وقيل على المعنى على اللفظ
ومن ثبت مكن لادق قوله وقيل انما يند لاولا في انما الذي قال تعالى ومن
من يستعمل اليك وقال الفردوس شكن مثل من اديت ضحك

واذا حمل على اللفظ فان حمل قوله على المعنى على الآية الاولى واذا حمل على المعنى
 ضعفت الحمل لقوله على اللفظ وسيره هوان المعنى القوي ولا يستدل الجمع اليه بقوله على اللفظ
 وضعفت بعد اعتباره بالمعنى ان يرجع الى الانعكاس مثال من الموصوفه تقدم الانعكاس
 قوله قبل ان يقر من الله خبرا وقوله انك ومن خبرت والشرطين وانما قيل
 ومن خبرت الحكمة فكذا في خبر اكبر وقوله من كذبكم اكرمهم والموصوفه وذلك من كرمي
 وقوله مررت بمن محسن لك وقوله الشاعر
 الاوت من تعشده لك اجمع ومومن بالحب غير مبين ولما كان الكون ان يقع
 رايه كما في قول الشاعر يا شاة من قصص ان علمت له خبرت على رايه المحسن
 من رايه ولا حقه فيه لو جبن لجهان الرواء المشهور يا شاة من قصص ان ما لا ياتي
 ان من تعدد صحة الرواء بها حمل ان يكون كونه موصوفة بغيره كما هو يا شاة ان
 قصص ووصف بغيره هو اسم موضوع موضع المصدر بقدره يا شاة انسان فانهم
 يكون على ان من باب رجل على اي من باب الوصف المصدر والحمل على هذا الاولي لانه
 قد يربط شائع سابقا له اجمع اذ ليس فيه الاخرى المعصية والفاضة الضعيفة مقامه
 والوصف بالمصدر فاشارة الى كونه بغيره الكون في ان الاسماء ما به ان يزداد
 ولم تحفظ زيادته في موضع من الواضع ونعم فظهر ان من يقع على لا يفعل دون
 مشاركة من فعل وحمل من ذلك قوله قبل ومن لم يزل ومن لم يزل ومن لم يزل
 من مني لا كذا على وانما يقع على لا يفعل اذا كان مع من يفعل شيئا كقولنا قبل
 الم تزل اليه يسبح له من في السموات والارض او فصيلا بغيره شمول الصنفين لقوله
 خلق كل دابة من ماء فمن من مني على طمسه واذا استغنم الوافق من عن كونه
 قانا كونه في لفظ الذكر كما عاينها من حرف المفعول اذا اهل على لرجل منو واذا
 قال وليت رجلا شادا واما ان مررت برجل مني وفي المنية منان ومنين في الجمع

منون ومنين في الموت منه ومنان ومنين ومنات والنون اليها ساكنان والشرط
 في هذا ان يكون واقفا وان كان المستغنم بغيره كونه اما الوقت فلا يهاون في طرأ الاصل فطر
 له الوقت لان الوقت على الفعل الغير بشرطه ان يكون المستغنم عنه تكررة لان الذي يحتاج
 الى تيسره والاستغنم عاكسا الاخرى انك اذا قلت على رجل وضعت يداي ومرت وجعل
 كان اللفظ واحدا والمعنى مختلفا فذلك على ان التكررات تحتاج الى تيسر في الاستغنم
 عنها اكثر من تيسر غيرهما وكانت بهذا التي فادوا جوف الذين ليروا على المستغنم عنه بما
 يحتاج الى ان لا تكون التكررة وكون موشه ومزروه وشاة ومجموعة اختلف اصحاب
 فهم وهم الاكثر من يرى الجلاء على ذلك ان يرد في التيسر والجمع نفس ما يكون اخر
 المشي في الجمع على تيسر الجلاء من رفع ونصب وحضن ففهم منه الغراء في الحال حتى
 فاذا قال منان علم ان المستغنم عن نوع شئ وذلك جميع الامثلة فان لم يكن
 اجمع الجلاء لئلا يجمع الجلاء على حال الدوات انفسها على الدلالة على الاعراب اذا كانت
 خبرت امرأة ففعل هه من له والتيسر فيه الاماير على البيت كان جمعا معروفة الراءات
 او من مفرده الاعراب والدعم للاخرى ان لا يفتقد الابدان على الاعراب ان لا يستغنوا
 بالاعراب والخط من عنهما لان المعنى الذي قصدوا تحضيرا فيقولون منون مناتي
 وكل من مستغنم عنه مديك او موت او شئ او جمع ما لا يرفع والالف للضموب
 قال في المحفوظ في يقولون جمعا واما الواصل في قوله هذا كله من اتي بغير علامه وقد
 اركت من قال اتوا مني فعلت منون انهم شددوا من اجها الحاق الجلاء في الواصل
 والاسمي على اللون في الكثرة ولما المودة في قياسه انه غير محال لفتح الشدة
 على ما تقدم لانه في الخال غير محتاج الى الاستغنم عنه وقد يسهل على المحارفة ان كان
 غلما ان يحكمه المستغنم كما نظيره وانما في العلم الحكمة عند اهل الحجاز لما ينطق
 اليها من الاجمال كونه المسببات العلم الى ايدى غيريها من الذين المقدم مثل ما عرى

في النكرة مقصودا وحكما لا يعرف فيها مقاصد الاستيفاء منه ولم يجعل العمل في العمل
 في النكرة فافان المعرفة والكثرة والعكس للما ذكرناه من ان الأكثر في الاستيفاء من
 النكرة ولو عكس لكثرة اللفظ والاحتياط لان ذلك منوخص من ذلك من رولان
 لا يكون حكم النكرة في ذلك لو قلت حالي بجل ثم قلت بعد ذلك ضربت رجلا واستغنى
 اللفظ بجملة من مستغنى ولو عكس للاف واللام لكنا لفظا غير اللفظ الواقعة
 في كلام من عكس بخلاف العلم فان ذلك غير جازية فقول من انا من يدري ويدري
 زيد يدري ان زيد يدري من يدري وادانك المعرفة غير علم وضع لا غير
 بل قال ان استعمل من اجل معرفتي بغير ان يدري في المعرفة البتة فاذا استغنى
 منه العلم في اذا انا من يدري ان يدري ام العقبى والميان والمنهون انما في العلم
 من اللفظ ذلك لانهم واوان الصفة او ان الاستيفاء من لان البس في العلم انما في العلم
 الا ترى انك لو قدرت في سيات اسم لم كان معها كون غيرها قوشيا والآخر ميميا والآخر
 هذلي فكذلك الفصح انما في العلم فالاستيفاء من عنها أولى فلهذا ورد في
 الاستيفاء من عن في اللبس على السامع اتوا في من اللفظ العام الذي من الصفة من
 اوان واخرى وهو اللاف واللام والالفب ووسطا من بينهما ففان الذي انما في
 الصفات المستوية بل هي التي كان التميز فندم في الفاعل المضمون لذلك واللفظ
 كون الصفة غير النسبة ايضا فانهم لو استغنى عن اللاف واللام وهو ما لم يعرف ان صفة
 اذ خص اللاف واللام الصفة بخلاف البيا ومعها فانها محضة الصفة فيعلم ان الاستيفاء
 عن الصفة واذ اتمم الاستيفاء لما وسطا من وادخلوا على اللاف واللام كان
 استغنى عن اللاف على الاستيفاء مع هذا العمل الذي كان حيا في الاستيفاء
 صوابا في ما كان في معرفته وحيثما لا يعرف من صفة في ما اذا صحت
 وجها في الذي في جواب رفع والاخر في شيء وجها نصبت نفس اي في كذا

قوله

اي في موصولة واستيفاء منه وشرطه وموصوفة وقد نفي اي صفة دون من
 يقول مررت برجل اي جعل الموصولة كقولهم ايهم خرج وانهم خرجت والاستيفاء منه
 كقولهم اي الرجلين عندك وايهم حضر والشرط كقولهم انما نصبت احب وانهم اي
 اكبره والموصوفة كقولهم ايها الرجل هي مغرة في الاستيفاء والشرط ميمية في الصفة
 منقضية في الصلة الى مغرة وبني انما الغرض في الاستيفاء والشرط دون ميمية انما
 فلا يعلم استغنى الاستيفاء والاضافة من غير انما في الاستيفاء من يدري
 الى العلم في الارباع وانما سألهم لما اذا كانت موصوفة فلا تميز مضافه او لا كذا
 المعنى للباس ودخل حرف التثنية ولما الموصولة فربما جعل من نفس ايها بغير ايها
 ومما ورد عنهم ما هو في الصلة من صفة صفة لفظا بجملة ثم استغنى من كل شيء ايهم
 استدعى الرحمن غيب وكذا بعض الارباع نصبت ايهم اعلم جعل الجليل حكما بقول مقدر
 وكلمة من جعل الفعل فيها لان الصلة عند غير مخصوصا فحال الطوبى وهو عن
 شيعه ميمية الى الغم اذا وقعت صفة محذوفة الصدر كما وقعت في قوله تعالى ثم استغنى
 من كل شيء ايهم استغنى الرحمن غيبا ومغرة اذا وقعت عليها نامة في الارباع
 وطلعت الاغراس كذا اغراب الاستيفاء منه والشرطه ووجه الاستيفاء اذا كانت صفة محذوفة
 الصدر وانما كانت في غير صفة محذوفة الى امر آخر من وجه اخر اذا كانت صفة محذوفة
 فثبت وقد جازى غير الاستيفاء في تلك الحالة ايضا والوجه فيه انها لم تميز لاجل الاستيفاء
 ولم يفيد هذا الوجه في جعل حرف من غير صفة كقوله من قبل من بعد التي حصر جميعا فانه
 اذا من المحذوف شيء لم يميز لغرضه في ما يصح فكل ان هذا وانما على الجليل بركس
 قول الشاعر اذا ما الغيت من الك نيل على ايهم اضل لان حرفه لا يعلل
 ولا تميز لعلها ومن ياليتها واذا نزل الخلق الايام والاول من لسان اذا لا يعلل
 ذلك واذا استغنى من كذا في شيل لعل يقول حالي بجل في الرفع ولان قول

قوله

من الإضافة وقد يقع أي ضيف ولا يكون ضيفه إلا بكثرة تقول مررت برجل أي رجل لأن
 أما إذا أضفت إلى ما يقع عليه كانت كثر وإذا قلت مررت برجل أي رجل فأنزل هو
 أي المعنى ولو عرفت لازم أن يكون تعدياً أيضاً لا بالضرورة ذلك الضيف إذ
 الضيف أولاً في الموصوف بالصفة ويناقض سائر الصفات في أنه لا يجوز وصف الموصوف
 وأما ما مقامه لا نقول مررت برجل أي رجل لأن المقصود أي العظم والكثرة بناءً على معنى
 الذي كثر الضيف أعني الموصوف أي فاصداً بها معنى التي تليق من النساء ما بين
 برصيك وإني برصيك قال الشاعر
 لما النساء ما بين أرى للبا بالانفلا انفك مشغواً وقال آخر
 إذا اشتبه الرشد في الحادثات فاصبر يا بني ما قد قدر وقد وقع في الذي ذكره
 في الخطة وتبين بقية ما عن بعض العامة إذا بناه له كقول الشاعر
 كان الماء ما ألقى في صدي ويصير في جحر وقد وطئت ريناً وما المشهور
 وقصه بعضهم في الحروف كما يترى في معنى تلعب برقي الحبيب قول الشاعر
 وأما كرام موشى ريل أنبيهم في معنى في عندهم ما كلفنا وفيهم من يقول
 ذات فعلت وفات فعلت يعني التي فعلت واللاتي فعلن وفي ما
 خاصصت جهنم إذا استعملت مع ما الاستعانة به ولا يجوز ما أن
 كل واحد منهما على ما لا كلام فيه فإن لم يتقدم في معنى وجب أن يكون
 ذا معنى الذي يكون التقدير أي الذي صنعت تكون على ما ما من الاستعانة به
 ويكون مجرداً أو موصولاً وقوله صنعت فعله والعامة هي المفعول الموصوف الموصوف
 بسبب خبر السند فأنزل الوجه لا يكون ما الاستعانة به التقدير أي فعل الضيف فما قام موصولاً
 فأنبأه أن يكون إذا أكلها بمنزلة اسم واحد بمعنى أي فعل التقدير أي شيء صنعت فيكون
 على ما إذا ما بمعنى ما ومن يمكن إعرابه على ما أجبته بغيره فأنزلت ما صنعت يكون

بالوصف

ما إذا وجد ضمير

تلحق في موضع الرفع على الاستدراك بخبر الجملة الضميمة والعامة على الضمير التقدير إلا أن الرفع
 ما تقدم إلا لاجتماع التقدير والضمير في ذلك الخبر في جواب الموصول الأول الرفع وفي الجواب
 الثاني الضمير يكون الجواب على طعن السؤال المستأثر عنه في أن ذلك المبدأ على المشتد
 ودلالة الفعل على الفعل الآخر إذا طعن من حيث كان قولك زيداً الحسن من قولك
 زيداً وقيل من المصروف كان قولك زيداً الحسن من قولك زيداً وعلى كل الوجهين قولنا على
 وقيل الذي التقوا ما إذا أنزل بكم فالوجه الأول ليس قوله تعالى فالوجه الساطع الأولين بعد قوله تعالى
 وإذا قيل لهم ماذا أنزل بكم جواب من هذا الدرس أن الجواب بهذا الباب أن يقدر المشتد الذي
 كسبه السائل مخوفاً من كلام الحب ويقدر الفعل الذي كسبه السائل مخوفاً من كلام الحب
 استغناءً عن قوله الله عليه ولا يستقيم ذلك في معنى فيه لأنه لم يرد أن الكفار قالوا أن
 الذين أنزل ربنا الساطع الأولين ولا أنزل ربنا الساطع الأولين إذ لم يكن ذلك معتقداً
 فلم يرد ذلك المعنى وإنما قصدوا الكلام مستأنف إذ علم أنهم منكرين إلا أن السائل سبق
 الأدعية والسايطير الأولين فلذلك أعين الرفع قال صلوات الله عليه في أحد
 استغناءً بما أو من موقع الذي موقع كل واحد من موقعه أي شئته وجمعه وبأنبيته
 نحو ما إذا علمت خبرهم ثم شروا ما إذا أسفادهم ثم زام ديناراً وما إذا أصليت أركعة
 أمركم ثم ومن ذاك قلت أريد أم عمر ومن ذاك صديقت عاذل أن أم عاذل ذلك ومن
 ذاك قلت أريد أم دعو ومن ذاك قلت أريد أم حلالك أم حلالك فلو ألفت في الخبرية بعد
 سقوطها أو كما يحلها مع ما أو من شيا وإعوانكم الموضع بما تستحقه لفظاً أي
 الاستعانة به لوجه في ذلك وفي طهرنا أنزل ذلك الجواب والفعل الجواب كقولك
 خبر زيد إن قال ما صنعت ومن ذاك قلت والفعل كقولك خبرهم ثم شروا زيدا
 أم عمر أو جمل أو بمعنى الذي كان الرفع أوله أو الحالين كانا الشاعر
 الأستاذ من المرء ما إذا جمل الحب يقضي أم حلالاً وإعلاء وعلى هذا العمل

براءة أي غير قبل الفعل والرفع وفراة غيره المنصوب على الوجه الآخر ولو قصدنا الإنسان
 لكان ما إذا ومن امتداد جزوا واستغنى عن جواب وتفصيله هو كون ما إذا غير
 المستند بهم والاشارة إلى ما إذا بمعنى الذي بمعنى شيء كقول الشاعر
 دعي ما إذا علمت ساقية ولكن الخبز حديشي واستدان على قمار البحر
 انورنا سرع ملأنا ما فوق وفعل الوصل منك حزين وماذا فعل سرع
 ذا وماذا فعله ويحذفان يكون ما إذا أشاءا كما هي في قوله دعي ما إذا علمت أي دعي
 شئت كما قال أبو علي قال صلحت السهيل وغيره ان جعل ما إذا في
 الدنيا الذي أوله دعي معنى الذي الذي من جعلها بمعنى شيء أسماء الافعال
 ما كان بمعنى الخبر أو الماضي مثل زيد يراي أمه له وهيئات ذلك أي بعد وقال
 بمعنى الأمر من الماضي فاس كذا الذي في قول وفعل جعله يعرفه كذا وفيه
 مثل فساق لما بينته له عذله ووجهه وعلى اللاميان مؤشاة فقام وعلا من في
 الحجاز فرب في عم الاما آخر رأى نحو حضار من المبنيات أسماء الافعال
 قبل هي كلمات تقوم مقام الافعال في العمل ولا تختلف صيغها لا في الرفع والجر
 كالأفعال ولا تصرف الأسماء في استناد الافعال إلى مدلولها بمعنى يستعمل
 فاعلة ومفعولة وإنما نسبت أسماء الافعال لأن ما يوضع وضع الحروف نحو قولك
 فركم جعلت البواقي على ما لا يهين باب واحد وقيل إنما نسبت أسماء الافعال لما بينها
 الافعال التي هي مبنية على فعل الأمر والفعل الماضي فعلى الذي يستقيم أن يفسد
 أو بمعنى الصيغة واده بمعنى التوجه ولكن فحوت وتوجت وعلى الأول يستقيم
 قال صلحت السهيل القول ان أسماء الافعال نسبت لما بينها الافعال
 التي هي واقعة مفعولها كترال وهيئات فان الأول واقعة مفعول انزل والآخر مفعول
 بعد ضعيف لأن جعل ما نسبة الفعل الماضي وفعل الأمر نسبة الأسماء الضعيف

لأن المعنى ما للفعل

لأن المعنى من الافعال شيعة المعرب اما الماضي فلما شاركه المضارع في وقوعه
 موافقة واما الامر فليس به للمضارع المجرم فانه يحرم ان يكون آخر ان كان
 صحيحا وحده ان كان مضاعفا الذي بين ضعفا ان مثل هذه المناسبة موجودة
 في المضارع الواقعة دعه لشيء له فانه معنى سقاء الله وفي الواقعة امر كقولك انزل
 ضرب الرقاب فانه بمعنى اضربوا الرقاب وهما معربان وايضا في أسماء الافعال ما هو
 بمعنى المضارع وواقع مفعله كاف واده بمعنى اضربوا توجع فلو كان بناء هيئات
 ووزال لوقعها موضع مبين لكان ان فاده مغربا لوقعها موضع مضارعين
 فثبت ان أسماء الافعال ليس لما بينها الافعال المبينة بل لما بينها الحروف
 فانها شبيهة بالحروف المناسبة للشد في لزوم معنى الفعل والاختصاص
 بالاسم وكذا ما علم غير معوله اعلم ان هذه الكلمات كان كانه بمعنى فعل الامر
 والفعل الماضي فبواسطه وقد استدل على اسميتها بخود عوارل فان ترال وقع
 موقع الاسم ونحوه واده فان جهلا وقع موقع الاسم وكل ما وقع موقع الاسم
 يكون اسما ولا الاستدلال ضعيف كان كانه القياس ممنوعة فان الفعل النسخ
 ما ضرب أي امره بهذا اللفظ وهذا استدلالا على اسميتها بدخول السور
 أكثر منها وبهذا الضعيف لأن دخول السور على أكثر منها لا يقتضي ما جمعها
 والذي يدل على اسميتها بقدر الحرف والفعلية اما الحرف فواضح واما الفعل فلاها
 صنع ليس شيء من الافعال على تلك الصيغة واده بقدر الحرف والعلمه وجب
 أن يحكم باسميتها بحدوث الضار والكلمات في هذه الثلاث فاذ السبق الاشارة
 فحينئذ الثالث وايضا فان أسماء الافعال معنى المضارع واولا ولم يرد يدعي
 وذلك في الافعال كيف ترال في الاسم وقد اضرأ معناه في الفعل فان
 من الكلمات الذي على معنى ففيع معترن في هذا الاسم الذي لم يرد يدعي

معني اهل قبل لاننا نقول المراء بقولهم مقررنا هذا لانه الملاءمة في هذا الفعل
 وغير مقررنا هذا لانه الملاءمة في هذا الاسم ان يكون ذلك في اصل الوضع لا
 باعتبار الاستعمال على خلاف الاصل واذا شئت خرج من عن قبل الفعل وخرجا
 في قبل الاسم وجبان حكم بانها في اصل وضعها المصدر ثم استعملت الزمان على
 خلاف اصلها كما ان ضارفا في اصل وضعه مجرد عن الزمان ثم استعمل في قولك زيد
 ضارب علامة على انما صح كونه اسما مع اقترانه باحد الازمنة وكذلك في هذا لا يقال
 لو كان في اصل وضعه على ذلك لاستعمل الاصل كما استعمل في اسم على اصله لاننا نقول
 يجوز ان يوضع اللفظ المعنى مفعلا أصليا ثم لا ينفق استعماله فما وضعه أو كان في هذا
 كعنى في قول النحوي قبل ان يقول هذه الالفاظ هي افعال ومذلول الفعل
 حدث وزمان فلهذا يكون بين الكلمات أسماء وفيه نظر فان المفهوم من بين الكلمات
 هي معاني الافعال لا الفاعل لاختلافها في أسماء الافعال هل لها موضع من الاعراب
 أولا قبل ان يلام موضع لها من الاعراب لانها اسما وموضوعة موضع ما لا اعراب
 له مكان كبريا جكم وهذا ليس بشئ فان الاسماء مستخدمة للاعراب والتركيب على
 ما ثبت في لغتهم سواء وقعت موضع ما لا اعراب أو موضع ما لا اعراب ولذلك
 اجمعوا على ان سائر المسندات اذا وقعت مركبة فانها مبرم محللا وان كان في افعال موقع
 ما لا اعراب انما لا يكون يجب فيها وللنحويين في موضعها من الاعراب مذهبان اجمروا
 انه في موضع نصب على المصدر كما كانت في زيد ويدا او اذا رند والآن ان
 يكون في موضع الرفع على المصدر كما كانت في زيد ويدا او اذا رند والآن ان
 وفاعل مستعني عن كرفها كما استعني في انعام الزمان لما كانت معني انعام الزمان
 عن كرفها كما استعني في انعام الزمان لما كانت معني انعام الزمان
 زيد ويدا كان مصدر الفاعل ومعني وانما كانت زيد ويدا كان اسم فعل وهو مفعول
 لا يكون

ان يكون موضع نصب على المصدر وهو مفعول اذا كان اسم علم انه في حال استه الفعل
 على المصدر وكان اجناسا من اجناسها واجبات له النصب لكنه موصوفا وضع المصدر
 في النصب والاعراب الاخر وجب له التاكيد ورفع موقعه مالا اعرابا والمذهب الثاني
 اخرج على قبحه انهم لان ارفع الاسم مجرد عن العوامل اللفظية وان لم يكن مفعولا
 بالابتداء لانه كقولنا انعام الزمان وما فاعل الزمان فحدثت مثل ذلك في كل اسم
 والمذهب الاول ضعيف لانه لو كان زيد ويدا منصوبا فنصب المصدر ولا يخلو ما كان
 كالصدر الذي قام مقام الفعل ليس مستشبا او كالصدر الذي يجوز ذكر الفعل معه والاني
 باطل اذ لا يجوز ذكر الفعل معه اذ لا يخلو ما كان كالصدر الذي يجوز
 ذكر الفعل معه لمجرد ان يرفع به ظاهره والاني باطل اما الملازمة طلاق المصدر الذي لم
 يجر ذكر الفعل معه لم يرفع به ظاهره فانه اذا طرقت معناه بغير علم بخر لا ان الحاد
 التي الهم حرف افعالها انما حذفت افعالها لغيرها مفعولة الى فاعلها بخلاف حذفتها
 للفعل بها وبفاعله فالذي اوجب حذفتها هو الوجه بغير فاعلها كما لا يجوز ذكرها
 يجوز ذكر فاعلها واذ لم يجر في المصدر الذي هو المصدر الذي يرفع به ظاهره فالمرغ اخرج على البيع
 واما بطلان الملازمة فلا نه ثبوت شأن زيد وغيره موصوفا وضع به الظاهر ولا يكون مبرا
 من المصدر ولا انه لو كان مصدر او جنان يكون مبرا كما في ذلك شيئا وزعيما
 لا موجب حذفتها لانه في معنى الفعل انما هو في الفعل المفعول لا في ذلك لا يوجب
 ولا للشيء لغير ما قصد الى معنى كونه اسم فعل فاعلها انما هو المصدر مفعولها
 اية فاعلها انما هو المعان فيمنه من استند على كونه مصدر او جنان في الهم في ان
 مفعول ذلك هي هيات لما توعده في فاعلها لو لم يكن مصدر الما فعل الهم في فاعلها اذ لا يصح
 ان يقال بعدل في زمان الفعل لا في زمان الهم في فاعلها ولا يجب فيه بان الفعل الضمير لا
 يوصل الهم في فاعلها ومنه ليست افعال مبرمة ولا يلزم من اوسع دخول الهم في الفعل

الفرع اسما في الفرع الذي هو بمخاء الاثرى اليك انقول فترت لزيد فقول يا زيدا والافعال
على من يرتب معنى الارتسل وقد ورد الى اهلهم ومرتب على الماضي نحو يهايت ذلك اي يهين
زيد وعمر والى اهلها وانبيا وسرعا في الاله اي سرع ورسكان فخرجوا اي شك والعليل الاله
وقد جاء في المسارع الماضيه كاف لا تعبر واوه لا تخرج وقد يفيد معنى التي وهو ذلك الاشياء
المتدار وهو ما جاء في الاثر لان الاثر ما في مستند التي عن من ومنه وقد يفيد معنى نفي كل اكساي
سبح انرا يقول وقد قيل اني عندكم شي هيام اي لم شي وقد يفيد اسئها ما نحو بهم وقد
معنى بها اما اسئها ما كوله اللفظ فاما انت وفوق الاشئ او تده ما كوله
ويكان من كسب شيب او اسئها ما شيل مع نفي قال ان زيدا معناه تعظيم الامر
في التقوى للوزن لا النافذ كوله لا فاعا ومعنى لا فاعا فاعى لا فاعا انا ولكم اما الالف
في التقوى للوزن وفي اهلها في الفعل من هذا ان حكم الالف التي هي بمخاء ما قد ورد في الان
مؤله اهل وهو متدرج خلاف منه فان مؤله اسك وبولان ويح انا في الفعل منه كاسك
بجلا في ميات فاعمرها وتلهم وانهم كجوه وقد انقبوا على عن جواز زيد الى اهلهم وتحت
نفا معنى زيد وقيل زيد الى قبه والحيض وميات التي على طبعه قال له بل قال الماها
وما زيد اي حده وبعده الى ابيه وبله زيد اي حده وتركها وماتها اي تركها وانها
وطبق زيد اي الزنه وعلى زيد اي اوليه والباقي اي غير المعدي نحو قوله منه ان
وسه اي اسك فاه اي حده وهيت وهل اي اسرع وهيك وهما اي اسرع فها
انت فيه قال فون رجا الليل فيها فها وعل اي ازل وقدك ونظك اي اكد
واشه وايد اي نوح وسمع الواحطاب من فاعا الى الليل ففعل الما فاعا فاعا فاعا
ودع اي اسفر فقال له اعالا ودعنا فامين فامين معنى اسئها في زيد ابعادوه هو
في احد ما في هذا اذا كان اما الفعل ومن نفس العرب والله لو اردت الازلي لا تعطيك زيدا
ما السعير وفي اللغه الباقية مرتب وذلك ان يقع صه لخصه مذكور عن نحو قولك سادوا لير

هو

ر. عبد الوصفی

زيدا وضع وضعا ويدا وقدي شيقة مصدر غير منقول نحو فلك الرجل
 يفتح شيئا زيدا أي علاجا ويدا أو ان يقع حالا كقولك شارب زيدا
 أو ان يقع مصدرا في معنى أفراد متضافا كقولك زيدا زيدا وجمع بعض
 العرب زيدا نفسه جيلة مصدر العزب الرقاب وهما مركبان حرف
 التثنية مع لم محذوف من هاء والهاء عند البصريين وعنده الكوفيين من هل مقام
 محذوف ههنا والحازنون فهما على لفظ واحد في التثنية والجمع والذكر
 والتأنيث ويؤنثهم يقولون فلما أهلا أهلي هلمن وهي غاصبة من متعدي
 كنهات وغير متعدي بمعنى تعال وأقبل فالتعالي الله تعالى هاهنا
 وقال تعالى هاهنا وحلى الإصمعي أن الرجل يقال له هاهنا فيقول له أهلا
 وهما بمعنى هذا ولحقها الكاف يقال هاهنا بصرف مع المخاطب في الجلالة
 وتوضع الهمزة موضع فقال هاهنا بصرف مع المخاطب في الجلالة وتوضع الهمزة
 الأمر الكاف يقال هاهنا بصرف بغيرها ويجمع هاهنا في الجلالة
 الهمزة على الفتح وتصرف الكاف ويجمع هاهنا ويجمع هاهنا
 يؤنث وب وتصرف تصريفه وجعل مركبان في فعل مني على الفتح يقال
 جهلا السور جهلا بالالف ذكر من اللغات يسوع وأدعير قيل
 وجهلا جهلا وقدر صا شديف وبالياء على بلاغ في الحديث إذا ذكر
 الضمير جهلا بغير وفات جهلا يرحون كل مطعة أمام الدنيا يسوع المخادف
 وفات الآخر ومع الهمزة في قولهم يوم كبرنا وبهجهله
 ويستعمل في قولهم مني أقل منه قول اللواتي على الصلاة وبلا
 وقوله فالتعالي وتولاها هاهنا وبه على من لم يسم فدا ومصدر
 بمعنى التواضع يقال بله زيدا كان له ترك زيدا واشتد البوعيد

وبعد اربعة ثقات عوار كل وطلع للبلد الذي نسب اليه المخرج ومنها قول
 من دخل طغيا ووصلح ومنع المصعين ووال وشولوا الارضين ولباوا كل
 وهذا الضم مني لغة اهل الحجاز لشبهته ما تقدم في القول والهمزة في الاول ان
 كان مقدرا اذ ليس حادثة وقائمة وغاليم عدل عنها محققا وانما وجه الضم
 اليه لما علم انهم لا ينون الا في الالف المانعة من الاعراب ولا مانع سوى ما قدر قبله الجبر
 اليه وهو مغرب عنه في جميع اعراب ما لا يصفوا الساكن اخر هذا الاصل المحل
 كوكبان يطلعان قبل شمس اذا راها الناظر خلفه سهل وحفاو فانهم توافقوا
 الحجاز من شيا الا باضافة قلبه من يقيم فانهم يعمون الاعراب في جميع هذا الضم لا
 يعرفون من اخر راو غيره وهو لا يسلطون حروا على الفاسد في الالف من اخر
 راو غيره في وجه الاعراب والنساء واذ لم يكن في هذا الباب علم جسيم للناس
 اعرب ولا فرق من الالف وغيره وقوية اللغة الكري في جميع ضعيف فانهم فرقتا
 ما اخر راو غيره لفضل الامالة وتجانها ما يقال ان يقدرون في النسخ في الجمع
 أي في ما كان اخر راو غيره كما هو لغة اهل الحجاز وقد راسوا فيمكن كتابته في اخر
 في جميع مقصد الضم منها اثبات المفرد فما حصل عنه امر مقصود وهو الامالة
 فالله الامالة لفضل الاستفاد على التالفة اذا عرفت لم يكسر واذا كسر والامالة
 في مثله لا تكون الا اكثر فلما كانت الامالة مقصودة في لغتهم ولا يحصل الاكثر
 لا حصل الاستفاد من حيث التالفة كان يقدرون في النسخ او لم يقدروا في
 الضم وان كان ايضا مستقيما وفي المقدور فما لا يحصل فيه ذلك الامر المقصود
 فالما بعد بوا اعراب ما لا يصفوا لفضل العليين المانعين من الالف من الضم
 والماضي وقول ان في لغة الفاعل الماضي من شياهم خضار والماضي
 واصلوا تعلم ان ههنا تفتح النسخة اهل الحجاز وكسر لغة اسد وجميع من الغرب

وقد قرئ من حينها وقد نون على اللغات الثلاث قال الشاعر
 تركت اياما مضين من القسي ههنا ههنا اليك رجوعها
 وقد روي قوله ههنا من مصها ههنا ههنا اول وكسر الثاني ومن العرب
 من عرفت السا ومنهم من سكنها ومنهم من جعلها نونا وقد شكهاوا في هذه
 ومنهم من قول اهلك وانها واهنا وقالوا ان الفتحة مفردة وناوها للماضي
 مثلا في غرفة وظلمة ولذلك نقلها الواصف ها يقول ههنا را لان
 اصلها ههنا من الضاعف كقولهم واما المكسورة فتح المفتوحة واضل بها
 فزوف اللام والوقوف على ما لا يسلطون والمغني في ساكس الس في بعض الاحوال
 والماضي الذي عليه القضاستان زيد وعمر ووشان ما يدعوه وقال
 شان ما يروي على كثرها وقوم خان الخ حاسد وقال
 شان هذا الضيق واليوم والمشرق البار في ظل الروع واما قوله
 لشان ما بين اليزيد في النوي يرد سلم والاعين حاتم قد رايه الاضحي
 لما بين من جعل المقصود به الفتحة في المعنى لفظا واحدا لا اضراف فيه طانه
 كأنهم انهم لما قصدوا الضم في المعنى قصدوا ان يكون اللفظ ايضا مقفرا فالسابق
 اللفظ والمعنى ولم يستبعدوا بعض الالحاق في النسخة كانه لما فهم ان معنى ذلك شان
 زيد وعمر ووشان كما لا يدعوه وكانهم حذفوا الضاف وانا هو الضاف اليه
 مقامة راي ان طرانا غير بعيد مجوز وان كان لفظه مفردا لان المقدور ذلك
 وانما اذا كان الفاعل لا يعقل الا متعددا في المعنى طرانا في اللفظ متعددا لفظا او
 متوردا معنى هو لا كلا الهذين وكلا يدعوه وذلك الاول من وجهين احدهما ان الالف
 حال في حال عمره فالقدور ايضا متعددا والماضي شان لا قدور غير متعددا عند
 ذلك لم يتم اعراف حتى يحصل التعدد وعند الاطباء لا يبقى تعدد ورد الالف

بان المعنى اذا لم يحصل الا بالتعدد نطقه فان كان المعنى يقتضي اجتماع المتعددات
 كان اللفظ الواحد هو الوجه لمحصل الغرض وان كان المعنى يقتضي امتزاج
 المتعددات فالوجه الاثنان بها في اللفظ معرفة وما ذكره من جهة علمكم
 فان ظاهرا الورد هو الوجه وكان يرد ويصرف ولا يخلف ان شيئا قد يرد
 ويصرف قويا فلا بد من الفرق ولا يوجد فرق متساو شيئا ما ذكره كان ما ذكره
 اولي واف بفتح ويسم ويكتب وينون الخ والوجه الثاني انما واف اذا
 نون وفتح سواء لحقة فالسابق اولنا الظاهر انه مصدر ولا حاجة الى تقدير اسمر
 الفعل لانما وراهم الفعل لظاهره على الالف فاما اذا كان ظاهره الالف مثل
 على المصدر اولي كذلك ذكره في الصاد والمضوء ايضا في ضمرة ومخارج
 يتعد راسم فعل لانهم من ان فاء في حال فتحه كغناء في نفس الجواهر وقربت اليه
 بغير الجواهر فعل فيكون هناك كذلك وانما الالف على الالف فقام ما يستعمل مع
 ونكرة وعلامة السكون كالحاق النون بقولك اسواء وضه وضه ومه ومه واف
 واف فاذا قلت صه بالسكون فغناه الهمس كونه مجهودا فاذا قلت صه متونا
 فغناه الهمس كونه تاء كانه مضدوا الى ان جعلوا التعريف في صه لمعنى واذا حكم
 بالشرع ينبغي ان يكون على الموضوعات اللفظ الذي هو غناه فان قيل هو الغنى
 على كل بعد وكيف يكون معرفة ما ونكرة اخرى ليجب بانها اذا قرئت مع جمل على
 لمفعول الفعل الذي يغناه كان متوقفا في اسماؤه وعرفه واذا قرئت نكرة كان اجزا من
 اجاز الفعل الذي يتعد راسما لفظه فصار امر به في اللفظ من غير ان يصدق به
 وانما نكرة ونكرة لا يغير بعض من بعض كقوله او يواس ويغير معرفة نكرة
 الا بان الوردين كالنكرة اسماؤه ونكرة لا يغير قولك اسد وشبهه ومالا
 يستعمل اللفظ نحو بل واين وما الزم فيه النكرة كما بها في الكف وفيها في اللفظ

٥

ومن اما الالف ذوق ذواي حده وعندك غيرا اي الرنة وحزرك
 ومكانك وعندك اذا قلت تاء خا وحذرة شيئا خلفه وفركك وامامك
 اذا حذرت من غير ذرة شيئا وامرته ان يقدم وذلك اي انظر الى جعلك اذا
 ابصر شيئا الاصوات ملحق بصوت او صوت به للبيان والاول كفاك
 والثاني كتح من المسنات الاصوات والمراد بالاصوات كل لفظ ملحق بصوت
 او صوت به للبيان وقيل الاصوات ما وضع بحكاية الاصوات او بحكاية الحروف
 او بلقاء الحروف والموضع للكتابة اما حكاية اصوات الحروف واصطلاح الاحرام
 والاول كفاك حكاية صوت الثراب وما حكاية فقام الطبع وسبب صوت شافز
 الاول عند الثراب وعط صوت الفسان اذا اتصا بحرفي اللفظ وطبع حكاية صوت
 الضاحك والثاني من حكاية الاصوات كطحن حكاية صوت وقع الحان فغنى على
 بعض وطاق حكاية صوت العرب وقيل وقع السيف وطاق أو السكاج وقيل
 ناس وحاشا للفاش ونطق على نفس الفاش كأنه سمي باسمه صوتا والثاني
 اي الذي صوت به للبيان كتح مشددة ومخفضة صوت عند المنة البعيدة
 وهي وح مثله واس وهس وهج وهاع الغم وهج وهلمس للكل وهذا
 رجز الحيل وعدس للعلل وبه سمي وهذا نغم الها وكسرا وهذا مثله وده
 وده وهاع وده وهوب وهاب وهاب وهاب وهاب وهاب وهاب وهاب وهاب وهاب
 لانها وضعت على ان تطلق بها معرفة الاخرى انك اذا قلت عا حكاية صوت
 العرب لم تحسج الى ما تركه من غير ان يفتقر على حكاية الغير والاول اذا قلت
 عا وسبه للغير غير ان يفتقر الى سماع هذا الصوت بحرفي العادة
 بالفتحة او غيره عندك فلم يحسج لسماع المعنى الذي وضع له الاخر واخر ترك
 معه فان فتح شي ترك من هذا الباب فانما يقصد به اللفظ كقولك حكاية صوت

للغير وفاق مكان صوت الغراب ويقول قلت غراب قلت غراب ويقول
صوت الغراب بغير وفاق وفاق الغراب والمعروف جملتان على كل ما هو عليه في
اصل ونسبة فلا يعتبر كسفي الاعراب وان هذه اللفظ فان قلت فقد طوا
الفعل لا غير مغربة فاذا اوجها المعنوية لم يكن هذا ذلك والحوار ان الفاعل
موضوع لعين لا يقع على غير في المقصود استعمال مركبا فاذا استعمل غير مركب
وجب ساوفا كمالوا استعماله على اذنه غير مركب ومعددة تعدد اختلاف ما
لحق فيه فانه اذا استعمل مركبا لم يقصد الى ذلك وانما قصد الى ما ذكر من
جمله الصوت والصوت للشيء وقد جاء اعراض مركبا قليلا كقول الساجي
تدخين باسم الشيء مثل قوله دفع ياديه باسم الماء معلوم
ومن جعل جرح واه ما صوت الهمام من اسم الافعال فهو محلي لانه اذا لفظت
اسما الافعال فليس فيها شيء هو غير وجب ان يكون بمعنى الامر والامر باسم
الافعال اقضى الفعل من الخطاب فيؤدي الى ان يكون ملابسا لا لا تفعل
امثال الامر بالخطاب وذلك بالاشتداد والاعتناء فقلت انا
نحو العلم الذي من انفسنا المقصد الى ذلك فهو ملط واما الحاصل المقصد
الاعتناء به بالصوت الملقب عليه لما اخرى انه يلقى العادة بذلك منه عند
لانه مخاطب بالافتعال لطلب الامثال اعلم ان لفظ وى في قول
المتنم والمخبط نحو وى بالاعطلة ونحو وى له يحمل ان يقال هو اسم فعل
معناه معنى النجف واما وى في قوله موقع التي وهو موضع للنجف كما ان
هذه هي موضع لغيره ونحو ان يقال اسم صوت لان النجف يقول عند
النجف وى لا يقصد اليه انما به نجف لان الصوت للناس انه فكذا ان يقول
النجف منقرا ولو كان اسم فعل لم يقله الحكم الامحاليا وهذا هو الطاهر

١١١
الركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة فان ضمن الثاني
جزءا فاما كجنته عشر وعادي عشر واخوانه والا عرب الثاني
كقولك وفي الاول في الاصح من الاسماء البنية المركبات
والركب يطلق اصطلاح الفحاة على مخار والمزاج هنا ما تركب
من كلمتين وليس بينهما نسبة قوله الركبات كل اسم من كلمتين
ليس بينهما نسبة الاولى ان تلك المركب فان ما ذكره جدي للرب لا
الركبات ولفظه كل غير واقعة في موقعها فانها تذكر لاحاطة الافراد
والموضع للتعريف وهو الحقيقة من حيث لا للافراد ولو قال من
اسم كان اسد من قدام كل من كلمتين لا لم يجرشي من الركبات المرادة بهذا
العرف من غير اسمين قوله ليس بينهما نسبة اراد بالنسبة النسبة
الاشنادية او الانصاف واما قال ليس بينهما نسبة ليخرج عنه الصنف
فالمضاف اليه محمدا بطشرا فانه على اصله قل التسمية وليس
المقصود هنا الا لا يحصل ساوفا بالتركيب قبل على هذا المزمع ان
تكون الاعلام المضافة مثل امره الفيس من هذا القبيل فانه اسم مركب
من كلمتين ليس بينهما نسبة ليجب بان الاعلام المركبة عند
التركيب المزمع كان من اجزاها نسبة بحيث لا يضل المقتول في عنه
وان بعد التركيب صار اسما واحدا ولذلك قد يدل الدهن عن
الالفاظ الى معنى اجزائه على التفصيل فان في هذا الجذر
مطرد وغيره متعلقان اما انه غير مطرد لصدده على حصة موت
وتعليل ونحوها لا يكون من هذا القبيل فانه معنى ونحوها غير متعلق
وغير المتصرف مغرب واما انه غير متعلقين بزوج الجملة عنه والجملة مركب

مني لعب عن الأول بانها من افرافا المزدود من وجهه وان كان
 خارجا من الوجه المذكور وعن الثاني بان المولد المركب الذي هو الذي
 يكون المركب سببا لباا الاجزاء لا المركب المنفرد مطلقا وهذا الرتب
 اعني الذي يكون المركب سببا لباا الاجزاء على نوعين احدهما ان تضمن
 الثاني معنى الحرف نحو خمسة عشر وحادي عشر والآخر ان لا تضمن
 واما في عشر فثمان جميعا الا اني عشر واما في الاول
 منها لانه بمنزلة الجزء الاول من الاثنى عشر فيشبه صدر الكلمة
 فيجب ان يكون مقبلا واما في الثاني لانه في معنى الحرف فان الاصل
 في العدد المنفرد على عشرة ان يخطف الثاني على الاول
 فان الثماني في الاعداد كلها ان يخطف الثاني على الاول فكل
 فان العدد المنفرد في العشرة ايضا كذلك فخرج الاثمان
 كما ذكرنا ان حة عشر ولم يخرج غير ذلك لان العشرة فاذا وها
 اثنى عشر فاما في العشر فلم يخرج غير ذلك لان العشرة فاذا وها
 كبر الخ دون ذلك اكثر والاصل في العشرة ان كل ما بعده فهو في
 ضمن الاثنى عشر اساسا من ارب عشرة لانه خالفه في البناء واما
 اعزب الاوان مع قيام العلة المقتضية البناء في ثمانية لما شبه بالضاف
 وحذف الثواب منه لان الاصل اثنان وعشرة فلما حذف الواو بقي اثنان
 عشر وذكر هو الاول الذي يؤخذ بالانفصال مع حذف الواو التي يؤخذ
 بالانفصال فحذفوا شبهة بالانفصال فلما شبه بالضاف وحذف
 انحرافه بمجرده في اعطايه حكم الكلمة لا حكم الجزء فيجب التقيد
 بالاعراب وتبقى عشرة على بناءه لانه في معنى الحرف ومن

ومن هذا النوع قوله وتقفوا في حيف من اي ذنفة تخرج ما عليها
 وليسته كنه كنه اي ذوي كمين كنه من الاخرى وكنه من
 الملقى لان كل واحد منهما في هذه الملقى كاف لسلحه ان
 تجاوزه وصحده مجرده اي ذوي صحده ومجرده اي اكاف وافنام لا
 لا شبر سنا فقال لجره الحية مجرده مجرده ويقولون مجرده مجرده
 مجرده فلانون لا يميز جواملة اشياء وهو حاري بسبب اي مت
 لت والى مت اي هو حاري ملاصقا ووقع بين من اي من هذا ومن هذا
 قال عبيد وبعض القوم يسقط طين من واثك
 ضا جامساء اي كل صباح ومساء ويوم يوم اي كل يوم
 وتقدوا سعد تقد اي مشرت في البلاد هاجين من اسمرت
 عليه صوته اي مشت واشتريت وبعد التيم اي هاج بالطمع
 قال الفحاح بعدة فحاح لئلا فانك كدر
 وسدر مدور من السدر وهو الفرق والسدر والليم في
 مدور ذلك من البناء وضد مدوع اي مسدود ومن مشرت
 من الجدرغ وهو القطع ومن قطعت فلان مداع اي كذا
 بعضي الاسداز وبشدها وتركوا البلاد حثت من قبيح
 فلان شجرت وقبضت اي شجرت وقد وحاشاك
 فان قيل كل واحد من الاثنين الذين هما جزء المركب ينبغي
 لما ذكرتم لكن لم لا يجوز ان تعرف الجميع من حيث هو
 مجموع كما اعزب في تقدير كذب ويعطيك
 وحضر موت لعب بان استخراج الاثنين امضى

المرتب

المرتب

لان كم الاستغناء بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 من غير فعل ميم كم الاستغناء بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 وانكم اخبرتم ميم بمرور وفتح وجمع وانما يجب ان يكون ميم بمرور لان كم الحزبية
 للكسر والعدد الصحيح الكبير ميم بمرور وفتح وجمع وانما يجب ان يكون ميم بمرور لان كم الحزبية
 ميم بمرور وفتح وجمع لان كم الحزبية ميم بمرور وفتح وجمع لان كم الحزبية
 ما بها التثنية مثل الدية والكثير في التثنية فاما التثنية في التثنية فاما التثنية في التثنية
 في ميم الاستغناء بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 الاستغناء بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 اهلكا ما اذا ضلعت بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 الميم بمرور من فاذ الم ذل من بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 المسافة اليه وجران بقية الحزبية تامة وكون من بقية الحزبية وجران بقية الحزبية
 فان قيل اذ انت الحزبية مسافة يكون الميم ايضا ميم بمرور وفتح وجمع لان كم الحزبية
 ففتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 في السند وفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 ميم بمرور وفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 كان مستغنا عن ميم بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 وذلك اما الاستغناء بالشرط من الكسر الاستغناء بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 سنده الكلام اما الاستغناء بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 اسند الكلام واما الحزبية فاما الحزبية فاما الحزبية فاما الحزبية فاما الحزبية
 السند من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 وكم الحزبية

وكم الحزبية بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 والاصح ان يفتح اللام على فواضها القيين انهما على فواضها القيين انهما على فواضها القيين
 فيكون لا على فواضها القيين ولا يفتح اللام على فواضها القيين
 عدم الحزبية على فواضها القيين ولا يفتح اللام على فواضها القيين
 بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 كم بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 لو لم يكن فقه مصاف واذ ان مصاف بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 غير مستعمل عنه كان مصفا مفعولا على حسيه مفعولا بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 غلام ملك وفعولا مفعولا بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 كقولك كم يوما صرت وكم يوم صرت فان قال كم يوما صرت وكم يوم صرت
 في حلة صرت وقولك كم يوما صرت وكم يوم صرت فان قال كم يوما صرت وكم يوم صرت
 صرت مثل ان قال صرت يوما صرت وقولك كم يوما صرت وكم يوم صرت
 صرت فلو قد بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 فيكون في موضع رفع فانه يجب ان يكون مثل ان قال صرت وكم يوم صرت
 ما في حرف جر ولا انصاف فيكون ما بعد مشغول عنه فهو مفعول لا فاذ الم ذل من بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 حاز وليس بعد ما جاء به ولا يقدم عليه ما قبله انما يكون مفعولا في الغوايل
 اللفظية يعني ان يكون سنده او غير مفعولا ان يكون مفعولا فان كان مفعولا فهو
 خبر كقولك كم يوما صرت لانك لو صحت كم يوما صرت لانك لو صحت كم يوما صرت
 السند كما يجب في ذلك مثل من عرف فبان بعد السند ووجه سنده ان يكون
 ما تقدم ذكره في موضع رفع على الميم مثل ان قال صرت وكم يوم صرت
 فيما اذا استعمل الفعل عن ميم بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة

فيكون في موضع رفع فانه يجب ان يكون مثل ان قال صرت وكم يوم صرت
 ما في حرف جر ولا انصاف فيكون ما بعد مشغول عنه فهو مفعول لا فاذ الم ذل من بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة
 حاز وليس بعد ما جاء به ولا يقدم عليه ما قبله انما يكون مفعولا في الغوايل
 اللفظية يعني ان يكون سنده او غير مفعولا ان يكون مفعولا فان كان مفعولا فهو
 خبر كقولك كم يوما صرت لانك لو صحت كم يوما صرت لانك لو صحت كم يوما صرت
 السند كما يجب في ذلك مثل من عرف فبان بعد السند ووجه سنده ان يكون
 ما تقدم ذكره في موضع رفع على الميم مثل ان قال صرت وكم يوم صرت
 فيما اذا استعمل الفعل عن ميم بفتح اللام من غير نظير الى كذا وقلة من غير العدد المتوسطة

معه وانما الخلق الى حلة من جهة ان وضعها كان منسوب الى نفسه فذلك النسبة
 لا سيما الى الاحتمال فورا في الاخلاص الى حلة لم يحتاج الوصول اليها وانما نسبتها
 الى الاحتمال في الاكراهات فذلك العقل فسميت حيث الطامات من حيث ملائمتها
 الامانة ذات المصنف في شرح الفصل ان قصدنا التبيين ان علم الذات لا يستقيم
 لان لزوم الامانة لا يقتضي السواء وان اراد انها مضافان الى العلم فلا يستقيم
 لان الطامات غير مضاف الى حلة وانما تان للضاف اليه في حيث تدور الطامات
 من حيثها المضاف اليه بعد ان لا يستقيم ان يكون ما ذكر علم السواء وان
 قصد الى ان علم العلم فيه هو مستقيم لكن في كل علم آية انه لا يمكن ان يقال حيث
 العلم وجوب العلم والعلم على الكسائي حيث لا يكثر ولا مضاف الى حلة في الاكراه
 وقد اضيف الى غير العلم في قوله اما ترى حيث سماع طامات اي كان مهمل
 وقد روي ان العلم في مائة حلة حيث العلم انما هو حيث شاء لا يعلم علمه
 ولذلك نسبت على ما رآها وقد روي على علم حيث يتقوا حتما ويكون شرط الجاراه
 حيث ما كان لا غير ذلك الاخلاص من كون علمه زمانا كقولهم
 الذي علمت بعد حيث مذهب سابقه قد روي اي من حبه وهو
 معقوب لانه مما ان يكون معناه اي كان كان صل ومما اذا وفي
 المستقل في ما يقتضي الشرط فلهذا ان اخبر بعد الفعل قد يكون الفاعل ملحق
 المستقل بعد كس من الظروف المسندة اذا او ما يقتضي الذي في حيث يمكن
 ولكن فاذا اتيان في محضه بالاستسقاء الى ما يقتضي الشرط على ان ذلك
 اخبر بعد الفاعل نحو ان العلم انما روي اذا انعم روي فلم يضاف الى العلم الفاعل
 لما به من مع العلم فان وقع بعد العلم من وقع او منصوب وقد روي الفعل الجهر
 علم ما به فيمن الفعل كذا انما العلم اعطرت وقوله تعالى ان الله انصف

بعد روي ان العلم انما واذ النسبة السواء وقد امار بعض الحوثل ان كان
 حلة اسبقه شد وجرا وبحث على انما فهم على حوا اذا روي ضربه
 وانما الفعل لا يتم الا في العلم كذا الجوزان في ضربه اذا روي العلم
 بالاسناد والمشي واذا اقر مع كذا الطريقة غير مقتضى الشرط كونه اعلى
 والليل اذا انعم ونظير كذا لوقد روي شرط الفسد المعنى في اللان العلم
 فالمرور في علمه بان الملازمة ان لوقد روي كذا الوحي ان كان حواء مذكورا ان
 في معنى المذكر لولا انما تقدم عليه وهما المذكر في صيغة حواء في ان كان
 ما تقدم هو الدلالة في حواء بان كان حواء بانما ان علمه اقيم المذكر والاشياء
 فيفسد المعنى انما يصير اذا انعم في الليل انما يقتصر العلم مطلقا على شرط وهو
 ظاهر الفساد في ان يكون شرط غير مقتضى الشرط فان علمه انما كان شرطاً
 مجردا عن الشرط بماذا يتعلق لحيث يجوز ان يقدّر والليل علمه في هذا
 الوقت فهو ان في موضع الحال في الليل والعامل في الحال على العلم باستسقاء
 حينئذ المعنى فلا يستقيم ان يكون شرطاً معقولا لا قسم لفساد المعنى انما يصير
 اقسام في هذا الوقت في الليل وليس المعنى في فساد القسم روي على معنى القسم
 نظائر والعامل في ان اذا كانت شرطاً مخالفاً في فهمه فيقول شرطها وهم
 من يتقوا حوا بها وهم الاكراه في ان الاكراه في العبد في ما انما قال
 ان العامل في اذا اجزاها فلما روي ان وضعها الوقت الجهر في اي ان لا يصير
 الاستسقاء الى ما يقتضي من شرط فيصير مضافا الى الشرط فيصير عاملا في
 الشرط وقد روي الشرط في لانه يودي الى ان كان الشيء عاملا معقولا في وجه
 واحد فحين ان كان العامل هو الجواب واما في علمه لوقد روي في علمه ان
 يكون مضافا لم يقدّر على الشرط فيعلم فان قيل قد علمت في الشرط والشرط

[illegible][illegible]

ايزب الاول اولها جرحا ولا يفرح امره الا بالحق في المعنى ثمانية ايام من ذى
 والاعراب لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 من حشانه امره انما القاع به كونه مينا به حشانه بمره الصدور الا في
 وهذا الايام مبيت وفيه نظره لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 ان كل ايامه مبيت في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 في العرب لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 انه يفرح في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 غنه فقال لا ادرى الا انه باسط رايه في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 الحشانه مبيت في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 والاركان في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 اولها في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 ايام في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 ذاك في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 قبل العلامه ثم يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 من في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 نظيره في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 وجماد في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 من في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 ولا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 من في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 بكم في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله

والاول

فان العباس يعقبي اعلاه بقابل الواو والياء والفا كما فعل طيارن نحو منات ويايه
 ومنازه والشدة ويصيح ملحقه ان يفت يا ويذم نحو حيوة فالعباس ان
 ثبات الواو يا ويذم كما فعل طيارن والشدة ويصيح ملحقه ان يفت يا ويذم نحو حيوة فالعباس ان
 فان العباس يعقبي ان كان يعقبي لا يظن من الكليات المعاني الامم بارية الفصح
 كبري ويصيح فيقول يا ويذم في شدة من هذا القليل في الشدة ويصيح يا
 يحقه الفصح ما حكاه نظرون ان يفت يا ويذم انما اسم امرأة من نساء العرب فاما
 يعقبي ان كان يعقبي الفصح لا يظن من الكليات البصحة الفصح في سبيله
 كبري ويصيح فيقول يا ويذم في شدة من هذا القليل في الشدة ويصيح يا
 فان العباس يعقبي يعقبي ان يفت يا ويذم في شدة من هذا القليل في الشدة ويصيح يا
 نظره في الكليات كالجولان والردان والظنون والمفوقات اما ان
 يكون عن مفرد واما عن مركب والاول اما اسم او فعل او حرف ولم يوجد المركب
 والاسم اما صوت ككته وهو بن عبد الله بن الحارث بن نوفل واما غير صوت وهو
 اما اسم قبيح واما اسم هنيئ وغير الصفه اما اسم غير كذا سيد واما اسم
 كفضل وسيد واما بن محمد بن الحارث بن اسد او اما اسم اعطاه والصفة
 على فاعل تجازت واما على فاعلم كالماء ومفعول كسعود ومنه
 وعلى قول تحسين فيقول كسعود والمفعول عن فعل اما ما كسعود وكسبت
 واما ما مناع كغلات وشكر واما امر كما صيت على في الارباع
 اشلى لمؤنة ما سادات بها بوحشر اجتمعت في ان لا با اذنه وانبت
 اسم اللؤلؤة الخلاء في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله لا يفرح الا في سبيله
 اجتمعت اشلى الخوف فيها وانما والجر في قوله بوحشر اجتمعت جلوت اشلى
 ونقيد اشلى لمؤنة بوحشر في الارباع ما سادات في الارباع واما ما

منه

والاس

على العين بحسب النوع وانما قيل ان يترك اسم الجنس الحقيقة من حيث هو فيقول عليه
 الجنس الحقيقة من حيث هو في عينه العين التي هي الحقيقة من حيث هو وان كان
 سفل من العين بحسب النوع في الحقيقة الميزة بقدر التقيد على محل من الفرق
 انما يصح اذا كان المراد اسم الجنس الحقيقة من حيث هو في عينه الجنس الحقيقة الميزة
 فيرث من حيث الحقيقة في تعريف اسم الجنس فان قيلت المفضل على اسم الجنس
 هو ما يلي على شيء على ما يشبهه فيكون قوله هو فرد وكل ما يشبهه والفرد كل
 ما يشبهه غير الحقيقة من حيث هو وقال ان الحاصل من تعريفه الخارج عن العالم
 والداخل ان يقال اسم الجنس هو ما يلي على شيء لا يفسد حتى يخرج عنه الحاصل
 بقوله انما على هذا الفرد غير الحقيقة من حيث هو في الثاني ان يترك اسم الجنس
 ما ليس له فرد بقوله ما يلي على شيء اعم وضع الشيء وكل ما يشبهه والاصل ان يكون
 اطلاق اسم الجنس على الافراد لا يشترط ان اللفظي او يكون بقوله يجمع الاسم اطلاقا
 ولا في الحقيقة السداد بل المراد ان اسم الجنس هو ما يستعمل في فرد على ما يشبهه
 بسبب كونه موضوعا لما يقع به كسائر الافراد وهو الحقيقة التي بالاشياء كسائر
 كسائر الحقيقة التي تقع بها الاشياء اعم من ان يكون من حيث هو او من حيث يقع
 فان كانا يجمعان الاشياء مثل الحار والبارد والافراد في الطراد كما ذكرنا ان الحاصل
 واما الذي ذكرنا ان الحاصل فلا بد وان يحل قوله لا يفسد على ان العين غير متغيرة لان
 الاصل ان الشيء منقوصه والاصل ان لا يطلق اسم الجنس على الفرد العين هو ما يلي
 ويحسد كون هذا الشيء من حيث هو فردا في ما حكمناه لكن اذا كراهه اوضح في
 اماده المقصود واما ان الحاصل في الفرق من اسم الجنس في علم الجنس ان
 الاستدلال موضوع لواعين ايجاد الحقيقة في اطلاقه وانه موضوع الحقيقة الميزة
 في الفرق فيخرج اطلاقه فانه على هذا التعريف لا يكون اسم جنس بل يكون
 اسما

نوع

اسما بل ايجاد الجنس كمن جعله اسم جنس لا اسم والجنس اطلاقا واما الثاني
 فلان العرب لما وسقت الالفاظ واما ما مقامه العلة في منع الصرف
 والالاف واللام والاسماء لخص الى بعد ما اطلقا فاستعملت في معرفة ما كان
 شيقه كلاما معناه وان كان الالفاظ موضوعا للخصان المقصود المحدث في
 الذين ويزايع ما قصده واما اذا استعمل ما هو معروف في موارد التي يكون
 استعماله في غير ما وضع له بطريق الجواز اذ عرف ذلك في مواضع اما ان يعتبر النسبة
 الى الحقيقة من حيث هو حقيقة معقولة متحد متارة عن سائر المتغيرات ويحدد
 غيرهما باسمه فقط فيسمى بالاسم علم جنس كل شئ في العالم وان عرّفها باسم
 مفرد بالالاف والاسم يسمى الا في الاسم بالالاف والاسم لتعريف الجنس مثل قولهم
 يخرج من الزاد والاراض خبز من الارض واما ان يعتبر النسبة الى الافراد فان كان
 الغرض من غير ما يسمى باسم الجنس مع الالاف والاسم يسمى الا في الاسم بالالاف والاسم
 الاستيعان في علمه ما كل حقيقة على معنى كماله واولاد الكمال المعنى مثل قوله تعالى
 ان الانسان لغير خشد الا الذين امنوا وان كان عسا الخشون وغيره باسم الجنس
 على الالاف والاسم يسمى الا في الاسم بالالاف والاسم يعرف الهندسة ان
 الالاف والاسم انما يستعمل لتعريف الجنس وان الهندسة ان الاستيعان في العلم
 من الاشياء لا من الاشياء والى الاستيعان ان حقيقة كذا ذكرنا وان كان الجواز
 يتقد رخصا فيخرج الافراد في فرد على معنى اكمال الالاف والاسم الجنس كالحاصل
 كقولهم زيد ال كل الرجل والى الهندسة اسم الجنس عندنا في الهندسة
 هو الذي يكون شيئا بنقدم ذكره عما قلناه انما اردنا ان يكون في فردا
 معنى من الرجل فيسمى بهذا الحقيقة او قد يكون اطلاقا في فردا ولا يطلق
 شاع ويسمى بهذا الجواز لان الالاف يطلق على طريق الجواز او يكون خارجا
 الفرد

يكون

اسمه

شأنا هذا كذا ذلك من عند سبهما الفرض من فاعله والعهد الذي يتوان فيشيد الى الجاه
 في الدين حقيقة او قد يرا بان يكون الشيء محاسبا اليه وكأنه يولد الحاضرة الدين
 او ان يكون عظيم الخطر معقودا فيهم فيكون كالتالي الحاضرة الدين او يوصيه اخر وسين
 الوجه انه كون طاعة الله ما ان يكون على وجه اليقين وان كان على غشيل الحيق
 بان يكل اسم الجنس كمن ام لا يثبت بان ان يزداد كمن ساء كمن يفتد العبد
 ام من ان يكون مقيدا بالانفس او لا فانهم الجنس كمن وان لم يزداد كمن المقيد للآخر
 لم يكل اسم الجنس كمن ولما كان تعريف العهد الذي انما كان اعشار النفس الى الحاضر
 في دين السامع حقيقة او قد يرا بخلاف تعريف الجنس فانه لم يعرفه ان كان حاصرا
 في دين السامع من النوع منها ان كان المقصود منها الحقيقة الحاضرة في الدين استعمل
 اتخذها في موضع استعمال الاخر فلهذا كان الكون قد لولها سلبا ونسبا للجنس المعرف
 أي الذي يكون حسب الحقيقة استعمال المعرف تعريف الجنس او المعرف تعريف العهد
 الذي هو تعريف من تعريف الجنس مقام الكون فوصف بما يوصف به الكون وفيما
 تحت لا فرق في الفرض ويتوان الالف باللام فلهذا سلب تعريف العهد في تعريف الجنس
 وتعريفه فكل هو موضوع التعريف لا يشترط فيه الا شيئا حتى يكون الظاهر بما يظهر
 الحقيقة ان كان موضوعا لخصيصه كل شي حتى يكون شريكا استركا لفظا او كون
 موضوعا لاحدا واستعماله الاخر بطريق المجاز فيجوز ان يكون موضوعا للعهد
 واستعماله في العموم والجنس بطريق المجاز او يكون موضوعا للعموم واستعماله في العهد
 بطريق المجاز او يكون موضوعا للجنس واستعماله في العهد والعموم بطريق المجاز والخاص
 لمصلحة المصلحة ان كان موضوعا ل تعريف العهد لا غير والآخر ان يتا الى ان يكثر في العموم
 فانه يستعمل في العموم في ضرورة واستعماله في العهد والجنس توقف على قرينه وانما
 كان العموم قبل كون موضوعا للجنس بشرط العموم والعموم اولها والآخر ل تعريف

العهد

واعلم ان

واعلم ان الاستغراق ان يكون الجمع كالزواجر وان العهد كان من افراد كان
 العهد يكون الاستغراق بالنسبة الى ما دخل عليه حرف التعريف اي من ذلك الجمع
 او الى افراد مستغنية فوفيه فيه تفصيل وقد لا بد ان يحكم انما بالنسبة الى الجمع
 المحل بالالف واللام لا يخلو اما ان يكون بوجه لا فاد الجمع ولا فاد مفردة العهد
 الرجل بوجه اول فاد الجمع فقط فلهذا لا يصلح متعده اول فاد مفردة العهد
 الرجال متعلق او عالون او موصوف فان كان كل واحد يمكن انما بالنسبة الى
 افراد الجمع يكون الاستغراق بالنسبة الى افراد الجمع وان كان لا يمكن الا بالنسبة
 الى افراد مفردة كان الاستغراق بالنسبة الى افراد مفردة وان كان على النسبة
 اليها فيحل على افراد المفردة ولا يوافقها فاما ان الاستغراق المفرد يكون
 اشتمل من استغراق الجمع ليس على الظاهر فانه اذا كان الحكم في الجمع فلا يمكن
 بالنسبة الى افراد مفردة لا يكون اجزا استماع من لا يركب اعادة العهد لا
 افراده لا يتوقف على مرسم عقليته بخلاف اعادة الجمع لاستغراق افراد مفردة
 فانه توقف على مرسم عقليته وهو الحكم بالنسبة الى افراد الجمع فاذا
 كان الحكم في الجمع فلا يمكن الا بالنسبة الى افراد الجمع يكون استغراق كان
 بالنسبة الى افراد لم يكن الاستغراق اجزا بغيرها بغيرها كمن اجزا اشتمل
 من الاجزاء وان كان الحكم في الجمع بالنسبة الى افراد الجمع والى افراد مفردة فربما
 انه يحل الاستغراق على افراد مفردة لم يكن المفرد اشتمل على كذا العمل ان يكون
 المواد استغراق افراد الجمع فقط يكون العهد اشتمل من ذلك بان لا يثبت
 لا يثبت في الادبي في الجنس ان كان في احوال او بطلان ويشترط في الخارج الدار
 ومن في العرف طيف ما سلكه فقال في حكمه ان عليه السلام استعمل ومن الغلام
 من دون العظام حيث توصل لخصا واللفظ الى اللسان في المعنى لا سالت اليك

والادبيات في هذا المعنى
 والادبيات في هذا المعنى
 والادبيات في هذا المعنى

مقطوع

يمكن

يكون المميز مفردا اما اذا كان المميز جمعا فلا يتم ان يكون المميز واحدا من العدد الذي
يكون المميز بميزه فيكون الفصل في دفع المميز جمعا في نحو قوله ابواب
فان الاصل في الجمع الجمع وانما عدل الى المفرد فاذا استعمل الجمع استعمل
الاضطرار على الوجه الذي ذكرته فان ذلك انما يكون لو كان المستعمل جمعا
استعمل المستعمل مفردا واما اذا استعمل الجمع على ائله فما وضع العبد
له فلا اعلم ان الرمز في حمل الفصل اسباطا مذكرا وقاطع الكاف
اسمى عشرة اسباطا كذا لانني عشرة قبيلة والاسباط الاثني عشر
وكانوا اثني عشر قبيلة من ابي عشر واراضه ولو اعتوب عليه السلام ثم قال ان
مميز ما عدل الى الضم مفردا ووجهه في نحو قوله قبل اسعشر سبطا من لوقل
ذلك ان محققا لان المراد وقطعنا من اسمى عشرة قبيلة وكل قبيلة اسباط لا
سبط وضع اسباطا موضع قبيلة وقيل من رماح مالك وعسا ان قبيلة
مالك وقبيلة بنسب فالك مطلب التسهيل في علم الرمز ان اسباطا من قبله
فقال وقطعنا من اسمى عشرة اسباطا بميزه وانما ان يقول ما ذكره فليج
الكتاب في الكساف لا بد من جمعا ان جعل اسباطا بميزه فان في اسمى عشرة
اسباطا كذا لانني عشرة قبيلة والافضل ان كان اسباطا بميزه ان كان قبيلة بميزه
فان يجوز ان يروى قوله اسمى عشرة اسباطا كذا لانني عشرة قبيلة انه سبعة والحي
لا ان يكون سبعة من جمع الوجوه من ان كان اسباطا بميزه ان كان قبيلة بميزه
فان ذلك قوله لان المراد وقطعنا من اسمى عشرة قبيلة وكذا ان كل قبيلة اسباط لا
سبط وضع اسباطا موضع قبيلة لا يصح ان يكون اسباطا من ان يكون
براذ ان اسباطا الذي هو بدل وضع موضع قبيلة الذي هو من كان مطلبها
مستعنى ما ذكره في ابي الرمز ان في كتاب ابي عشرة انما اذا اراد

نقول هذا وان قيل ان الواحد لا يسير الواحد ان قوة وذكر ان لا نقول
 ان بعينه لا ينافي ان القوة لا يستقيم ان يرد منه واحد وقيل ان القوة
 شقة ذلك في هذا ان يصفه وان يصفه اذا كان في كماله الاستي
 لانه اسم فاعل فاعل مستعمل فاعل في الالف العشرة السبعة ومما
 وقع وسع من نوع العشر ومما وقع في كماله العشر من تسعة العشر
 ان في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 غير انما في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 حاليه من عشرين عشرين الى ان يصفه في كماله العشر من تسعة العشر
 قلت انما في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 المضاف في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 اي في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 نقول في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 ذكر في موضع العدد المستعمل هو منه ولا يجوز اضافته اليه في كماله العشر
 فتوابع كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 مستعمل في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 فيها وبهذا الاعتبار نقول ان الواحد من كماله العشر من تسعة العشر
 لا في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 واذا كانت كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 يستعمل في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 عشر اليك وكذا في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 وانما الواحد عشر لا في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر

العشر الحادي

الى كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 ان كان حرفة الاصول حرفة المستعمل في كماله العشر من تسعة العشر
 اليك فاما في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 الا انه لم يحد منه الواحد من كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 والعشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 وقع في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 تامة وانما العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 اشوا الاكبر من كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 والاش عشر لا اسم لواحد من كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 فانه في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 وفي كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 ثم اي من اجل ان الاعتبار الاول الذي سيرا في كماله العشر من تسعة العشر
 العدد المستعمل في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 يكون في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 فاما في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 المعنى ان كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 هذا العدد من كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 وقيل ان كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 لا في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر

في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر
 في كماله العشر من تسعة العشر من تسعة العشر من تسعة العشر

أي من مستقيم بحر ان يكون الالف في لفظ ملة من الالف والياء في لفظ
 فوله من حاشية ذكر الف في حوز الا ان اسم الاشياء المرفوعة من غير الالف
 مع الضم المذكر حوز الالف في الالف والياء وان كان يذكر او قد اورد على الالف
 اورد فالتحريك وشبهه لان الالف في لفظه فيه وهذا لا يكون لما ذكره من الاتفاق
 على حوز من شاء ذكره وفيه من الالف في لفظه فلهذا ان على الفرق بين الالف
 في ذلك ان الالف في لفظه لم يفسد عن موضوعه ويجعل له لفظا فساد الالف في
 منسبها فاعترض المخرج في ذلك الالف في لفظه وان كان على بعض الكوفيين ان الالف في لفظه
 بل في لفظه وان كان في لفظه في ذلك الالف في لفظه فاعترض المخرج في ذلك الالف في لفظه
 على من منعه وشبهه في الحاشية على فعله في لفظه فانها لا يكون الالف في لفظه
 لانها لو كانت في لفظه لكانت في الالف في لفظه فانها في لفظه في لفظه في لفظه
 جردت الحاشية عن حوز من غيره في الالف في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 عند ايرادهم منه تلك الحاشية المخصوصة واللفظ بالالف في لفظه في لفظه في لفظه
 ان ليس في الالف في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 له في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 كما في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 على من منعه من حوز الالف في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 وحشي في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 وفعل كسبي وان في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 وروى عن اسم معنى في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 والطعن في كسبي في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 فالتحريك في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه

الانصاف ومن المشركه فعل فالتحريك في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 اما البشري واللفظ في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 فمن البشري في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 لا يترجم مع كسبي في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 اسم كسبي في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 على طلب في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 غير فاء في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 لغيره غير فعل في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 ولما كسر الالف في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 حرف واما من قال في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 عاينه ما يقال في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 المنة وانه فعلة في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 اسم من معركه الجراء والبناء وانهم جمع كالمصا والقفار والكلاب فاعلم ان الالف في لفظه
 من اية الجمع وكذا في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 على ذلك اسم فالواقي في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 الشيء لم يعل اسمان في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 قال لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 بل شيء فعل في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 افعالهم في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 افعالهم في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 يقال في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه

في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه
 في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه في لفظه

منه

من ان يكون في آله اظنية او مقدرة كبرى وبقا في غير حقيقي علامه وبما ان يكون
 بازيه ذكر في ان يكون في آله اظنية او مقدرة كبرى وبقا في غير حقيقي علامه وبما ان يكون
 كذا صفة واما ان اقصده مذكرا فانه موش لفظي ص وإذا استند الفعل
 اليه فالتاء ثابت في ظاهر غير الحقيق في ان يكون في آله اظنية او مقدرة كبرى وبقا في غير حقيقي علامه وبما ان يكون
 ظاهر غير الحقيق في ان يكون في آله اظنية او مقدرة كبرى وبقا في غير حقيقي علامه وبما ان يكون
 ص اي اذا استند الفعل الماضي الى الموت مطلقا اي ظاهر لو مضى لحيثما
 في غير فالتاء كما ان قامت به هذه قامت واجتنب العن من العن اجتنبت
 واجتنب من التاء الا ان من الاول بان التاء موش اعظم ان التاء ثابتة
 منصفة في الافعال الماضية فيقال في الامر مستغن بالياء والمضارع مستغن بالياء
 ان استند الفعل الى الماضي فيقال في الامر مستغن بالياء والمضارع مستغن بالياء
 ان لا يكون الفعل لان مضى بالالفعل الا ان يكون في الفعل فان كان في الفعل في
 الفعل بما هو كونه كذا ان حصل بالفعل علامه وضع الفعل في فعلان يتعلول
 ويتعلول وان كانت لفظ الفاعل غير متوفرة في ان استند الى الموت مذكرا في لفظ
 والحيث كان ولا ينفك عن غيره في حقيقته وفي وراثة وصورة مذكرا في لفظ
 المذكور في موش والتعريف لفظا في الموضع المذكور في التاء في الفاعل مثل
 الفعل التاء المذكور في لفظ من اول الامر ان الفاعل ما جرى في الفاعل في ذلك
 لفظ التاء وكان اللفظ حاشا في حقيقته فان كان الموت حقيقيا لم
 التاء في موش وقصير وضع فعل اوله لفظا في المعنى واللفظ جميعا وقد استخرج
 ظاهر الموت الحقيق عند وقوع الفعل في التاء في قوله خسر الفاعل في التاء
 امرأة وقوله حرر لفظا في اللفظ في قوله خسر الفاعل في التاء
 وقد ورد في المذهب ما في الحقيق في قوله في آله اظنية او مقدرة كبرى وبقا في غير حقيقي علامه وبما ان يكون

الحق في غير موش وهو من الفصل ثالث ضلحت التاء في قوله خسر الفاعل في التاء
 كان المستند اليه ظاهر امتصلا حقيقيا في التاء وقد ثبت الظاهر الحقيق في التاء
 بالانصاف في قوله في آله اظنية او مقدرة كبرى وبقا في غير حقيقي علامه وبما ان يكون
 وليس موشا في الشعر فان بينوه على غير الفاعل في قوله خسر الفاعل في التاء
 في قوله خسر الفاعل في التاء فان كان الموت غير حقيق في قوله خسر الفاعل في التاء
 من غير موش في قوله خسر الفاعل في التاء فان كان الموت غير حقيق في قوله خسر الفاعل في التاء
 ذلك في الظاهر لان التاء في لفظي لا يعقوب في لفظي ما يستخرج في
 من ان التاء بالفعل في ذلك ولم يستغن عنها في موش في قوله خسر الفاعل في التاء
 الذي لم يكن موشا فان ضيفه الضمير الراجع الى الموت في هذا الموضع مثل المذكور
 ولا ان اذا كان ضمير كان استند الفعل ما يستند الى الفعل في قوله خسر الفاعل في التاء
 مستغلا ولا ان اذا كان ضمير كان في موش في الفعل لفظ بدل عليه خلاف الظاهر
 ثم حل الخفاء في الامتناع عليه وقوله فلا اقول ان التاء متساو فان اقول
 معنى موضع ما جرى مجراه في حكم الاثنين فكذا جاء في الموت في اختلاف اقسامه
 حكم المفرد في هذه العظيمة فذلك يقول قامت العدلان في التاء قامت
 والعنان اجتنبت التاء في التاء ويقول اجتنبت العنان في اجتنبت العنان
 فكون الحيازة في التاء في المفرد واذا قيل من الموش في قوله خسر الفاعل في التاء
 حرف التاء الكرمه لم يفضل في قوله خسر الفاعل في التاء فان كان
 بينه وبين قوله خسر الفاعل في التاء موشة موشة في قوله خسر الفاعل في التاء
 يول على ذلك في قوله خسر الفاعل في التاء في قوله خسر الفاعل في التاء
 موشا في قوله خسر الفاعل في التاء في قوله خسر الفاعل في التاء
 المذكور في التاء في قوله خسر الفاعل في التاء في قوله خسر الفاعل في التاء

التاء

منه

دقل غيره ولم يعكفه لان الواو من حروف الروم في هذا الباب اقل من حروف
 الحروف بل اعم اعم لانها تتركب من حروف الروم العاقل بها وحروف
 من حروف العرب من الحروف من حروف الروم العاقل من حروف حروف
 على خلافها فاضافها الى حروف الروم المتصل من حروف الروم المتصل
 انهم وانهم ومن في المنصوب المتصل من حروف الروم المتصل من حروف
 المنصوب المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها واليا من اليها
 وعلامته من حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 فان انما من حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 اي اسم من حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 الذي يضاف اليها من حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 الا ان حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 ان حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 فبني على ان حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 فاذا علمت ان حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 واشياءها اذا قصدت بها حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 على الحقيقة على حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 الحقيقة والذين علموا الحروف المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 في لغة العرب وكانوا يسمونها الحروف المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 لم يوضع اذن على الحقيقة على حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 اخرى واما ان الحروف المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 فلقد ثبتت على الحقيقة على حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها

الاول

الاول على الحروف المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 فلم يخلو وان جعلت الدلالة للالف والواو فقد جعلنا تلك على حروف الحروف
 وقد علمنا ان حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 فبني على ان حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 اي اسم من حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 الذي يضاف اليها من حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 الا ان حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 ان حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 فبني على ان حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 فاذا علمت ان حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 واشياءها اذا قصدت بها حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 على الحقيقة على حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 الحقيقة والذين علموا الحروف المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 في لغة العرب وكانوا يسمونها الحروف المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 لم يوضع اذن على الحقيقة على حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 اخرى واما ان الحروف المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها
 فلقد ثبتت على الحقيقة على حروف الروم المتصل اليها واليا من اليها واليا من اليها

حقيقة

في نفس شمرها لها ثم حلت بقية الإوزان عليها الأثرى لك إذا قلت لغري
ومؤمن الغر وفصار غه لغري فقلت الواو لا كسار ما قبلها وإذا طلت
أفرت قلبها آذ أباها الوافها يرمي ناذ الأوز ففانرت ومصار غه شيارك
لعب بان أصل فخاري غاري ومصار غه فخاري وكان في عالم طلت فيه
الواد آ غري الفزع يجرى الأصل فاما بعد وان فلم تكتب آذ وان كان اسما
زايغا لان النسبة منه لا ينة لا ينفال في مغرزه موزوكا لانيث في شفاقة فان
علنا الموصية الاول فليس آخرها الفاصحة عن او حتى يملك من الجانب فام لم
هذه واذا وان علنا بالاني فالواو لم تقع مشطرفة لان النسبة لا رمة فلا تقع
مشطرفة وان كان بعد واذ لا علنا ان كان حرفه أصليه اولها فان كان الشرح
أصليه بقيت على حالها فلو انها ابتسما لها كثر اثنان وقها من فان لم يكن
أصليه لم يزل عن ان كان اللانيث اولها فان كان اللانيث طلت واذا التي اخبره
نحية فاما ما قبلها فالواو لا ينفال في الحرف لانها لا في الأصل فانيما
قلت حرف تعديلا جماها مع اللانيث التي قبلها فلو وقعت في الموضع الذي صارت
فيه كالمشطرفة فليس حرف لن انما هو اذها ومصار فيها الاصليه وحس الواو
لا يماثل الحرف في الفصل وكما تقبل اليها من السا ففعل جردان وجره وان
ولا وان فانها وان ففاسعلوان فففسلوان فففسل العرب بنفي الحرف ومضم
بوت الاء الحيفنها ولاها ما نادر في شله في النذر والالحرف الاصليه واذا كوال
بعض العرب عنه فراء وان اسكن أصليه ولم يكن اللانيث جارا للوجهان فوكانت
مظلمة من حرف في كداء وكذا اذا وقع في حكم الاصليه كجلاء وجره او موع
كأن وكما وان فذا ان فذا وان فطبا ان طباقان فمران جردان فانما
جار الوجهان بالمبدل في أصل مع ترجع السلاية والوجهان في المحضة مع ترجع السلاية

۵۰۰

الله سبحانه وتعالى لما بين في آية تومنون ان كرامة اذنك سلامة النظم منها الا ان
 زيادة وزن هذه الاشياء لم يزل يدها ان قوة سقوط الامانة والى ان لم يكن
 ونسب اليه مدرك النور والبرهان زيادة فيكون في قوة خلاف ذلك وقوله انهم يرون
 من تومنون في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 متدينون في حق الله كسره كما في قوله في حقهم في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 عوفا في حق الله كسره كما في قوله في حقهم في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 يكره ان يكره غير ما هو عليه انما قيل في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 ان عوفا وانهم في حق الله كسره كما في قوله في حقهم في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 اللينة في حق الله كسره كما في قوله في حقهم في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 منه عز وجل انما في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 الباقية والآخر من الجواب والاشارة في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 عز وجل انما في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 في الخبر والآخر من الجواب والاشارة في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 فالعطف ولا يجوز انما في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 انما في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 فان عطف لا يخلو اما ان كان المعنى الموصوف للشيء فاعلم ان كان في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 هو الاشارة في الخبر والآخر من الجواب والاشارة في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 الرابع والخامس من الجواب والاشارة في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 للشيء فاعلم ان كان المعنى الموصوف للشيء فاعلم ان كان في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 قال في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 التي في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم

والمؤمن في
 في قوله ما

قطعت وكان القياس ان يقول انما اياها اربعا ص وبجميع وكسره الصحيح
 لم يكرهوا ذلك بل هو في حقهم ما قبلها اربعا وكسره وما قبلها اربعا وكسره
 بذلك في ان جده اربعه فان كان اربعا في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 مقصودا من ذلك ان يبين انهم في حق الله كسره كما في قوله في حقهم في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 ولا يستويان مع قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 وفي قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 انما في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 الباقية والآخر من الجواب والاشارة في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 عز وجل انما في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 في الخبر والآخر من الجواب والاشارة في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 فالعطف ولا يجوز انما في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 انما في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 فان عطف لا يخلو اما ان كان المعنى الموصوف للشيء فاعلم ان كان في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 هو الاشارة في الخبر والآخر من الجواب والاشارة في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 الرابع والخامس من الجواب والاشارة في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 للشيء فاعلم ان كان المعنى الموصوف للشيء فاعلم ان كان في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 قال في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم
 التي في قوله ما مع كسر حرف الاقرب من مع الصحيح ومع التومنون مع انهم

اسم الفاعل نحو الشبه الاقوى ان شبه ما يربى في كونه صائب ضرب
 والمصدر لا يخلع الى زيادة القوة ولا في المصدر بوضع لسان اصله فلو اشترط
 فيه ذلك لادى الى ابطال افعال الاقوى مع افعال الاضعف ولحق المصطلح
 بوجه ابطال اصله فلو اشترط فيه ذلك لادى الى ابطال الاقوى مع افعال الاضعف
 قوله اذ المكنى مفعولا مطلقا يعني بما قبل المصدر اذ المكنى مفعولا مطلقا
 اي اذ المكنى مفعولا مفعولا لا كدفعه لفظا او تقديره فان كان مفعولا مطلقا اي
 مفعولا مفعولا فسيأتي بضمه قوله ولا يستقدم مفعولا كان مفعولا او مفعولا
 يعني ان لا يقول في المعنى ذوق الوصل في المعنى القصار ذوق التوب ولا
 يقول انما في المعنى ذوق التوب في المعنى القصار لان المصدر في المعنى قد ان
 والفاعل مكانه لا يستقدم مفعولا اي لا يقدّر لان ان مفعولا فلا يستقدم مفعولا
 غير الموصولة عليه لان كره الكلمة فلا يستقدم جزء الكلمة على اولها وكذلك لا
 يستقدم ما في جزء الموصولة عليه فمثلا لا يستقدم مفعولا بعد ان ذكر المكنى
 مفعولا ما قبل ذلك فلا يستقدم مفعولا المصدر عليه قوله ولا يستقدم
 الفاعل في المصدر كما يصير اسم الفاعل وغيره لانه لو استعمل في المصدر لكان لا يستقيم
 لانه لو استعمل في المصدر لكان لا يستقيم لانه لو استعمل في المصدر لكان لا يستقيم
 ليس الا كما يصير مفعولا باردا كان الصبر المرفوع الباردين في الجوع والواضحة
 مستمرة الوجع علامة القسوة والوجع لان كل صبر مستمر في الوجع لا بد له من دلاله
 ولو استعمله علامة القسوة لوجب ان يقال صبران فلو كان صبران كان طارقي
 في شبه نفس العزف فودي الى انما غير ما قبله لان العزف شبه الفاعل في العزف
 شبه نفس العزف فودي الى انما غير ما قبله لان العزف شبه الفاعل في العزف
 والوجع يجمع الهم لا يوجب له وجع له في اطل شينه وجمع ايضه وهو يستحق ان لا يمايز

في
 قوله
 لا يستقدم

لم يمايز

اعتبار مفعول كان يودي الى حقيق في شقين اسم واصف وغير منسجم اليه
 اسقاط شبه الاسم وجملة اللسان مستحقان شبهة كونه غير منسجم الى من فاعله
 فان كانت بهما ايضه بطريق اسم الفاعل والمفعول ولم يمنع من الاخبار بينهما
 فبما طرأ عليه ان لا يمايز في اسم الفاعل والمفعول اذ ليس له مفعول
 فيا مفعول فاعله لان الصائب في المعنى هو الفاعل فاذا شئ من الالفاظ
 فاعله فوجب فيه الاخبار بخلاف المصدر فبقي مع الفاعل في ذلك صح الاخبار مع
 اسم الفاعل والمفعول واشتد مع المصدر قوله ولا يمايز ذكر الفاعل تابع وان
 يقول اعني ضرب رز او لا يذكر الفاعل فانما لم يذكر الفاعل لوجهين احدهما
 انه لو لم يذكر الفاعل لكان وجوبه ثمان فيه عند ما يكون الفاعل قد تقدم ذكره
 او متبعا او مخالفا ولا وجه ثمان لانه لا يمايز او لا من التفسير وجب ان لا
 يمايز الثاني وان المعنى الذي لم يذكر الفاعل من اطله في المفعول مفعول في المصدر
 فان ذكر الفاعل في الفعل ايمان لم يكن الفاعل مع فاعله حله وجملة لا يمايز من مصدر اليه
 فوجب في ذلك الفاعل لفضل الكلمة مستقلة والمصدر لا يكون مع فاعله جملة ابله الى
 من خبره آخر غير مفعول المصدر يكون المصدر مفعولا الا في تلك اوقات ضرب
 في غير المكنى كصاحب قول اعني لولا شبهة خلاف قولك ضرب رز غير
 فبما ان المعنى الذي يستحق الفعل ذكره الفاعل لجملة مفعول في المصدر ولا يلزم
 من وجوب ذكر الفاعل في الفعل وجوب ذكره في المصدر فانه لا يلزم من وجوب ذكر
 الفاعل في موضع مثل الكلام تركه وجوب ذكره في الموضع الذي لا يصلح الكلام تركه
 ويجوز اسناد المصدر الى الفاعل وقد ساق في المفعول مثال ذلك في المعنى ذوق
 القصار لانه مثال الشئ في المعنى ذوق القصار واضافته الى الفاعل كره من
 اضافته الى المفعول وانما جاز اسناد المصدر لان المصدر اسم لم يولد غير الفاعل

البقية مستعملين باله وقد كان يتوكل كقول الشاعر
 وما كل في آب مودك نصحه وما كل ميت نصحه لم يلب
 فاما بشرط
 يندرجان في الامايد فيجب ان يلمح اليه في الاستعمال فوجودا او مفقدا
 او بطلان ما في حرف النفي حرفا او موقعا لانهم لم يستعملوا الضمة فابته مقام الفاعل
 الذي قد نال منه ضمة في الذي ذلت في اسم الفاعل فوضع موضع الفعل في الموضع
 لا موضع اسم الضمة ان اسم الفاعل يستعمل فاعلا في الموضع كقوله انما يوم الدين
 وما يوم الزمان في الموضع كقوله الفعل كقوله انتم الزمان وما يوم الزمان
 يستعمل كقوله ان اسم الفاعل مع فاعله لا يكون كقوله استعمل مع فاعله منفرد
 يحتاج الى حرف ان يبين اليه ما اذا كان حرف الاستعمال موجودا في الشاير
 انا وقد عرفت ان حرف من العرف في بيان ما في ذلك مثال ما اذا كان الاستعمال
 مقدرا في قول الشاعر
 يشترى بيم العبد في يوم في البيت
 مثال الذي في قول
 ما راجع الى قوله في البيت
 مثال الذي في قول الشاعر
 فان لم يكن الاستعمال في الموضع نفسه الطابع
 وقد علم الاحتمال في قوله ان يكون اسم الفاعل عابدا في قوله ما ذكر من
 الاختلاف وليس منسب لانه مخالف للاختيار في الاستعمال اما اذا كان في
 اسم الفاعل مع الفعل على خلاف المثال ان يستعمل كل واحد في جانه
 فاما الاستعمال فان ذلك يستعمل مع كل واحد في نفسه فان كان في جيب
 العتاد اذا كان اسم الفاعل مع في الماضي في مشارعا النافعة في الذي لا يلاقي
 في القطة فلا يلاقي على ما في الملام في الملام ما في شبهه بالمثل يستعمل في
 في القطة والحي في عامه تام فهو قوله واذ لم يكن له على فعله في قوله ان يثبت
 اليه كافي في الاستعمال كاستعماله في قوله العتاد في قوله العتاد في قوله العتاد

المعرفة والتعريف

المعرفة والتعريف مع الكثرة بقول مرفت وقد ساريل ليس ولو كانت مرفت برميل
 ساريل استعمل في معرفة ولا وصف به الكثرة فلا يثبت مرفت برميل ساريل
 او فاعلا ما يقدم من الاختلاف وقد عرفت ان الكثرة في ذلك الفعل اسم الفاعل في
 في الفعل شمله في الاستعمال وليس منسب لانه مخالف للاختيار في استعمال
 الفاعل كما تقدم ونسب الكثرة في الموضع كقوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 وما على اقل من ذلك من ذلك في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 المعنوي الثاني وهو الذي في ذلك في المعنوي الاول في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 على حذو قول الشاعر
 وما على الاقل كمال الشمس
 من الاول انما في الملامح التي في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 يعلم ان ما على الاقل كمال الشمس في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 ما اذا كان معنويا في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 من لعمري المستعمل في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 المعنوي الاول في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 كقوله من المعنوي الثاني في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 سأل ما الذي اصل في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 وما ذكر من فصل في ثبات المعنوي في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 ان الشاعر في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 ان ما ذكر من فصل في ثبات المعنوي في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 الاستعمال في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 اعمال اسم الفاعل في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس
 في الوضع الذي في قوله تعالى وما على الاقل كمال الشمس

على تقدير جود سبيل يوضع اصطلاحها وان كان مرادها اوضح المشبه
 كما لو اكدوا في بعض نطقكم لما كان معلوما او وقع الواجب موقعا في وقت موقعا في وقت
 وفي قوله المشبه انما يشبه قول الباطن وناظره بعد ان ياب على وجه الظاهر ليس له سبيل
 وفي قوله المشبه انما يشبه قول الباطن وفيه من الوجه ففقط الظاهر كلف
 الوجه في قوله مررت ويصل حسن الوجه على المشبه بالمفعول ومنهم من جعله نصا على
 الاشارة الى ما لا يكون معروفا في غير الوجه المشبوه انما يكون الكون وقول بعضهم ان يميز
 وانما ان التعريف لما كان الخلف كقولهم واللام فمن السبيل عليه وتعدوا الى التميز
 من السبيل على اللام مع قصد التميز كما في سبيل اللام في قوله لانه المشبه على
 الابعاض موقوف وعلى سبيل المشبه بالوجه فانه قد اذ لم يجدوا في المقصود والاشارة
 كما هو على سبيل بل لا يجوز انما هو انما هو خاتم جود وقامته جودا كما يجوز
 ان ظهر ولست الظاهر ولست ظهر فان حسن الوجه الظاهر لا ذكره حسن ظاهرا يجوز
 ولا يماثل في قوله انما البيت فان ذلك لا يورث في سبيل التميز والتم التميز
 يعني ان ذلك في الزمان لا يماثل ما كان في الزمان والتم التميز والتم التميز
 في حال لا يورث في سبيل الزمان ويصلح الظاهر انما هو على سبيل التميز والتم التميز
 زوايا العيش التي يكون في سبيل العيش وفي قوله المشبه انما يشبه قول الباطن وفيه من الوجه
 وفي ما هو حسن قوله ميقا سبيل غير امده من مخطوطة جودات شتبا انما انا
 فتعدوا انما انما موقوف على التميز في سبيل التميز مررت ويصل حسن وجهها وقيل ان
 حكم القول المشبه اذا كان مرادها اللام كما اذا كان مشابها الى الزمان واللام وانما انما الى
 ما انما في اللام ما وما المانع في قوله مررت ويصل حسن الوجه حكم قوله مررت
 ويصل حسن وجه العلم وحسن وجه العلم في قوله مررت ويصل حسن وجه العلم في قوله مررت
 حكم ما انما في المظهر سبيل ما في قوله مررت ويصل حسن وجه العلم في قوله مررت

الى العرف

مررت

مررت ويصل حسن وجه العلم وكذلك في قوله مررت ويصل حسن وجه العلم في قوله مررت
 واسما السبيل للمفعول غير المتعين من مثل الضميمة كما ذكر يعني انما السبيل
 والمفعول غير المتعين من غير ان يحرى الضميمة في الوجه المذكور وكل ما ذكرنا في الضميمة
 المشبه فهو خارج في اسم السبيل الا انهم في اسم المفعول الذي ليس له تعدي الى ان قوله ذلك
 زيد حاسن وجهه ومضروب وجهه ويقال سائر البطن وطالبه الوشاح وموقر الدار
 ومودع الخزام يجوز انما جاز في الضميمة والسبيل ان الضميمة والضميمة للذين
 تكررت بنما سبيل الضميمة المشبه انما جاز في اسم السبيل فاذا جاز في سبيل
 الضميمة المشبه باسم السبيل في ذلك فسمي اسم السبيل اجود وكذلك اسم المفعول
 وانما في اسم السبيل الا انهم في سبيل المفعول استعملوا كالمضمة المشبه من غير ذكر
 تلاميذ اسمهم من جهة ان الضميمة اذا استطاعت انما الاستعمال صارت في الوجه
 للوصف المتقدم على ما تقدم فمضمر الموصوف كانا كسبيل السبيل في مطلقه
 وان كان الحقيقة لمعلمته كذا في وجهه بالان الا انما في وجهه ان الضميمة
 لجسبيل اسم ولا يوضح ان الضميمة في قيام اسم فظهر الفرق بينهما لذلك
 اسم التفضيل ما استثنى من قول الموصوف زيادة على غيره وهو انما في قوله ان
 يعني انما في قوله انما استثنى من قول الموصوف زيادة على غيره وهو انما في قوله ان
 التام في قوله انما استثنى من قول الموصوف زيادة على غيره وهو انما في قوله ان
 السبيل وقوله المفعول مثل عين والوم واسفل واشهر لما فرغ من الضميمة
 المشبه ثم فيم الاسم بنما اسم التفضيل له ما استثنى من قول السبيل اسم السبيل
 واسم المفعول والضميمة المشبه واسم الزمان والكان واللام واسم التفضيل له
 الموصوف يرفع باسم الزمان والكان واللام فانه اذا كانت شقيقة من قول السبيل
 الموصوف لا يماثلت بصفات قوله زيادة على غيره في قوله الموصوف يرفع

للقسام

قلت في بعض النسخ من غير الشرحين من غير أو مشافا محمد بن الفضل النابض فاشح أنه حصل المقصود
 به وهو التقيد إلى الغير الذي قد ذكر عليه واستعمل الكلام كقولك زيد الأسير
 فاما معرفة تعريف العريف وهو لا يكون ممتدة إلا على النقص المكون فإذا عرفت
 العريف فهم العرف الذي فهم من علم الفضل في علمهم فاما أن لا يكون هو
 أن لا يقع من اثنين من العلم من من العلم أو الإضافة ولا من العلم والإضافة
 فلا يقال زيد الأسير من غير ولا زيد الأسير القدم ولا زيد الأسير من غير
 فانهما من الأجزاء من الإضافة كراهة من كان الفضل عليه وقد علم أن العلم بقوله لا علم
 بالعلم من غير ما معنى فاما ما كان معنى التعريف العلم بغير العرف الفضل على غير العرف
 عليه ومعنى نفسه على غير كذا فإذن ما يوافق في غير المعنى من الإضافة فضل
 باعتبار المعرفة وذلك لأننا نعلم أن العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير
 ما يستفاد به كماله بل هو جمع منها كمال الجمع من العرفين فالحاصل هو العلم بغير
 العلم من العلم والإضافة فإذن ما إذا استعمل العلم بغير العلم بغير العلم بغير
 به الإرادة على أن العرف إليه فلا بد من كون الإضافة علم الفضل علم الفضل المشتركة
 بين الجمع في المعنى الذي فهمه وتبين بالفضل لفظا أصلا كقولك زيد الأسير النابض
 فإن زيدا فضلا على غير الفضل إلى فضله فيكون هو مشترك لهم في الفضل
 وتبين فهم زيادة الفضل لأن كل مكان الفضل لفظا في جهة الفضل علم أي
 المضاف إليه أن كان فضلا على نفسه لا فضلا على المضاف إليه ومن علم المضاف
 إليه نفسه يعلم أن كان فضلا على غيره فضلا على الشيء على غيره فالحاصل أن
 الفضل إلى زيد الفضل علم العرفين الفضل عليه بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير
 الفضل إلى الوجه الذي ذكره بغير غير الوجه الذي علم عليهم وهو ذلك لأن الفضل
 حين ثبت أصل المعنى والإرادة فيه إذا الإرادة فرع جوب العلم والى ذلك طاق

الأصل جنتين

لا أصل جنتين استعماله باعتبارهما قولان زيدا ما العرف من فاما ما قولك
 فاما ما هو الحال الفضل في قولك فاعلموا الحال الفضل إلى العلم فاما ما
 الفضل في قوله من فضله في نفسه أصل النابض واحدة لصان العرف فضلا ومفضلا
 عليه وهو محال فإعلم أن نسبة الفضل إلى الأقسام نسبة الإضافة ونسبة إلى العرف
 نسبة أصل الفضل في العلم فاما ما كان المعنى فظهر أنباء ما هو في علمه وأصل
 الثاني من فضيل التي علم فيه فإذا صح وجب إضافة الفضل إلى ما هو بنفسه
 اشع يوسف العرف لأن العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير
 لأن إذا علمت أنه من نفسه من نفسه علمه الإضافة وإذا لم يكن من نفسه
 من جهة الإضافة لم يكن أن كان الفضل من أقال ما ليس هو نفسه والشيء الذي إلى
 الثاني من أصل إذا استعملت في زيادة مطلقه وأضاف الفاعل الفضل إلى
 المضاف إليهم كمن أضف إليهم مود العرفين التوضيح كما يضاف إلى الفضل في
 من حسن في نفسه ولا يشترط أن يكون الفضل مضافا إليهم لأن
 المعنى المضاف من كون مضافهم من فضله على قولنا من فضله من فضله
 لغيره إذا ليس العرفين من ذلك فقد ريادة على المضاف إليهم حتى يشترط أن يكون
 يوسف وإبراهيم الإخوة بل العرفين من فضله من فضله من فضله من فضله
 فضل على الثاني أن الفضل إلى ذاته من فضله علم فإعلم أن كان الفضل علم غيره
 فإعلم أن كان أسد اشع في نفسه من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله
 وقد علم من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله
 فاما ما كان كقولك من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله
 ولا بد من الفضل على أن بغيره من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله
 الفضل من كل طريق من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله من فضله

أصل

ليس في الفعل مثل لا اري كذا في السباع حين نظم واداء الفعل
 بالفعل الفصيل شبه بالفعل الحب وهذا الشبه انفعلي فمفعول
 الفصيل من الضميمة الشبه في اللفظ وفي العمل اما في اللفظ فله وجه حال الكبر
 لا شئ لا يصح واما في العمل فوجه لا يرفع فاعلا طائرا الا على وجه ضعف حكمها
 سبويه فيقال في ذلك اللفظ مررت رجل اكرم منه اوجه لا يرفع معنى مررت ورجل
 فابقه في الكرم اوجه فالتلخيص انما يرفع الظاهر ليقضاء من حيث كان
 في اصله لا يرفع ولا يصح وشبه الضميمة انما كان ذلك لضعف عن شبه الفعل هذا
 قول الخليل في قوله ان حال انما في مقدم عمل الفعل لان مقدم من اسم
 الفاعل واسم المفعول والضميمة المشبهة به فعل بجاء واما الفعل فليس له فعل بجاء
 في الرفع فلهذا كان الفعل في الظاهر على اي وجه كان لا يعمل في نحو مررت رجل اقبل
 منه اوجه ولا يرفع منه اوجه بل كان الفعل في نحو مررت على اي وجه كان لا يعمل
 اذا كان اصل الفصيل لشيء ويؤاى فعل الفصيل في المعنى ليسب عنه ذلك
 الشئ فظاهر مفضل باعتبار الاول في اعتبار من قوله اي الذي كان الفعل لم يحسب
 اللفظ على وجهه اي على من ذلك السبب اعتبار من اي غير الاول فلهذا
 تبادلت زجلا احسن في غيره الكمال في فيمن زيد فان احسن هو الذي لا يصح
 اللفظ ويؤاى المعنى شبه وهو الكمال فانه شبيه من الكمال الذي هو شبيه
 لما ليس بمفضل باعتبار الاول الذي هو مفضل زجلا على وجهه ان على مفضل الكمال
 غير اي في الاول في قوله فانه اذا ضعف عن الاشراف على الظاهر لان عند ضعف
 الاشراف يكون الفعل في المعنى انما في العار تبادلت زجلا احسن في غيره الكمال في
 في من في مفعول في ذلك الاشارة بارت زجلا الكمال في غيره ليس في من
 زجلا في اتيان الفعل فرفع الفعل في المعنى الفصيل على وجه لا يرفع المعنى من اسم الفاعل

فيه مع

وكان في هذا الفعل
 زجلا احسن في غيره الكمال

متى اذا وقع الالف واللام فانه كان ممنوع الفعل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه
 كما في قوله قد زجلا فيقال لكونه فانه كان ممنوعا لا يرفع فمفعول ما يرفع في
 مفعول الضميمة ما كان في السبع فاعطى الفعل بعد ان يرفع فلهذا كان الفعل الذي في
 اليه مفعول كذا في قوله فانه معناه بالفعل على وجهه ان في هذا مفعول العاقل الذي
 بعد ان كان له وجهه واخرون رفع الفعل على وجهه فانه لم يرفع احسن من انما في
 كان في قوله فانه يرفع الفعل من العاقل والمفعول الذي في احسن الذي في الرفع
 ما يرفع كذا في الكمال مشددا ومنه متعدي احسن فمفعول من احسن ومنه المتعدي
 الذي هو الكمال وهو مفعول الاحسن في ذلك فلهذا كان مفعول من احسن في احسن
 الى غير ذلك وانما في مفعول تبادلت زجلا احسن في غيره الكمال في
 من في مفعول ان المعنى على ما كان مفعول الضميمة في نحو مررت رجل اقبل
 من على ما ذكرنا في قوله فانه كان مفعول الاحسن في الاحسن على ما كان في
 ان يقدم ذكر العاقل في قوله تبادلت زجلا احسن في غيره الكمال في مفعول
 وجازت به المشقة ولم يكن في الفعل طائر من الفعل في قوله احسن
 فمفعول من احسن ان لم يكن طائر فهو مفعول زجلا على وجهه في قوله احسن
 وفي المشقة انما في مفعول الاحسن مفعول على اري كذا في السباع حين نظم واداء
 الفعل في كذا في مفعول الاحسن مفعول في قوله تبادلت زجلا احسن في غيره الكمال
 في قوله في السبع المشددا وهو قوله تبادلت زجلا احسن في غيره الكمال في قوله
 اري كذا في السباع اقبل ركب اوجه فاقول مفعول الذي في ذلك فاعلى في قوله
 فمفعول الكمال احسن فانه مفعول الاحسن في الاحسن على الاثر فانه المفعول في قوله
 شبه من اري كذا في السباع وانما مفعول العاقل الذي في اري كذا في السباع
 اوجه شبه من اري كذا في السباع وافعل فمفعول الذي في اري كذا في السباع

في هذا

بين آراء الافعال وتأويل الاسماء وتوجب اختصاصها بالافعال الماضية
 على زمان قبل زمانك حتى على الفصح مع غير متغير النوع المتعدي والوارد
 لما ذكره خواص الفعل اذ ان ذكر اسمائه الاولى التي ترتب عنها ما هو بها
 مبنى وما هو بها معرف وقد تم الماضي في الزمان حتى ذكر المضارع بحسب
 ترتيب الوجود ثم لشبه ذكر الامر فانه مبنى على المضارع فليسا فان كل ما حدث
 مسبوق بآراء
 نقول له كذا فتم الفعل الماضي والماضي المضارع قائم الامر ثانياً ما حوت
 الماضي لشبهه بآراءه القدر والمضارع بان نقول الوسط والامر لشبهه
 الامر فقولنا ما فعل على زمان في فعل في زمان يشتمل الافعال كلها
 قولنا على زمانك يخرج عنه المضارع والامر فان المضارع فعل في زمان
 زمان الحال والاستقبال الامر فعل في زمان الاستقبال وقوله الماضي
 أي الماضي المزدوج في الزمان اصل وضعه فان في زمان فام من يدقش ما بين
 في اللفظ وقوله زمانك ما من معنى فبانك اخذت ثم مررنا عن الزمان في زمان
 على ما بين زمانك فقام بالعين فبانك لو حذفت مجرداً عن الزمان فبان على ما بين
 وقد اعترض على هذا الجواب قلنا زمانك يطلق له ويراد به الان الحاضر
 الذي كنت فيه وانه موقر البهجة وانه موقر التسلط اي امر كان يكون
 مجرداً وادوارد العطف الجاني في الحد محل وايضا بما لا يكون موقر لانه ما دون
 الامر والجواب عن الاول ان قوله زمانك موضع للان الحاضر الذي كنت
 فيه والحال على الآخرين يظنون الجاني في الحال لا يجوز موضوع الزمان الحاضر
 الذي هو القدر المشترك من الحوادث والاطلاق على وجودها للقرينة في الحال
 عند اسمائه ومع الغريب وعن الثاني ان ما اراد به ما دل الفعل والغربة

يشبه

نقطة

الحسنة تقدم ذكر الفعل فلم يذكر المصنف خواص الفعل الماضي لا يفتقر الى غير ذكر
 خواص الفعل والحسن الماضي تأويل الاسماء كما انها معلقة بغير الفعل الموضوع
 اليه بغير ما كان كمن او غير متصرف كغيره ولم يلق الامر الاستعانة بها في الحال
 بخواص الفعل المضارع الاستعانة بها في المضارع بغير فعل ولا هنا كما في المضارع
 سكن الخيم فلو لم يمتنع الفعل فيه ساكن في الفعل في الافعال انما هي المضارع فلا تقا
 للكيفية في ذلك لان الافعال لم يطرأ عليها بيان يقتضي اللبس عند فعل الامر
 واجمع الكيفون انه قد افترق الافعال الى الاخرات كما افترقا الى ما كان اذا
 قلت لا اكل السكك وشرت اللبس في جوف الامر ان تدرج حيث ما على طالع
 اوم الخيخ منها ومن امورها وابتدع الامر ذلك انما اذا كانت شربت زيدا فقط الامر
 لم يدر في الامر ان لا يكون الامر اولاً اذا كانت لا شربت زيدا فقط الامر ان لا
 فما لا الذي اولاً في هذا اليه يجمع فانه لو سقط الامر ان في ان لا اكل السكك وشرت
 اللبس في الامر انما هو هذان الجواب وقوله الامر لان اللفظ في الامر ان في الامر
 في العطف والرفع على الضمير مكانه في الجاني لا يفسد ذلك قوله ان شربت زيدا فان
 العرب لا يرفع الامر للدوام كذا يرفع الامر تقدم كلام نقول شربت وكذا في اللفظ
 وكذا قوله لا شربت زيدا لان اللفظ في الامر انما يفسد لان اللفظ جرداً عن الزمان لا
 فن لم وما ناتي بغيره في الجوف وان سلم صحة ما ذكره بله ان كل الامر
 امس في الماضي ولا يلزم ان يكون استلزام الفعل على ما كان في الشيء استلزام الجاني في
 ان كان استلزام في العام ولا يلزم في الامر ان في في هذا الجاني في الامر ان الاسماء
 كلها بغير الاسماء الشبه للماضي الافعال كلها بغير الاسماء الشبه للماضي الافعال
 متبينة في الجاني في الامر ان كان في ذلك لان الاسماء متبينة في الامر في الامر
 ان كان في الامر فلا يلزم التباين ان كان في الامر ان كان في الامر ان كان في الامر

حيث

أوائل الحروف التي هي النسبة اليه حقيقة عند حرفة عن العرب واللام بالها فاعند
 حرفة عن العرب في قولك ان هذا الفعل مخلص الحال عند الكوفيين كان الذين
 وسوف الاستقبال عند البصريين ان المضارع مع اللام في الاشتراك
 الكوفيين ان اللام للماضي والحال ثابت فاحسنه قيل وقد بان الماكيد لا
 ينفي الاستقبال حجة البصريين ان اللام لو كان لها في الماضي معناه وسوف
 واللام باطل في الماضي مثله اما الملازمة فلا يجمع منها يلزم الجمع من السابقين
 على تقدير ان كان الحال وما يطلن اللام فمقوله يقال فسوف يخطئ
 ذلك فربما قد بان الشك منها محقق فندره فلا سوف يخطئ
 واستضعف هذا الرد ان اللام للماضي فوبات لطلبه بل لا يخطئ في الحرف
 قال الكوفي اللام للضم كانه قال فباله سوف يخطئ ذلك فربما قد بان
 هذا الاستشكال الصريح الذي انما هو ان زاد الاستقبال عند دخول اللام
 قال الله تعالى فان ذلك ليحكم بينهم يوم القيمة فليحدثن ان ذلك هو
 قوله وحرف المضارعة من حركات المضارعة فاصل حركات المضارعة
 الفعل لا بها الحذف الحركات فان من حركات المضارعة ايا فكلها
 وانما هم الراعي ان كان اضيف على اربعة حروف ان كان اصولا كلها
 بحرف خرج او بعضها رايه نحو اكرم وقطع هذه اقسام البناء بما يكون اضيف
 ثلثة حروف فالك اذا طفت في مضارع اضرب بضم الضم وفي مضارع ضرب
 كذلك لم يعل مضارع الخلق فوام الراء فيض مضارع الراء الضم اما الراء
 الخلق هو الاصل والراء في مضارع الاصل الاصل والفرع الفرع ولا الراء
 اقل فخطئ الضم للاصل اما واما الضم للماضي لانه الحذف للماضي الاصل
 لواعلى الحرف الضم ككر الفعل وقد اقر من هذا يتقدم اعراف من هذا المضارع

يسطبع

يسطبع فان حروف المضارعة فيما مضى مع ان الفعل اكثر من اربعة حروف
 بانها في الحقيقة اربعة فان له راء في المضارع واسطاع هو اطلاق في المضارع
 والسن على غير الصانع في الفعل على اربعة حروف في المضارع على انها في الحقيقة
 راء على ان الزم لم يثبت من اربعة الفعل مع ان الحرف على الراء في المضارع
 لم يثبت ولا يعرف من الفعل عن اذ السبيل ان يكون الماكيد ولا يثبت
 موت وامرانه رفع ونصب وجرم لا يعرف من الفعل غير المضارع
 اما عدم اعراب غير المضارع اعني الماضي والحاضر فلا ذكر ان الاصل الافعال
 البناء واما اعراب المضارع فقد اختلفوا فيه والى اخبار النصف انه اشبه
 الاسم من حيث الاشباع والخصيص فاعطى الاعراب قال ضلعت المشرك
 الحاني الذي يرضى الكلام على حرفة انما هو ما يرضى قبل التركيب الصغير والماضي
 والمضارع والمطاوعة والطلب هذا الصريح راء على حرفة في معانيه صيغة من علمه فلا
 حاجة الى الاعراب بالنسبة اليه والثاني من الضم مع التركيب فالتامة
 والمفعولية والاضافة وكون الفعل المضارع مأمورا او طاعة او معطوفا او مستأنفا
 فهذا الضم يعطى معانيه على صيغة واحدة فمعنى الى اعراب من بعضها من نصب
 والاسم والفعل المضارع شركان في قولك لا مع التركيب فاستمر في الاعراب لكن
 الاسم عند الثاني بعض ما يرضى له بعض ليس باعني عن الاعراب لان معانيه
 مقصورة على فعل فوالا اسم الاعراب واجبا لا محققا في الفعل المضارع ان
 كان التركيب يطر اليه معان يخاف الناس بعضها بعض فقد يعينه عن الاعراب
 فقد وانه مكانة محلا عن احصاء وتبع غير انما جعل له كذا من الضم مطلقا
 وعن الجمع منها وعن البناء ووجه مع استئناف الثاني في حرفة دليل على الاول
 واللفظ دليل على النسب فالرفع دليل على الاسمي والضم دليل على اسم موضع

من استعمال الدليل قال فاستدلوا بقرينة الآية قال للصفحة
 ثم ومنع اذا جرد عن التاميم والبارك في العلم من وادى منع اذا وقع مع التاميم
 لا بد اعتراضا شكلة ونجس الى القرب منها مثل قوله كان وبقوم واوشك
 يحيى واشياهما واذا عرف حمزة ومنع ولم يرد عليه اسكال ومنصب ان
 فاذا نفي بال فندوة بعد حتى لا يمكن كلام المحرر وانما والواو او
 من ان لا يقع فعل المضارع شرعى في نصبه وقدمه على الجان لان اثر الناصب بعد
 واثر الجان على ما هو جدي سابق على العيني من الناصب فله ثم اضره بضمه والعقل
 المضارع ينصب بعد عشر حرف فارتفع بها نصبه بغيرها ولا يمكن ان
 في نصب بعض هذه الحروف بغيرها خلاف سبيل في نصبه بها ينصب الفعل بعد ما
 في حاشية خصوصه لانه من حروف المحرر حتى لا يمكن كلام المحرر ولنه من حروف
 العطف وهي الزاء والواو والفاء فان مثل ان ارد ان ليس له وان هو مواد في
 بعد الفعل مفعولة من التثنية ولست به من مثل على ان يستقيم وان لم يعمد والى مع
 بها الظرف والوجهان ان اذا انكر الحروف الناصبة مفعولة قبل الناصبة
 بغيرها وانما ان لا يماضوع بها في ما يخالق فاما على مثل ان لا عسى ان اعلم
 ان ان لما فعل مع كذا يجره فاقبل ان الجعل كذا بها شبهة لان الشدة على
 ومعى لما للفظ لان الحرف في كل واحد منهما مفعولة ولا اعتبار بحصيف النوع في الناصبة
 للام وقد ضعف عن الشائير فلو ان يوم الزمان والى فاعلم ان اصابه حذاف
 وما المعنى لان الجمل قد وقع في اول المحرر ولذلك نقفان على غير مفعول
 وحمزة من جمل انما استعمل في المفعولة لانه انما ومعى فلك عنه بالاسماء ما عليه بها
 وهو مفعولة الجمل لما فيها قوله ان عيسى قال ليس لي حركه وقوله ولا هو انما
 ليس به الحذف واعلم ان اذ وقع بعد المضارع قد نصبه محذوف قد نصبه محذوف من

بما انما فيها يتم بشرط الاجتماع فيها فلم يخلو من قوله تعالى ان شاء الله ان يوتى بهم وقوله
تعالى يردون الى ربهم ان شاء الله تعالى من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون
المعنى من القصة صحة الاقبال الدائم على الشدة والجزالة ان كان في الاسم الفعل
المضارع في النسب الحق النسب والقابل للسلطان المانع واما ان فيها فاما كان
اذا كان في الماضي لم يخلو من قوله تعالى ان شاء الله تعالى ان يوتى بهم وقوله
تعالى يردون الى ربهم ان شاء الله تعالى من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون
نفس الفعل المضارع في الماضي في النسب الحق النسب والقابل للسلطان المانع واما ان فيها فاما كان
فلما كان في الماضي لم يخلو من قوله تعالى ان شاء الله تعالى ان يوتى بهم وقوله
تعالى يردون الى ربهم ان شاء الله تعالى من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون
وحسبوا انهم لم يكونوا من الذين اوتوا به من قبلهم فاما ان فيها فاما كان
الناسم لان النسب لا يستلزم القصة والواقع المستلزم لعدم القطع الحسن
الماضي للم لا سبب للناسم العلم بغير الحصة فانها لا تصحق فينا العلم في الماضي
فمنهم من يقول انهم لم يكونوا من الذين اوتوا به من قبلهم فاما ان فيها فاما كان
ما فالوجه يستقيم معنى الحق المستقيم وهو ان لا في الاستقبال بقوله تعالى
ما ذا الا ان تقاتلوا فاما ان فيها فاما كان
كتاب بالبركة والقد ما فيه فاما ان فيها فاما كان
الان لم يخلو من قوله تعالى ان شاء الله تعالى من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون
اما فيها فاما كان ان شاء الله تعالى من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون
بالرابع المضارع فاما ان فيها فاما كان
دعت بعد الواو والفاء والواو
فيها فاما كان ان شاء الله تعالى من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون
ما كان ان شاء الله تعالى من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون من حيث لا يبالون

ومنه قوله تعالى وتعالى على ما كان قبل المسمى للمفعول من الألف واللام من غير
 لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 المسمى للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 المسمى للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 عليه وسلم في بعض العزوات لناخذ مضافكم وصرف من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 يجوز ما بها الفعل بعد ما شاء وقد جاء في التبعيد
 من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 كل نفس وأما قوله تعالى في الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 لا الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 حرف القابل وأقيم للمفعول مقامه فكرهوا إلى الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 فربما ساء من لهم لا تستأذوا فاذ دخلت على من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 أكثر والأكثر من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 فليزوا من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 فلا تصف على السكون ما يكف فقالوا كفى ذلك الذي هو الظلمة من الفعل
 وفي قوله تعالى في الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 لا تروا هذا ولا تلتفتوا وهي أيلة على الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 أو المسك بعبارة الفعل من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 كمراد وقد يجب فعل المسك قال إذا ما من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 ولا يكون لأن الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 تعالى وتعالى من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 فدخل على الفعل مسيعة الأولى ومسيعة الثانية وتسميان شرطا وحرمانا

كانا مضافين

كانا مضافين من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 بجر فبدأ ببدء أشرف في الكلمات التي بجر فملن حيث كل الجازة لا يفسد بها جازاة
 شيء ليس وكل الشرط لا يفسد بها الشرط وكلها جازة لذلك أيضا سميت جازات
 الجازة أيضا وحروف الجازة أيضا تسمى الجازة والاسم في اللغتين يقع
 على الاسم والفعل والحرف وكل الجازة تسمى الجازة والاسم في اللغتين يقع
 على مذهب سيبويه وقولنا إلى أنه هو الجازة والاسم باعدها والاسم نفسه
 إلى طرف وإلى طرف والطرف إلى طرف وهو إذا دعي إلى طرف كان
 وهو جازة إلى وإلى غير الطرف أعداها وكل الجازة تسمى الجازة والاسم في اللغتين يقع
 يعني تسمية الجازة الأولى وتسمية الثانية أي وقف الثانية على الأولى وتسمى
 الجازة الأولى شرطا والثانية جازة وهو ما دعي الجازة إلى الجازة الأولى في ذلك
 الشرط الجازة لما كانا بالخلق حصول أمر هو الجازة يحصل بالشرط
 أقصى الخلق المذكور في حليتها على الشرط والجازة عدم الثبوت استعماله فليس حصول
 الثابت على شيء حاصل كان ذلك الشيء أولا فاقضى ذلك أن يكون الجازة حليتين
 لأن الجازة الإسمية والاسم في الثبوت وذلك أن الجازة إلى الجازة الأولى في ذلك
 لما ذكره ما ذكره من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 اسمية وذلك لأن الباع لا يفسد بها الاسم ولا كان في الجازة الأولى في ذلك
 المشف وكل الجازة لا يفسد بها الشرط ما كان في الجازة الأولى في ذلك
 مشافا على المشف من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير لنصرف على التمام الذي للمفعول من الألف واللام من غير
 كان كل الشرط والجازة تسمى الجازة والاسم في اللغتين يقع
 الله تعالى بأن يرد ما في أنفسكم أو يحفظكم بما سبكم به الله ليرحمكم وإذا كنتم
 لكن ذهب فليست إلى الشرط مجزوم بكل الجازة والجازة مجزوم بكل الجازة وتسمى

والاشياء وانما يجب دخول الماء في الجزاء بعد زيارته في الشرط في القسمين المسحوق
 كالزيت والشمع والجل الاسمين والفضة المصنوعة والمصنوع المصنوع على
 الاستقبال في الشرط وذلك لان الماء عليه عرف الحال كذا ليس في قسمي وان
 لعنه زيارته في الشرط اما ليس فلكيها في الحال واما في الشرط ما عني
 معنى الزمان فيخرجها معاني معنى الزمان ان لم يزل ان ليس في الحال كقوله تعالى قل
 ان كنتم تحبون الله فايعنوني فقله تعالى فان علمتموهن من زمان لا يخرجون فقله تعالى
 فان كنتم تحبون الله فاعنوني فان الشرط لا يشر له فيه وقد اجاز في قوله تعالى
 الحمد للاسمية في الشرع واشتد من فعل الحسان الله يشكرنا واكثر للابد
 وقال المروان من فعل الجزاء الرحمن يشكره واجاز الحسان في قوله تعالى في غير
 ضرور المشرق فقله تعالى ان شرقت فقد شرقت ارجله وقوله تعالى ان كان في شك
 من قبل جدك فقله تعالى ومن منع من الاسلام فينا فلن ينزل منه وقوله تعالى
 فان عاصيهم فستعذبهم في ذلك فقله تعالى فينا في ما عاصيهم الله فستعذبهم
 احرار وقوله تعالى ايها الذين امنوا من يريدكم من ذنبه فسوف الى الله تقوم وقوله
 تعالى ان يزلنا فاعنونا ولا اولاد فقله تعالى ان يرضي فان قيل في قوله
 يجب دخول الماء في الجملة الاسمية اذا كانت في قوله تعالى واذا ما علمتموه فستعذبهم
 فقله تعالى اذا ما علمتموه فقله تعالى فانها جملة اسمية في قوله تعالى في قوله
 غيرنا ليعت ان اذا في الاثنين المتعدي بين ايكم للشرط في اسمها لحد الزمان
 كقوله تعالى والليل اذ اعشى فاما قوله تعالى واذا اسلى عليهم اما في انيات ما كان فيهم
 يجوز ان يكون لحد الزمان كقوله تعالى والليل اذ اعشى فاما قوله تعالى والليل اذ اعشى
 عليهم اما في انيات ما كان فيهم يجوز ان يكون لحد الزمان كقوله تعالى والليل اذ اعشى
 مجدوف كقوله تعالى ما كان فيهم كقوله تعالى فان لم تعلموهم ايكم لم يشركون

فانه يكون في قسمي موقوف كانه قيا والله انكم لم تشركوا به شيئا ولا تقسم لا يكون
 للشرط فلا يرد مقتضى قوله ان يرضي على الاخيرين وقوله انكم لم تشركوا به شيئا ولا تقسم
 لا يكون جوابا للشرط فلا يرد مقتضى قوله ان يرضي على الاخيرين وقوله انكم لم تشركوا به شيئا ولا تقسم
 جملة اسمية وقيل ان الشرط اذا كان في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 القاء فيها فقله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 موضع القاء كقوله وان ينصهم منه بما قد ساءلهم اذ اقام في قنطين وقوله تعالى
 ثم اذ ادعاهم دعوه من الارض انهم يخرجون واما انهم اذ اقام القاء في قوله تعالى
 القاء في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 جواب الشرط ثلثة المفعول والآراء واذا علم ان قوله القاء صحت في الشرط المستفاد
 من قوله الشرط المستفاد من قوله الشرط لانهم قد علموا ان قوله ان يقول ان ضرب
 زيدا الضربة وان ضرب عمر الضربة فلو انما هو المقصود على الوجه الذي في الاطلاق
 في القول فاعلم ان اسم شامل للجمع وضموا يعني ان الحاصل المقصود ما وقع الاختصاص
 غير الحاصل في قوله ان من ضرب عمر الضربة وذلك لكونه في قوله ما ادخلت فيها ما
 اذ يرضي فانها ما التاكيد فصار ما فاذا زلت الاول والحين في الاصل وقيل
 ان اسماءه معي كقوله وقفع فاعلم ان اسماءه في قوله ان يرضي فقله تعالى في قوله تعالى
 له بها ما يقع اصل ثم جرى في ذلك في قوله واين شالله بها ما ساير من قوله ليعلمها فانما
 في ذلك موضعين في قوله لا يجازي بان غير تاكيدها بل لا بد من الاسم فقله تعالى في قوله تعالى
 الاسماء لكون الحسنة ما تقع من انما الفعل لان الدعاء اوقع وتوقع الاسم في قوله تعالى
 والزم وانهم ساءلوا في قوله تعالى ما عاصيهم الله فستعذبهم ايكم لم يشركون
 فستعذبهم مع ما عاصيهم الله فستعذبهم ايكم لم يشركون فستعذبهم ايكم لم يشركون
 ان تصور ما القاء بعد ان ضرب العير في قوله تعالى فستعذبهم ايكم لم يشركون

[illegible]

في السبعة كما في الجرم الامم ايت احد السبعين الفعل الصريح في شئ في
 الثاني ما مضى من ان الجملة المستقلة لا يطفئ على مجرد الفعل بل على شئ في ذلك
 ان لم يأتى كرمات في الثاني ان جملة فعلية مستقلة على الفعل في الثاني ايت
 به خبر انفعول بعد الثاني على معنى السبعة على معنى استتبع قبل ان الوتران
 مستقيمان بمران مما يوشيه ذلك الاول في جوار الجرم والرفع قال الله تعالى
 يسئل الله فلا هادي له ولا وزير وقدرى حرمنا وفعانا بجرم على العطف على موضع ولا
 يادى له وضع العطف على الموضع اذا قصد كاشح على النظم فيكون الميثاق بينهما في السبعة
 ومن قرأ فيهم بالرفع كان على وجهين احدهما ان قصد الى عطف الجملة بما هي حالة لا اعتبار
 عطف به في الفعل في موضع الجرم المقدم فعل ذلك كما ان السبعة في السبعة
 ويجوز ان يكون اعتبارا للموضع ذلك لا على شئ في السبعة ومن عطفه كما ذكر في الثاني قال
 تعالى فان تولوا استدلوا بما غيركم ثم لا يكونوا السالكين وقال تعالى فان تولوا فاستدلوا
 بآياتهم الا اذا لم يجدوا فيهم من يثبتهون وقال تعالى فاستدلوا بما غيركم ثم لا يكونوا السالكين
 قريب ما صدق في ان من السالحين فقال اراكم اول من يدين في جرم
 ذمعي فاذيب جاني واما واثاق جاني هذا التحليل اليه شبهه ببله على ان
 موضع الفعل جرم عطف لا اتي على الموضع كان قوله تعالى فلا يادى له ويدتهم وهذا
 شائع فيهم ثم شاع بما هو اعم منه في التقرير وهو قوله
 بل الى ان استمدرك ما مضى في السابق شيئا اذا كان جانا اي كجرو الثاني
 لان الاول في عطفه اليه ثانيا في ذلك جرموا الثاني لان الاول كان الجرم كرم
 فاما جرمهم والفرق بينهما هو ان الاول عطف في موضع الجرم لانه لم يطفئ
 فاصيد فلا كان جرموا الثاني في موضع غير موضع الجرم وهو قوله استمدرك ما مضى في
 شاع فيهم في تقديره فيهم موجودا لذلك كان الاول في جوار الثاني في جوار

ثانيا الامر في صيغة طلب بها الفعلين في الجواب مضاف حرف المضارعة فيكم آخره
 لما فرغ من الفعل المضارع واغتراب من الرفع والنسب اذ ان ترك الامر في صيغة
 الامر عند المحو يورط في طلب ما ياتي على ذلك الفعلين على ما علمنا لو كان محالما
 او سكا او فاما واما المحو في الاصول في الاصول في صيغة الامر بما ياتي على الطلب
 مطلقا بل يجوز ان يكون في صيغة وخصوصه بهذا الثاني في صيغة الامر لطلب
 ولا يفي بصيغة الامر في اصطلاح المحو في الاصول غير ذلك وان كان العار
 من الامر متعددة في صيغة خصوصه ومنها تستعمل في الامر في غير ذلك
 اول ان يطلق عليها صيغة الامر ولا يكون الا للماضي دون الغاي في الكلام لانهم لو
 جعلوا للغاي والمك مع الماضي في الماضي فلم تعرف هل الماسور مما ط
 او غاي فان قيل في الماضي بالماضي دون الغاي في الماضي في الماضي في الماضي
 السبعة للغاي او المك في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي
 محال في الماضي فان وقع الامر في السبعة اليه واذا قيل جعلها في الامر في غير
 اللبس كان جعلها في الامر في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي
 او في الجرم اذ ارف ذلك فعول الجرم المذكور في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي
 صيغة الامر في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر
 جرم في غير صيغة الامر في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر
 لانه ليس في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر
 في قوله تعالى في ذلك فاعرفوا ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في صيغة في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر
 في قوله تعالى في ذلك فاعرفوا ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في صيغة في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر
 في قوله تعالى في ذلك فاعرفوا ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في صيغة في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر
 في قوله تعالى في ذلك فاعرفوا ان الله لا يهدي القوم الظالمين في قوله في صيغة في شئ الامر في قوله في صيغة في شئ الامر

لواقتضت نفيه لأم الأثر وذلك لأنهم قد علموا من قبل أن الأثر مقدور وبذلك
يستقيم لأن حرف المضارعة هو عليه الإعراب فإذا التفتي تحت إعراب الإعراب كما
أن الأثر إذا التفتي سبب الإعراب وجب انفراد لا يقال أن حرف المضارعة
مقدور لأن التفتي حرف المضارعة من حلة قبضة الكلمة كالتم في اسم الفاعل فكلا
لا يستقيم تقدير اللم ذلك لا يستقيم تقدير حرف المضارعة ولما علموا معاملة
المعزوم وجب أن يقال ضرب الإسكان فلم يحذف الياء ولم يحذف الواو والخس
بمرفع الالف فاصير يا واصير يا معزوم التزم فان كان ياء ساكنة ليس ياء
زوت همة وصل مضموته أن كان هذه مضموته مكسورة فمساواة مثل انزل اضرب اللم
فان كان راءيا مفتوحة مقطوعة بزمان يشير إلى كونه ياء نال اللم
أدخلت حرف المضارعة فان كان ما بعد ياء حرفا مفتوحا لم يستفهم من الهمزة
للمعجمة على أي وجه كان من ضمير أو فعل ففعل في مخرج صحيح وفي فتح صحيح
وفي نافع خادع وكذا في فرائع ما كان حرف المضارعة متحركا كان ما بعده ساكنا
فلا يعلو ما كان راءيا أو لا فان لم يكن راءيا زوت همة وصل التوصل إلى اللفظ
السكان مضموته أن كان بعد الساكن ضمة أو فتحة أو كسرة على تقدير أن حرف المضارعة
وعلى الحقيقة الانبعاث على تقدير أن حرف المضارعة مكسورة فانه إذا كان ما بعده الساكن
مضموما وجي الحيرة مضموته التفتي المضارع المكسر نحو اضرب وفتح الهمزة مكسورة كان
نحو اضرب مفتوحا فادخلى حرف المضارعة مضموته انفتح اللبس وحذف الحيرة بسبب الانبعاث
نحو انزل زوت همة وصل مكسورة فمساواة أي فاسوى ما كان بعد الساكن الضمة
سواء كان ما بعده الساكن الفتح أو الكسرة وذلك لأنهم لما فتحوا الهمزة فكان ما بعده الساكن
الفتح لا التفتي الماضى الماضى الماضى فاعلم أن المضارع المكسر ولو ضموا فاعلم أن ما بعده الساكن
الفتح لا التفتي مضارع ماضى فاعلم أن المضارع المكسر ولو ضموا فاعلم أن ما بعده الساكن

هذا هو اللفظ الساتر
هذا هو اللفظ الساتر
هذا هو اللفظ الساتر
هذا هو اللفظ الساتر
هذا هو اللفظ الساتر

الكسر لا التفتي إلا من الرافع في نحو اضرب وأضربوا الهمزة فان كان ما بعده الساكن الكسر
لا التفتي الماضى الماضى الماضى فاعلم أن المضارع المكسر ولو ضموا فاعلم أن ما بعده الساكن
إذا كان ما بعده حرف المضارعة ساكنا وليس المضارع راءيا فان كان ما بعده حرف المضارعة
ساكنا والمضارع راءيا وجي همة مفتوحة مقطوعة نحو علم ورسول فاعلم أن الهمزة الماضى
أرسل جي الحيرة المدونة من المضارع لا يفاء الموصلة نحو ما وذلك لأن أصل الفعل
في يرسيل اللم وأرسل كما يقول مخرج يجرخ لأن حرف المضارعة في حرف الماضى
أدخلت حرف المضارعة فبحسب أن أصل الفعل ورسول اللم وأرسل فاعلم أن ما بعده حرف المضارعة
المضارع لأن من حلة المضارع ما هو المكسر نحو أرسل فاعلم أن أصله اللم وأرسل فاعلم أن ما بعده حرف المضارعة
الجمع همة من حلة المضارع فاعلم أن أصله اللم وأرسل فاعلم أن ما بعده حرف المضارعة
فلا حذف حرف المضارعة قبلها ضيغة الهمزة لأن موجب حذف هذه الهمزة فوجبت
الأيان الحيرة المدونة اجراء للكلمة على أصلها مع أنهم لو لم يردوا لاقتضى أن يردوا ياء
فيها لأنهم لو كسر والالتفات الياء في نحو اضرب لأنهم حينئذ يكون الهمزة من اضرب
اضرب فلا يبق إلا من اضرب أو من ضرب ولا وجه للتميم لما تقدم والى ذلك يدل على أنهم
أما أنما يهون الحيرة والالتفات الياء في نحو اضرب فاعلم أن ما بعده حرف المضارعة
فان لم يكن بعد حرف المضارعة ساكنا لكان لو كان الأيوان بالعرش النطق بالسكان
لم يكن الأيوان في ذلك معنى فاذ الهمزة مضموته اضرب الفاعل المضاف سواء كان حرفا
أو فاعلا حرفيا فاعلم أن الهمزة على المضارع والمضارع على ضيغة كقولك لعل الفاعل
ليضرب للشرب لا يضرب ولما لم يرضى طلب للشرب زدوا لا يضرب اللم
فلم يسم فاعلم ما هو ما يضاف فاعلم أن ما يضاف أوله وكبر ما قبل آخره وضم الثالث
مع همة الوصل والالف مع الواو حرف اللبس في مثل العين الأصغر مثل وضع وطال
الواو ومثله باب الخير والنعيد دون استيخروا فاعلم أن ما بعده حرف المضارعة

فأمرني فراء وليس سائس فلا يستعمل غيره الا يقتضيه استعمال البعاض وقد اشتهر
 نافع ويخبر برأيه في كل احد الاستعمالين اذ قال ان قيل من يشبهه والحق
 فاذا استعمل من حرف جرم يحكم بقدر حرف آخر واذا استعمل مع حرف جرم يحكم بآراء
 حرف آخر نحو شكوته وشكوته وشكوته له وما لا بد من حرف آخر فهو لازم ولا
 يتميز المعرف من اللام بالمعنى والبطون بل البطون قد يحملان في واحد هاتين الاز
 غير متعين كسواءه فاستعملت في شبيهه وذات في شبيهه وذات في وادته وتم
 به وشبهه واشتقت منه واسطعته وقدرت عليه ورجوته وطعته ونعتته
 واموتت عنه وهذا القريب الذي ذكره صليح السهل ليس بغير تمام بل هو المعبر
 لم يمت تمامه لاجب القول بحدوث ما جازي الى بيد حرف جرم فترتب به يفتني الى الابد
 فاما قوله لا يتميز المعرف من اللام بالمعنى والبطون فكلام خارج عن سبب الاستئناس
 فان كان الفعل جردا ولم يشعنا انما هو اعتبار معناه وتوقف بمقله على معنى كذا
 يتميز المعرف من اللام بالمعنى والبطون وما هذا الكلام الا مثل ما يقال ان الشيء لا يتميز
 عن غيره كما هو مبين له واما قوله قال البطون قد يحملان معنى فاجدها في سبب الاخر من حيث
 فترتب فان هذه البطون لم يرد فيه واعلم انه يجوز اعتبار المعنى فلا يمكن ان يكون
 مترادفا لما جازي فاجدها في سببه عرف والاخر يشبهه والاشبهه التي ذكرها في هذا الباب
 شبيه ما والحق انما يشبهه بالانسان الايمان اذا اعتدلت لا غير مترادف السيد
 فانه انما يندى الى ما يشبهه معنى الاقار والاشرف ويمتد بكن معناه شأرا
 الاخيرين فانه اذا عاين الى ما يشبهه معنى الاقار يكون معناه غيبه قال
 صليح الكشاف الايمان افعال من الايمان يقال ائمنه فائمنه ثم يقال ائمنه اذا
 صدقه وحققته اسم الكريه والمخالفة فاما يندى به الاقار فلهذه معنى اقار وارت
 ذلك الذي قال المشيخان الذهول من مترادفين في شبيهه وذات في شبيهه مترادف

ثم قال

ثم قال صليح السهل في تأنيده المعرف ان قيل به كان الضمير او هاء
 او ياء او باطراد وانما صليح منه اسم مفعول تام باطراد نحو ساقته وحجته
 فاردته ورجوته فهو مصدق محبوب ومترادف من هذا علم ان قال معديلا لارد
 نحو قوله فهو مفعول وله قصد هذا الاثران من ذوات ذوات وبعث وبعث
 واموتت لم يستغن عن الحرف كقولك ذواته وذات في ذواته وذات في ذواته وذات
 عنه فهو مفعول عنه وموتت فيه ومطلع فيه وموتت عنه فلا يندى ان يتوحد
 المفعول لما لا يلح صا اي مقتضى الحرف من صلاحيته لا ارضاه وعدم تقدير
 كالم بالمايم المعرفي واذ اثنان اللام هو الضمير الى حرف آخر فليعلم ان
 الاصل ان لا يحدف حرف آخر فان في حذفه وكرفه طبع وان لم يحدف لم
 يقتر عليه من الذي كثر فوام دخلت الاداء المسند ونحو ذلك فاس
 على هذا دخلت المدرايت وغير ذلك من الامثلة ومن الضمير في على
 السماع توجد مكنه وهذه السام ومطر الهاء السام فلا يفسد على من الاناء
 والفعال يكون جوازا باصل معناه من غير معنى تراشه وفيه كان متعديا
 لا باس معناه بل ان يراد على السام الفعل في الضمير في المعنى متوقفا على
 على ان يترك في ان في ال والضمير بهن الوجه استبان للمعنى المسو
 وحرف كل من هذه اللفظ غير المعرف في ضمير متعديا والمعرف لا مفعول له
 فيضمير متعديا الى مفعول لا يلهي انما في الضمير فان الفاعلها يكون الضمير
 وغيره فالى الضمير في التي يكون الوجه الاخرى لك قولك زيد ولا يحب ذلك
 بعيدة ولما اذا كان متعديا الضمير كان الضمير في التي اذا طفت في ذواته
 اذمت يراها متعديا المعرف يندى الى كل لانها افادت الضمير مع تمام المعنى
 الاول فاضله فالضمير لا يعمل الا بمتعلق هو ضمير متعديا وبعث في الضمير انصبي

قيل

المعنى قصد البالي النوع لا يثبت الفعل الثاني في الثاني ليس ينزل في المعنى ولا يقصصنا
لأنه قول الفعل الثاني في الثاني لم يكن مقصداً ما يترتبة له وإنما ما شاع له كمن كان سداً ما يترتبة
كأنه يترتب له خصوصاً ما وجهه الذي هو الخبر الثاني في الخبر الأول وهو قوله تعالى
فصح وهو مقصود من ذلك قولك قلت زيد سليل من ثمان أنا أغر زيداً فاجتهد الواقع بعد
القول بهذا الخبر الثاني كالفعل الثاني في الثاني من باب إنسان ولم يترتب ثان قيل فمتى لك
أن يحكي سليل محل المصدر فكيف يأتى مع زيد القول فإن أتى مع زيد القول فمما فيه الحكمة في قوله
زيداً ولم يجل ذلك أنه ليس من قبل ما وقع موقع المصدر يجب بانه إنما يحكي ما وقع
بعد القول في جملة أنه يبين ما رواه نفس اللفظ فصار ماضيه زيدا إلى معنى الحكمة إنما أراد
به لفظ هذا اللفظ وهو من ذلك كان كما لا يخفى أنه إذا استعمل معنى القول المعنى
جاء على هذا النحو فقول استعمل زيداً مطلقاً منصوباً فكذلك ما وقع من القول الثاني
والأول بعد ما وقع الخبر الثاني والخبر الأول كزيداً وما لا يخفى من اللفظ ما كان ذلك
أخرى معنى القول المراد به المعنى بعد أن صدق الحكمة في قوله العيون معولاً ما رواه الثاني
على سبيل المناجعة فإن قيل فالمنع أن يكون إنما كالم يكون مطلقاً في العلم
يكون معولاً على الحقيقة فالحجاب أن الإلهام هو تفسير العيون ما لا يتعلق بالعلم
ليس علماً وإنما هو معلوم متعلق بالعلم كأن يقول العرب ليس ضرباً بل هو متعرب
متعلق بالعرب فيصل من الإلهام الذي يفسر العيون ما لا في تفسير ذلك العيون لم يتعلق الخبر
أي بالعلوم من يكون الإلهام متعلقاً بالعلم والخبر الثاني يتعلق بالعلم فيجمع في
العلم والأمران اللذان يتعلق بهما العلم ثلثات الإلهام تكون معولاً على الحقيقة وإنما
الإلهام والخبر الثاني في الإلهام في نسبة شيء إلى شيء وليس نسبة شيء إلى شيء
من يتعلق الخبر بخلاف ما ذكر من العلوم فانه متعلق بالعلم لا نفس العلم وذلك لأن
الحديث مع قولك والخبر مع الخبر ليس متعلق بالعلم بل هو هو وإنما بالعلوم ما يقع

أما ليس العلم وأما هو متعلق العلم بقية الفرض في الحقيقة وقد ثبت بأن كل كان الصدد
في إثبات الإلهام لا العلم وحصل منه على الغير متعلق بمن صار ذلك العلم مع العلم
الذي هو العلم متعلقا لا بمتعلق كلان الصدد في إثبات واجرت الإثبات والاختار
لا الثبات والغير وحصل منه بناء وحسن في الغير متعلق بمن صار ذلك الغير مع العلم لا بالعلم
غير الجزاء أو مطلقات لا بآيات واجرت تلك في إثبات العلم في الحقيقة لا بآيات
أجمع متعلقين على الحقيقة ليست أن يحصل من آيات واجرت بأقضية الغير متعلق
الجزء من العلم بغير الغير من بناء وحصل من الغير والآن ما حصل من العلم والغير بغير العلم
وتعلق البناء والغير المتعلق بالغير متعلق بالغير يمكن منه ذلك أن يكون
وتعلق آيات واجرت بغير العلم المتعلق الذي هو مع خلاف العلم فأن حصل منه في
الغير من غير العلم الذي هو العلم وأما العلم من غير العلم في الغير من غير العلم
بينما الثالث أن يكون في الغير متعلق في الغير المتعلق في الغير المتعلق في الغير
الغير متعلق في الغير متعلق في الغير المتعلق في الغير المتعلق في الغير المتعلق في الغير
الآن في مثل ذلك إذا أدى العلم إلى الغير من غير العلم والآن ما حصل من العلم والغير
مع استقاسه من غير العلم ولا استقاسه من الغير من غير العلم في الغير
في الإقبال ذات الغير من غير العلم أن جعل الغير متعلق في الغير المتعلق في الغير
به وأما حسن ذلك فيكون كما هو في الغير من غير العلم في الغير المتعلق في الغير
الآن فالأكثر لا يتسع فيه العلم من الإقبال ما يتعدى إلى الغير منه بناء العلم
أن الإقبال للغير إلى الغير متعلق في الغير المتعلق في الغير المتعلق في الغير
الآن في الثالث يقول الحق رد كما هو في الغير من غير العلم في الغير المتعلق في الغير
من غير العلم في الغير المتعلق في الغير المتعلق في الغير المتعلق في الغير المتعلق في الغير
الآن في الثالث يكفر في غير العلم في الغير من غير العلم في الغير المتعلق في الغير

متا تاع لا تنافي المعنى متعولاً وتمازيت عند ذكر احد هاذك الآخر لانها في المعنى
 كالمشتركة والفرق كما انه لا بد للشيء من غير والجزء من شئ او كذا لك هذا انما متعول
 اعطيت لانه لا رابط بينهما فلم يلزم من كذا صفة هاذك الآخر افعال العلوب
 طنت وصفت وطنت وزعت وذلك وقصرت وتصل ط الكمال لا سيما لبيان ما هي
 منسوبة اليها لما فرغ من المعنى في غير المعنى ثم فرغ في افعال العلوب فلهذا
 على الافعال الناقصة فانها اكر ما يدعى من الافعال فادخل في النقصية بها ووجه تسميتها
 بافعال العلوب طائر لان من الافعال افعال افعال العلوب وهي سبعة ثمة
 منها لبيان ان الجملة التي تفضل عليها من مرتين في طنت وصفت وطنت
 ففاض منها لبيان انها من افعال ان تكون تفضل وتفضل وتفضل وتفضل وتفضل
 انها من مرتين في طنت وزعت وقصرت وهذه الافعال تفضل ط الكمال لا سيما
 الجملة من المشدود لبيان ان الجملة غنة من علم اظن او غير ذلك ان الجملة لا تفضل
 من نسبة من جزئها وذلك النسبة قد يكون من علم وقد يكون من طين فاذا اصدت
 بيان ان النسبة عن علم طنت فاذا اصدت بيان ان النسبة عن طين طنت
 وتكون تفضل ان النسبة التي من طرفي الجملة عن تفضل عن تفضل عن تفضل
 تفضل ان النسبة عن طين منسوبة لكونها متساوية في افعال كل منسوبة
 فكشوت وتفضل وتفضل على الافعال من الجملة النقصية لان افعال كل منسوبة
 فان قيل الفعل قد يفضل على الفعل الذي يفضي اليه ففضل على الجملة النسبية
 قلت وتفضل والفعلة من فاعل ان تاذق بعد الفعل في مكانه تاذق من
 اللفظ فاذا انما يسم نفسه لفظه ام كمن فعله بل ان يكون فعله اذا انما يذوقه الذي
 وتفضل وتفضل انها اذا ذكر احد هاذك الآخر بخلاف ما اعطيت ومنها
 انه مجرد في اللفظ اذا اوتشت او اخرجت لا يستغنى لكونه لا مائة اعطيت

مثل فطنت فاعلم انما يوافق انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 انه مجرد في اللفظ غير وحيث انه مجرد في اللفظ فاعلم انما يوافق انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 مثل طنت فاعلم انما يوافق انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 بعضا فاعلم انما يوافق انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 انه اذا ذكر احد المفعولين لهما فلا بد من ذكر المفعول الآخر ولا يجوز ذلك احد المفعولين
 وذلك الآخر على سبيل الاختصار انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 طنت فاعلم انما يوافق انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 بل لا بد من الجزاء الذي على انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 طنت الفاعل بخلاف ما اعطيت فانه مجرد في اللفظ فاعلم انما يوافق انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 اعطيت فانما النسبة لافعال العلوب باسناد الاختصار على احد مفعوليها لبيان
 مفعول هذا الباعث المعنى بدل من كذا لا سيما الاختصار في المشدود او على المراد
 كالا يسمع قطع المشدود عن المشدود كالمشدد وكذا لا مفعول انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 العلوب بخلاف ما اعطيت وكشوت فان مفعولها ليس استغنى الله وتفضل
 ليس استغنى الله بخلاف ما اعطيت فلهذا لا بد من الاختصار على افعالها ولا احد هاذك
 الآخر وانما الاختصار على افعال العلوب فاعلم انما يوافق انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 المشدود المحرك للاختصار على احد مفعوليها فاعلم انما يوافق انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 والمفردات فلا تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 من الاختصار والاختصار ان الاختصار كمن المفعول فيه لفظا مقدر انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 الاختصار على المفعول لفظا كمن المفعول فيه لفظا مقدر انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 المفعول في المفعول لفظا كمن المفعول فيه لفظا مقدر انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت
 انما تطلق حرف الاستفهام والتثنية واللام مثل طنت

فيه فثبت ما بينه وبين الانشراح انه لا يجوز حذفه اقصارا او ثباتا وذهب اكر النحوي الى
انه يجوز ثباتا وذهب طائفة منهم الى ان الحذف في طينته في ما في مقابها وانشاعه
في طينته واني مقابها تحت الاول ان افعال القلب قد جرى مجرى القسم
وتعبر بها مجرى مجرى جواب القسم لان العرب تلتابا بما تلتقى والقسم قال الله تعالى
وطبقوا السلم من محض فاجري من مجرى فاجري كانه قال والله من محض وكلا تلتقى
القسم دون جواب فكذلك لا يستغنى عن الافعال عن مقولاتها وهذا ليس بصحيح
لان العرب لا تسمى هذه الافعال معنى القسم على الرغم من جسد عزمها مع هذه
الافعال ولا تسمى معنى القسم فيجوز حذفها اذا لم ينع من جودها لم ينع من جودها
وذلك لان المانع من الحذف نقص معنى القسم في موضع حذفه والام ان
كل كلام ينسب على القاريه فان لم يوجد ما يدل على ان الكلام اذا انشأ طينته كمن ينشأ
لان الافعال لا يخلو من الطين فثبت ما انشأ بقوله طينته ان وقع من غير ان
قلت قلت كان غير مفيد لانه معلوم ان الافعال لا يخلو من علم اذا لم يثبتها
بالضرورة وهو غير صحيح بل الصريح انه يجوز حذف مقابها افعال القلب ثباتا
فيجوز حذف مقابها لمعقولين انما كان الكلام اذا انشأ جاء على ما فيه فادرك
اول ما اذا قال تعالى طينته انما اراد ان وقع منه علم ما لم يكن العلم اذ جعله على خلاف
ذلك غير مفيد فالصريح انه يجوز حذف المقولتين في طينته واني مقابها ما في العلم
تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون وقابل تعالى عند علم العرب فيجوز حذف مقابها
من شمع على فورا غير مقبول طينته في انما انشأ على افعال المقولتين والحق
عنه ان ذلك اشارته الى العلم المدلول عليه بطينته فليكون مقابها اول المقولتين
معدونان ثم ان انما انشأ اذا انشأ ذكر ما يقع ان يكون مقبولين
تقول تعالى طينته زيدا ما يقع طينته في ان طينته اني تلتابا ما اذا

اشترط ان يكون من طينته محذوف من ان يكون مقولته في المعنى ثباتا فثبت
المقاب من ثم وجم بعضهم ان ذلك اشارته الى المقولتين ثباتا وجوز ثباته
لما كان عبارة عن المقولتين كجواز ثباته ذلك وقيل ان ذلك وقع في موضع
الحذف فكذلك ههنا وهذا على هذا فان مقول انشأت والمقابلة وما يقع بعد
القول ليس من مقبليات الانباء والقول فانما هو ان انشأ القول بغيره
ولكن على وجهين الفصل الاول ان قولك زيدا مطلق فرفع مقبوس من
الانباء وقولك زيدا مطلق فرفع مقبوس من القول وطائفة من مقبوسين
وانما وقعت صورة على صورت الجملة لكن النوع المحذوف من انشأ القول
لا يكون الا كذلك بل ان الجملة من مقبوسين النوع المحذوف من المقبوس من المقبوس
مقصد زيدا فادام على المقبوسية جاء المقصد فيه مقصد افعول انشأته
الانباء وانما انشأ ذلك معنى الانباء وليس مقبولا طينته وحسب ذلك
فانه من متعلقة ومفعوله ان تعلق الشيء على صفة فادام على مقبوسها ما بعد
جملة انشأته الى صفة كقول العرب طينته عليها والاطالفة وضعه ولا يستقيم
ان يقال ان المقبوسية الصفة والاداء جمعا انما عن ذلك كما مضى
فانك اوتفت الطين على الجملة بلفظ واحد على ان الاول وظل في ذلك
الصفة ولولا ذلك الجملة مفصلة ولست معنى بها الحذف وان يظنون كمال الوجه
ان يذكر مقبوسه اخرى كقولها الحذف هذا الجذر فظهر بذلك ان ذلك ان طينته
ذلك لا يستقيم حمله مفعولا لا يثبت ولا يعرف فيجب حمله مقصدرا
وقبول طينته اذا جعلته مكان تلك فيكون المفعول ان انشأ مقبوسين
ويكون مفصلة كالطرف لسان مكان الطين لا على ان انشأ المقولتين كقول
تنت في الدار والقرى بينهما ان اذا انشأ مقبوسين في الدار والقرى

فصل في بيان اذا تقدم على الاستفهام على الفعلين نحو قلت زيدا
او من هو اخبرني عن العاقل مستطاع عليه بلا مانع ونحو دفعه لانه الذي
بعد الاستفهام شيء اصدق ايجز كانه في غير الاستفهام والاستفهام مثل
عليه وهو نظير وان ان افعال لا تقع في ذلك واجد هذا الاستفهام لا يقع في ذلك
كان من افعال الضمير النوع المفعول به والفاعل الذي في ذلك وفيه واقع بعد
قال المصنف التعلق بخصوص افعال الغلب دون ما في الافعال وسببه
مع التعلق بالانذار ما تقدم من انها جملة مستقلة دخل عليها ما منع من عمل
الاول بها فاستفهام ذكرها مقطوعة عن افعال الغلب فيها وليس لتعلق
من طاعات الافعال هذا المعنى حتى يستقيم تعليلها كما ان لم يستقم الفاعل
لغواب ذلك المعنى في سببه مع الاستفهام في المخدرة لا يفعلون ما ذكرناه
وفي المخدرة الى وادان المقصود علمت جواب ذلك في هذا التعليل مع العلم
دون غيره فذلك لم تعلق الافعال الغلوب بفعل وانظر بالفاء تفكيد
تعلق قوله فاعلم فانظر في ما اذا امر من اقم تفكر واما يصالحكم من خذ ما
ان غصون لا تعلق من غير افعال الغلوب المستعمل في هذا القول هو قوله
لان السؤال بسبب من استنبات العلم فانما جرى في السبب قوله تعالى فاعلم
اما من الذي قد عرفت لما في ان يجوز ان تعلق بآية مني اضر وان لم يكن
من افعال الغلوب يكون في ذلك من افعالها سبب من استنبات العلم
واستدل بقول العرب اما ترى اي ذوق فيها وهذا ليس صحيحا لاجل ان
يكون في معنى كانه قال اما انما اي ذوق فيها قال صاحب التمهيد
وعلى اصناف الاستفهام نظير العين اضر نحو قوله تعالى فليست بها الذي
قوله تعالى فليست بها سبب من يملك المفعول وعلى اصناف الاستفهام ما

واضحا نحو تسبوك لقي قاتلا واما نحو ليلتي ايم ليلتي علا واما زولتي
يلقي بالواضحة ولم يقارنها ونحو في ذلك قوله تعالى ثم لست من كل شعبة
انهم اشد على الذين عياضة الاية عنده عذرة انما في عذرة عياضة تبارك وتعالى
فلي لا يفتدكم والصدق يحمل على الصدق فيه قول الشاعر
ومن اثم الناس من اثم وزجرك من اي اثم الا عاصد والحمد لله المخلص
في موضع نصب اسقاط حرف الجر ان تعدي نحو طيطلا بالاذن طاسا في موضع مفعول
ان تعدي للمفعول واحد نحو فاعلم انهم بعدوا في هذا الى ان افعال التثنية والتثنية
سند المفعول نحو فلي تعلق بالاشد او بالاول من التثنية في هذا ان تعدي الى
واحد نحو فلي تعلق به وان افعال التثنية في قوله تبارك وتعالى في موضع المفعول الذي
ان تعدي الفعل لاثنين في هذا الاول يعلق به الالف وهو من جنس افعال
الغلوب ان يجوز ان يكون فاعلا ومفعولا ضمير شي واحد مثل علمني فاعلم الى العود
والرجعة ووعدك فلي تعلق بالاول فاعلم الى الامكان لقطع انما استغنى عنه
قوله عاظة وضع الله عنها الفاعل لا مانع من قول الله صلى الله عليه وسلم وما ان
من افعال الا الا الاسود ان قد عرفت سبب التثنية في هذا معنى اضر وهذا
مختلف عما في الافعال لانه لا يقع فيه من ضمير الفاعل والمفعول شي في هذا افعال
في غير افعال في ذلك من الضمير المفعول العطف من مضى الى ان الضمير هو الذي ضرب
فصل في ضرب فلك وقد ضرب فلكه واما افعال المفعول لفظ الضمير في غير افعال
الغلوب لانه مقرر بحسب الجادة ان فعل الفاعل لا يخلق فلكه واما سبب من
فعل الفاعل في ضرب فلكه لست الى ما في افعال ما في لفظ الضمير الضمير
المفعول واما افعال في ذلك بخلاف افعال الغلوب فانها ليس بها فاعل
لان افعالها افعال فلكه واما افعالها فانها افعالها لان افعالها

في معنى مري

فلا من افعال العلوب وهو علمت وطفت ورايت ودرت لما يقرر ان تعدي
الافعال انما كان اعتبارا بها فاعلم ان هذه الافعال انما تعدي الى مفعولين
ان معناها يقتضي متشوا وسواء اليه فاذا استعمل بعضها على معنى المتشوا لا يقتضي
الاستعلاء واذا وحسب ان يكون ما تعدي الى احد فطنت على انها لا يقتضي
الاستعلاء واذا افوحسب ان يكون ما تعدي الى مفعول واحد علمت الشيء بمعنى عرفته
في نفسه لا يقتضي الاستعلاء واذا افوحسب ان يكون ما تعدي الى مفعولين لا واحد
ورأت معنى انصت لا يقتضي الاستعلاء واذا افوحسب ان يكون هذا الوجه متعدي الى واحد
وودعت الصلة بمعنى انصت الى مفعول واحد فان قلت نعم بمعنى اذاع بمعنى
راى لا يقتضي الاستعلاء واذا اما بنفسه او خرج حيز فلا يحدى به الاعتقاد
بعد الاعتقاد الى مفعول فلا وجه لاستعلاءه مما يكون له معنى اخر تعدي الى احد
الحبب بان المراد ان افعاله ما معنى ان تعدي الى مفعول واحد كقولهم فلا من
افعال العلوب وراى وان كان معنى آخر تعدي الى مفعول واحد كقولهم استمع
افعال العلوب فان قيل فعل هذا ينبغي ان يستثنى اصار ايت لا بمعنى انصت او صرت
ايستثنى من افعال العلوب الحبب بانها وان كانت للاسناد فاعلم بانها لا تامة بل خرج
من معنى العلم وراى اذا ودرت الصلة بمعنى انصت فانما تعدي الى مفعول واحد
وقد تمة الا ان معنى انصت على مفعول واحد وانما تعدي الى مفعول واحد
كذلك نعم معنى كملت مع نعمت التي في الدار اعلم ان ايت يستعمل استعمال
طنت وادخله ان يكون تعدي الى مفعول واحد التي معنى علمت ما سمعت على طنت
لما كبرت في طنته وانما كبرت عن ان ذلك ما صرت منها يقال كبرت في الاستعلاء وراى
عمره افعاله وان عى في راجع اساو يولود الاستعلاء فانه متى يولود ما مطلق
وانما عمدة افعاله وان عى مفعول عمر مطلقا بمعنى طنت فان فعل القول اذا كان مستعلاء

فوقها اس افعال

فلا من افعال العلوب وهو علمت وطفت ورايت ودرت لما يقرر ان تعدي
الافعال انما كان اعتبارا بها فاعلم ان هذه الافعال انما تعدي الى مفعولين
ان معناها يقتضي متشوا وسواء اليه فاذا استعمل بعضها على معنى المتشوا لا يقتضي
الاستعلاء واذا وحسب ان يكون ما تعدي الى احد فطنت على انها لا يقتضي
الاستعلاء واذا افوحسب ان يكون ما تعدي الى مفعول واحد علمت الشيء بمعنى عرفته
في نفسه لا يقتضي الاستعلاء واذا افوحسب ان يكون ما تعدي الى مفعولين لا واحد
ورأت معنى انصت لا يقتضي الاستعلاء واذا افوحسب ان يكون هذا الوجه متعدي الى واحد
وودعت الصلة بمعنى انصت الى مفعول واحد فان قلت نعم بمعنى اذاع بمعنى
راى لا يقتضي الاستعلاء واذا اما بنفسه او خرج حيز فلا يحدى به الاعتقاد
بعد الاعتقاد الى مفعول فلا وجه لاستعلاءه مما يكون له معنى اخر تعدي الى احد
الحبب بان المراد ان افعاله ما معنى ان تعدي الى مفعول واحد كقولهم فلا من
افعال العلوب وراى وان كان معنى آخر تعدي الى مفعول واحد كقولهم استمع
افعال العلوب فان قيل فعل هذا ينبغي ان يستثنى اصار ايت لا بمعنى انصت او صرت
ايستثنى من افعال العلوب الحبب بانها وان كانت للاسناد فاعلم بانها لا تامة بل خرج
من معنى العلم وراى اذا ودرت الصلة بمعنى انصت فانما تعدي الى مفعول واحد
وقد تمة الا ان معنى انصت على مفعول واحد وانما تعدي الى مفعول واحد
كذلك نعم معنى كملت مع نعمت التي في الدار اعلم ان ايت يستعمل استعمال
طنت وادخله ان يكون تعدي الى مفعول واحد التي معنى علمت ما سمعت على طنت
لما كبرت في طنته وانما كبرت عن ان ذلك ما صرت منها يقال كبرت في الاستعلاء وراى
عمره افعاله وان عى في راجع اساو يولود الاستعلاء فانه متى يولود ما مطلق
وانما عمدة افعاله وان عى مفعول عمر مطلقا بمعنى طنت فان فعل القول اذا كان مستعلاء

في معنى مري

العلماء بالمتفقين عليه جرى مجرى الظن في اللغة الضعيفة وسرع ما تقدم من العلم
انما كانت الجملة بعد ان ذكر ما يظن على كونه ما قبل الظن ومعنى ما كان منها وقع متبع
بمعنى لا ينبغي ان يكون مكانه بل على قول الجمهور ان معنى الظن شاع ولا يقدر يقال ما لا
في من المسئلة وتسمى بغير زبدان مطلقا بمعنى ما اعتقدوا ما انظروا ولو كان معنى الظن
ان يصح الاستعظام بها ما انظروا ولا الخواتم بما يكون في قولنا وهو سليم يخلون ابنت
امع مثل غنيت في علمه لما رآه مطلقا عن كونه العلم والحيث ان في قوله مجازة في مسئلة
انما ذكرها في اذ لم نقول على ما في المعنى الا انما في انما نحن انما ذكرها لما كان
نرايا لا يقال الضلوع في المطلق في تقدم الفرق بينهما في ان مطلق القول ليس
تطابق الحسبان ان مطلق الحسبان مفعول به محقق بمراد المفعول به اعطيت زيدا
ذرها ومطلق القول في المعنى هو القول وانما يكون في خصوصية اذ في خاصية قولنا
مطلقا واشرك ان كما نرى ان القولين الثاني والثالث في انما وانما مطلقا
كقائل بطل وليس ذلك فاذن ضعف صحت القولين في باب تلك وقوى صحت القولين
في ابائنا وقوى الاستعظام المردود لما كان الامر الذي الحكماء مفعول انما صاحب
التسليم في انما القولين المستصحب بالظن المصحح كما تكو
تركنا اخرا ما نرى ما احاط به حتى لم يتاخر ما انما اذا قد كانت انما
فقد انما المفعول على القولين هذا وخبر كما يقول باطن في محال استعظام انما انما
متقدمة الى مفعول ما بعد في الاثر لا ربه فالاول ان يكون معنى تلك في المعاطاة ومعنى
تسعة ومعنى لا ومعنى ما ومعنى كيم ومعنى حفظ والثاني ان يكون معنى ما ومعنى كل
ومن الخواتم حيا الطينة على لا بمعنى خيب ومن الخواتم حيا الطينة في الاعتقاد
ومن الخواتم حيا الطينة حيا المعطاة كما لا يقال وجعلوا الملكة الذين هم عباد
الرجل انما انما انما في غير غير الى النضير وغير الى معنى اوصد كونه تعالى جعل

العلماء

المتفقين

وزاح وما لا يوافق وما في وما أشك وما دام وليس قد جاء ما جات يا حلت وقد
 كما هذا واستعمل ط على ان كان فعل ما قبله الاسم وغير لان المعنى ثابت حصول الثابتين
 على معنى ما ذكره من ان جعل ما بعده وعين ان يكون ذلك الشيء قدوم ذكره يكون
 المعنى ان يكون ذلك على قدر حلية المضاف كالوكان مما جات الى غرضه وط
 منه لذلك ثلث ما جات بفتح المعنى في الفعل على قدر الحاجة اليه ان
 جعلت باللامية بان جاء ضمير يعود عليها وضع للاختراع عنه بالحاجة هوام
 من كانت تلك المعنى انه لاجل من شيء الى فتدور من كانه قال الشيخ حلت
 باعتبار حلية وقد وثقتها العيني في قدوت ضمير الشفرة لقيمة يقولون زيفت
 شفرة حتى قدرت كانه اي عادت وقد انشأ على السهل ما زال ما في وما
 رام المترادفين لها ما قال المترادفان لما المترادفين ما في معنى ما في ومن ما رام
 بمعنى ما جات في معنى ما جات ودام وفي معنى ان عرسا لا كساد الفوت
 تفرقها الامن عن استعرا والقر وفي شواهد استعمالها قول الشاعر
 لا في تحت شجرة الحب ما دام فلا تحسبه ذرا عواء وقال آخر
 اذا زنت من لا يرم شيئا وان فقد انعت في رويك المرم
 قال ابن جني و زاد الكوفون في افعال هذا الباب مروت اذ لم يرد
 افعال المعنى ان يكون مرم كان كقولك زنت هذا الام صحتها ان كان هذا الامر
 صحتها عندى هذا ليس ليل لان المرو هنا بما زكاة قال ترحا طرى هذا الامر
 صحتها وصحتها ان ذلك على ذلك استعرا فزيف المنصوب فعرا اذا لان يكون
 المنصوب فعرا من الصفات التي تورد بها القطع فنصب اذ لان جعل مضمند
 كقولك مروت زيد السكين مروت الشحام وذلك ان الكوفون في الافعال
 النافضة للفعل المذكور لان مروت ليس من الكرم وان كرمته كرمته العاقل فحلوا

الكره

الكرم والعاطف واشتالته شئصة على ان افعال الفعل المكون هذا الصلة
 فيه لا يقال ان كون الاسم المنصوب بلامين المفعول لا يقال لو كان لا
 لم يلزم الانسان بولا ما تقول وت تابع لادم نحو انا العنصر فان العنصر
 تابع لادم القام وكذا الحقوا المضاف للنافثة انه الانسان في مخر هذا وادنا
 وجعلوا اذ انتم ما وقد لاسم القرب وقا لمخرن واخبروا بك قدوت
 هذا وادنا ما لم يلزم ان المشار اليه يرد ولو كان يرا بندا و يخر لم يقال ذلك
 الا لئلا يخل ان المشار اليه يرد لان اخر انما يكون محولا عند الحاشية وحيد
 يكون بعيدا وما يوضح ذلك في افعال هذا الفعل شيئا الا ترى انهم لم يرد ان قيل
 الما لم ين ان المشار اليه عليها واما اذ كان بينهما فمخران بها شح وفيه السقم
 لان هذا الاسم فلا يرد وان يكون موضع من الاعراب وعلى الوجه الذي هو اليه لا
 موضع لمن الاعراب وما يرد على ان ما جات انه لو كان في السبع من كلامه
 مخره وما اصاب من الاغنان هو مخره مخره يرا انه القام لا لطف اليه لانهم لم يرد
 بالفتن ان ائت هذا الذي كان هذا الباب ما ذكره المصنف والجمهور على
 انها لم يفرخ ابن الفيل بان افعال الضمير المرفوعة بها وانصال له والساكنه ما يند
 وذهبت بقولهم انما يفرخ انما يفرخ على معنى غير انما يفرخ لغير الجذر الذي بدأ
 ليس له لا يفرخ معناه يفرخ كرسطان وقد يفرخ من افعال الاعمال والامس
 قد ذلت له على انما يفرخ لانها لا يفرخ لها ولا يفرخ ولا يفرخ ولا يفرخ
 الافعال و هذا الوجه فيه ما ذكره لا يفرخ لها ولا يفرخ ولا يفرخ ولا يفرخ
 ما يفرخ من الصور يفرخ من الفعل يفرخ من الفعل يفرخ من الفعل يفرخ من الفعل
 وقد لم يفرخ من الفعل يفرخ من الفعل يفرخ من الفعل يفرخ من الفعل يفرخ من الفعل
 صفة من فعل يفرخ من الفعل يفرخ من الفعل يفرخ من الفعل يفرخ من الفعل

نحو

والأسماء فيها الضعيف لفظ الكثرة في الآو والبري ذلك على أن ليس فعل الحاقق إلا
 النسائية بها مع الوقت ليست المرأة وسبقوا لها مع الذكر فليس في النسائية
 وكذا الحاقق الضار الذي عنه هو ليس النسوة أو له هو من اللفظة النسائية أي على اللفظ
 والآخر لا يملكوا بالمرحوم مينا بغير الماشدوم ولفظ ذلك الضعيف في أنها حصل للفاعل
 يجب مفعلي ذلك الفعل على اثباته أو في المصروف أو ما فيها أو ما في خصوصية المفعول
 وليس في اسمها ونسب الباني وليس في ما كان له وكان اسمي اسم كان في مكان
 فإن كان المفعول صار قول اسم صار وكرامه وأما النسوة التي كان اعتبارا
 بانه مفعول ومخلوفاً ولا ليس بها لكان لا يبرأ عنها وقد يضاف الشيء إلى الشيء الذي
 ملائمة فلم يبق لولا مثل ضرب يد عمر اسم وتصير فاعل ومفعول لغو في اسم
 في أسماء متعلقاتها في الإعراب فخلوة الاسم والآخر لمتعلقات الفعل المماثلة المكونة
 ما خلا فالأسماء وغير علم أنهم قصدوا إلى هذا النوع من الإضمار وإيضاحه في النوع والمنسوب
 وإنما ليس في النوع والمنسوب من ذلك مضمون جرت مفعول في الحقيقة وليس
 مضمون كان ذلك ولما كان في الإضمار من الإضمار من الإضمار على المفعول لم تقسم بها
 المضمون إنما إليه سميت أقضية خلاف غيرها من الإضمار لأنها لو اقتصر على مفعولها كان مستقلاً
 ولم يكن أقضية ومثال الاسم والآخر في الإضمار النسائية مثل حال المستند والآخر قال
 الاسم كمال المستند ومثال الآخر كمال المستند في المثالين أن شاء الله عز وجل المستند
 ويكون في شرطه يكون الآخر مفعولاً في النسائية والشرط الذي مضى على فعله نقص
 نادراً من فعله المفعول ولا يكون مفعولاً في الإضمار وقولاً في حال
 يكون في الإضمار معاً وفي الكتاب المسمى كان اسم كان جار فاعل المفعول
 الذي هو مفعول الاسم يكون ومثال المستند في الإضمار في المثالين أن شاء الله عز وجل
 في خلاف ما جاء به وهو وضع المعرفة ونسب الكثر في كل ما انفردت المعرفة لكان في شرط

وقد بين لب القليل الذي شنع عليه من قوله المسمى كان اسم كان جار
 وجبه كونه من هذا النسل أن الاستفهام الواقع بعد المسمى بقدر الفعل من
 كان على اسم كان لا يبرأ الاستفهام الفعل أي وإذا قصد بالفعل فاعل كان
 على لفظ المعرفة المستند كان فيجب أن يكون الفعل ما كان على استوفيين مع قصد
 الالتيات الآخر فمعلومه بقدره كان في مينا وخر ما مفعول وفعل من الناس
 أن وضع الاستفهام أن الضمير في كان ضمير على ضمير الكثرة وهذا هو المعرفة كان
 من هذا الباب لولا وهذا هو مسمى ما كان في لفظ ما كان في كان إذا كان مستقلاً
 ولم يقدح الاسم جار مجازي القياس كونه ضمير كونه فاعل ليس على اسم كان في
 قال الذي من فيه أن كونه الاستفهام والآخر مفعول ما كانت بكران في ضمير القول كونه
 فذلكا كونه المفعول ما كان كونه الاسم كونه والآخر مفعول مسمى أن كونه المحرمين
 من مفعول ولم يبق الضمير معرفة المسمى بل الاسم كان فعل فاعل ما كان مفعول وشاوب
 مفعول كان في مفعول المسمى في قوله على اسم كان فعل فاعل كان في لفظ الناس
 وهو عين الكثرة وليس مثل ذلك كان فعل الناس هذا ما لا يشك فيه في الجواب
 فإن تعللوا في أن ضمير الكثرة كونه أو معرفة لم تعللوا في ضمير مفعول المعرفة ولما
 اختلاف من المعرفة لجهة إلى ما يتعين مدلوله وجوداً أمراً أي فيه كان فذلكا هناك
 بالإجماع ضرت وتعلق أن المعرفة راجعة إلى ما يتعين مدلوله وجوداً أمراً أي فيه كان
 وهو راجع ولو لأن الضمير في حكم المعرفة لم يتبع وجوهه مستنداً ووجهه كونه كونه أن
 مدلولها كونه من كونه عليه وإذا كان المدلول لأن وإذا كان الأول كونه وبذلكا كان الباني
 يكون إذا التزم والذكر باعتبار الباني لا باعتبار الالتماس وجه من على ما عليه
 ذلك إذا قلت ما كان فعل معرفة فاعله في خبره ليست شائعة شائعة على فاعله
 الباني فاعله والذي من ذلك أن يكون على فعل فاعله كونه في الجواب لا في خبره

من غير اني لا تحصى المعنى فاذا كان معناها المعنى في كل ما يطبق بها المعنى صار المعنى
 اسفل المعنى فاذا اتى المعنى في جمل الالفاظ فصار المعنى للالفاظ وكان المعنى في
 المعنى مقصودا في اعادة الالفاظ وانه ما اتى في استمر لانه اذا ثبت ولم يتغير
 استمر وهو المقصود معناها بخلاف مجرد معنى الثبوت فانه لا يلزم منه الاستمرار
 واكمل ان الشئ كاحمل من معنى الاستمرار مستقيم بخلاف الثبوت مطلقا واذا
 كان معناها استمرار ثبوتها لم يلزم ان يكون اجزاءها بالاجزاء فلا يجوز ان يقال ما
 زال وهذا لا محالة لان الاستمرار لا يقع بشرط التعريف ان يكون في كل شئ
 بقدر في كل شئ من الالفاظ ما زال الالفاظ ثم لو سلم انها كون بعد الالفاظ
 لو كان كون المعنى متغيرا واذا كان متغيرا بالكون بعد الالفاظ فما هو
 ما زال لان ما زال الالفاظ والكون للثبوت في كل شئ في كل زمان واين
 وهو محال في كل زمان في كل زمان

فما وجدنا من الالفاظ على الحسنة او ترى بها لدا قفرا
 فانه اوقع الالفاظ لا يصلح انما فيه لانه اوقع بعد الذي حرمانك فاذا لم يجر
 كان لا يلا محالة انه اقدر لان ما زال الالفاظ اوقع بعد الالفاظ وفيها وقع
 بعد استمر الالفاظ والى انما اعجز الالفاظ على الحسنة يكون المعنى مستمر
 على الحسنة كما قال ما بينك مناهية ثم استثنى مناهية بعد ان كل اسمها وخبرها
 ومناهية قال استثنى من الالفاظ عامة بعد ان اي ما ينفي كما على الحسنة اي
 الالفاظ والى الالفاظ في كل ما من الالفاظ الا في حال كمالها مناهية فاعمل
 لها راية يكون مثل قولنا لا يزال زيد حيا ما الالفاظ في كل ما يكون الالفاظ
 يعني زال الالفاظ في كل ما بعد قيد المعنى ما على الحسنة منقول بعد الالفاظ
 والاستمرار مفرغ كما هو كذا كما ان هذا القيد يرفع من وجهين

ايضا انه استثناء والاستثناء المرفوع فلان انما قلت
 المرفوع انما يكون المستثنى منه مقدرا واساقطه وهذا انما يثبت للمستثنى منه بقدره
 لانه مستثنى من الالفاظ المستقيمة في الحسنة لان القيد ما بينك
 في جميع الالفاظ الا في حال الالفاظ وكان المستثنى منه مقدرا بقدره وذلك ان المعنى
 في الاستثناء المرفوع وانما هو ضعيف من جهة ان ما يليها طرف متناهي فيكون مثل
 قولك زيد قائم في الدار وهو ضعيف وقيل الاداء وعلى الذكور على الحسنة مطلقا
 بما عدا ما على معنى ان انما هو على الحسنة بمعنى من المعاني في الارض كقولهم منة منهم
 جميع وما على الارض والاهانة والاداء كما هو قولهم على كل الالفاظ الالهة وعلى من
 الالفاظ مناهية ما عرف المعنى قال امرؤ القيس في حسان قال يا بني ما بينك
 اي لا يزال وقال امرؤ القيس فقلت لما قاله امرؤ القيس في حسان اي لا يجرى وقال
 فقلت سمع ما عرفت بها لدا معنى كونه اي لا ينفك وفي السرايل الله فمستمر كونه
 اي لا يزال فذكر يوسف قال سلبك السرايل وعرفه الفضل من السرايل
 والى كذا الشاعر سألني راشت بعدكم شيا اشكاكم هذه الالفاظ اراد قلني
 ما زالت بعدكم وقلت معنى ايبت وهو انما عرفت ومن الفصل من الثاني والمعنى
 في هذا الباب قول الآخر ولا اراها زال على المعنى في راحة ونحوها
 اراد تاراما لا يزال وقد يقع في قولنا ما انما الذي كقول الشاعر
 صاح شير ولا ذل ذاك الموت فقيته شلالا ميسر والدعاء كذا في الآخر
 ولا زال يلا لغير ما لك الذنوب وزال لا يكون انما اذا كان مناهية زال لانا
 قال الذي كونه مناهية زال في قولنا لا يزال معنى قولنا لا يزال الذي كونه مناهية
 في كل ما معنى قولنا ويرج معنى هبت انما لانه وقدره فقام مرج الحسنة بالجميع
 فاما ان راد بها معنى كذا انما يحكي الغرافية عن الالفاظ في النار الطفاها

وتتم انك ان يكون طواف ذلك الحائط وقصر فضله والاشهر من الاعمال
 مشرف ان يستعمل منه تاسع ومصارع وامر قائم فاعل ومقدرا الا ان الامر لا ياتي
 صوغه من ملار تلك التي لا يلائمها ما لها منها وما دام التوفيق امر
 بمن يتوب خيرا لفاعله ومن ثم ليعالج الكلام لانه لم يوف
 امر بمن يتوب خيرا لفاعله فعلم التوفيق امر يريد الامر بما ينبغي فاذم من فعله
 به وقوله بمن يتوب خيرا لفاعله ما يحسنه فاذم فاعله بما يكون له ما كان له
 توفيق لمن يتوب ذلك الفعل لفاعله فاذم فاعله بما قد توفيقا فافعا
 تعبت الاكرام بمن يتوب ليعتاد منسوبا الى الخاطي فاعله الذي غير عن
 شارة الاعمال التي هي ما اطرفه ومن ثم اي من اجل ان ما قام لتوفيق لمن
 يتوب خيرا لفاعله ليعالج الى ان يشفع كلام لانه لم يوف له كما ينبغي فيه لان التوفيق
 فيه ما فعل فيه فعل متكرر واذا كان ذلك مقبول فيه وجعل من مفعول متكرر
 ان يشفع لم يكن الطرف فضلا اذا الطرف لا يكون اجزى الى الجلاء فاعله من كلام من
 جلاء استمعه او فعله لفظا او تفهنا اكثر من الفضلات وليس لي مضمون
 الجلاء جلا فاعله لفظا ليس لي مضمون الجلاء جلا هذا هو مفعول الجلاء من
 وتزداد بعضهم الى ان لا يفي طلفا جلا كان او غيره فاذم فاعله ليس به عالم
 فعلا الاكثر فعلا يحصل من الضمة منفعلة عن الفاعل لفظا ولا يفتد في ذلك
 فلم مشرف ما دام وليس لي يستعمل من مصارع وامر قائم فاعل ومقدرا
 قال الله تعالى الا انهم ليس مشرف فاعله وهذا ان يكون الدواب مشروفا عنهم الله
 قال ضلعت السبل الى العرج وفي وافتك ودام وليس في ذرا
 متساوية في عدم على مشددا من مفرد استنفها في نحو كيف زيد وان عروا واصفات
 الى مفرد استنفها في عدم من يدر وصار متساوية لغير النسبة في عدم الرجل

على مبتدأ خبره

هذا

على مبتدأ خبره

والأولى أن يستعمل في الفعل كانه مستغنى عن أنتم قلها كقولنا نحن أن
 يخرج من ذلك الله تعالى وعني أن كرهوا شيئا وهو خيركم وفي الاستعمال منزلة
 قرب معقبا للإعقاب على الوجه الذي ذكرنا في قرب فعل ما كان منصوبا في موضع رفع
 ويستغنى عن المرفوع كما يستغنى بهم في قلت أن هذا أقام وقلت أن قوم زيد من الخبر
 من حيث استعماله منصوب ومنسوب اليه أي مستند ومستند اليه وهو المقصود
 من هذه الأفعال فلا كان ذلك وجودا استغنى به عن ذكر الجملة مجمعة الإعراب في
 قولك قلت أن هذا أقام قلت هذا أقام معنى قلت قلت أن قوم زيد قلت أن
 وعني في ذلك عني أن أقوم ويدعي زيد أن أقوم فلا كان معناه استغنى به عن الإعراب
 ومن قال قلت أن هذا أقام أن الخبر منصوب ولا يفيد أن يكون له هنا ما إذا وقع
 أنما على فعله وقد أخذ من مباحثه من الخلاف في المضارع وقد عرفت أن شيئا معني كاد
 لمساها هنا في باب المبالغة كما ثبت كاد معني في هذا إذا قال أكلت الشاة
 عني أكلت الذي أكلت فيه يكون في زاده فوخ قرب
 فالتاء التي استعملت في قوله تعالى وكفر الكافرين في الاستعارة والطلب وقد
 أعجمنا في قوله تعالى وعني أن كرهوا شيئا وهو خيركم وعني أن تحبوا شيئا وهو
 شر لكم فالإدالة الاستعارة والطلب التسهيل لعني جري واختلاف فقال
 والأدلة الإعراب المبالغة على شيل المبالغة وأمرها جري فقال جري ندان عني
 عني ندان عني ومن عادة العرب في بعض ما له أصل شرفاء وقد استعملوا في
 بخله أن على ذلك المبالغة في ذلك فعل بعض العرب عني معروضا
 كقول العرب عني العبد الوسا وقالوا لهم أكثره العبد ثماد أي لا تكثرني
 وإذا استند إلى عني فمرفوع معك أو مخاطب إذا نأت غايات كذا كثر شيئا ومنها
 فالعني الشرف والاعتزاز والرفع والرفع والكثرة

فوقه

وقد دخل

قد دخل أن إذا دخل الشيء كاد فهو كالأفعال على الأصح وقيل كون الأفعال
 وقيل كون الماضي للأفعال وفي الاستعمال للأفعال شيئا بقوله تعالى وما كاد
 يفعلون وقيل في الآية لم يكون وليس المعنى من تحت يده يرح
 وأما الثاني كاد أي الثاني من المبالغة الأولى وهو الفعل الذي وقع أنوا كثر
 شيل المحلول لا على شيل رجا به وهو خيركم فلو كان تصرف تصرف الأفعال
 له تأني في مبالغة وأمره في له اسم وخبره شرطية أن يكون هذا مقارنا لغيره
 باسمه بابل وإنما شرط أن يكون خبرها مقارنا باسمها على المقصود بالرفع والرفع
 يكون خبرها معني الحال بغيرها لما يقتضيه معناها من مقارن المحلول والكلام
 فلو كاد الشمس تطلع من مكان في الظلمة وجعل في قوله كاد على المحلول ما جاز كاد
 معروضا معروضا قال الشاعر فاشال بهم ولم أكن أشا وقولنا أن خبرها
 شيئا كاد عني لشاربها في أنها معناه ما كاد أن لا يمشي لشاربها لشاربها
 معناه فالتاء الشارة وكاد من طولها إلى أن تحجب وعنده ما جاز في
 حديث عمر بن الخطاب أنه ما كاد أن يمشي كاد الشمس تطلع وكاد أن
 الأعلى نحو هو يمشي الأفعال في الظلمة والمضارع فاعلم فاعلم المضاركة
 جازي من الواو وليس المعنى وقد دخل الشيء على كاد معروضا معروضا على أنه مذكور
 وأنها كالأفعال وأنت أي إذا دخل الشيء على ما يكون معناها الأفعال تأنيضا
 كان أو مستنداً والأشياء إذا دخل الشيء على ما يكون معناها في الماضي للأفعال
 وفي الاستعمال للأفعال فالذي يركب أن الأفعال جازي على أن كل فعل دخل عليه
 نفي فاعلم على حسب ما وقع من الاستعمال وإذا دخل الشيء على كاد شيئا لعل المعنى
 من شيئا به وهذا معلوم من استيفاء الرفع فيحذف خبر كاد في هذا الإعراب
 المعلوم بالاستيفاء وقوله المذهب الثاني إذا دخل الشيء على ما يفيد الأفعال

وَأَشَاءُ خَبَلَ طَبَقَ وَكَرَبَ وَأَعْدَدَ وَهِيَ شَلْ كَادَ وَأَوَشَكَ وَهِيَ شَلْ عَشَى
 وَكَادَ فِي الِاسْتِمَالِ قَوْلُهُ وَأَشَاءُ أَيْ أَشَاءُ مِنَ الْخَلَاءِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا كَانَ
 لَوْنُهُ لِحَالِ شَيْءٍ الْإِخْرَاجُ وَطَبَقَ وَكَرَبَ وَأَعْدَدَ مَا كَانَ إِذَا قُلْتُ خَبَلَ زَيْدٌ وَقَوْلُهُ الْخَبْلُ
 أَعْدَدَ الْقَوْلَ وَهَذَا فِي الِاسْتِمَالِ شَلْ كَادَ عَلَى مَعْنَى أَنْ تَشْتَبِلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَشَارِعُ مِنْ شَرِّ
 أَنْ وَهَذَا الِاسْتِمَالُ مَخَالِفَةُ لُغَتِي عَلَى مَا مَعْنَى الْجَوْدِ وَالْإِدَاءِ وَالْإِسْقَاءِ مَعَهَا وَهَذَا
 كَذَا لِحَوْلِ الشَّرِّعِ فَمَا جَزَتْ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الِاسْتِمَالَةِ بِخِلَافِ كَادَ بَاءَ لَمْ يَمْ شَرِّعَ وَهِيَ كَالْجَمْعِ
 بَابٍ يُعَدُّ بِمِثَالِ الْمَفَانَةِ فَلَمْ تَشْتَبِلْ فِي الِاسْتِمَالَةِ إِلَّا بِفِعْلِ الْمَشَارِعِ عَنْ الْأَوَّلِ
 جَوْهَرًا جَعَلَهُ فِي الْحَالِ كَثْرَتِ الْكَمْرِ فِي كَادَ وَأَشَاءُ الِاسْتِمَالِ كَادَ بِشَيْءٍ نَهَى عَنْ أَعْدَدَ وَمِنْ
 ثُمَّ لَمْ يَجْزِ الْأَشَاءُ أَنْ يَحَالَ بِخِلَافِ كَادَ فِي كَادَ يَجْعَلُ مَعْدَرَةً مُسْتَقِلَّةً فِيهِ فَهِيَ مَعْدَرَةٌ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ وَهِيَ الْأَوَّلُ لَعَلَّ يَجْعَلُ مُسْتَقِلَّةً لِكُونِ شَرِّعٍ وَمَا فِيهِ قَدْ جَعَلَ فِيهِ مَعْنَى الْحَالِ لَمْ يَكُنْ
 لِيُؤْخَذَ أَوْ قِيَمَ وَلَا شَكَّ فِي سِتْمَالِ اسْتِمَالِ عَشَى فِي الْمَرْهَمِ فِي سِتْمَالِ اسْتِمَالِ كَادَ وَهِيَ
 أَنَّهُ مَعْنَى عَشَى كَادَ لِأَنَّ شَكَّ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْأَشَاءِ وَالْهَاءُ فَمَا مَعْنَاهَا مَعْنَى كَادَ فِي
 إِشَاءَتِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَأَمَّا السِتْمَالُ فَاسْتِمَالُ الْبَابِ لِشَارِكِهَا فِي شَيْءٍ الْبَابِ مَا جَزَتْ
 جَوْهَرًا جَعَلَهُ فِي الِاسْتِمَالِ وَالْإِسْقَاءِ اسْتِمَالًا كَادَ لَوَائِقُهَا لَهَا فِي الْمَعْنَى قَالَ الْأَعْبَدُ
 بَوَشَكَ مِنْ قَرْنٍ مَبْنِيٍّ فِي بَعْضِ غُرَاهُ وَاقْتَضَاهُ وَهِيَ مَسْلُكَةُ السِتْمَالِ لِهَذَا التَّسْمِيَةِ
 طَبَقَ وَأَعْدَدَ وَكَرَبَ فِي بَابِ كَادَ وَجَعَلَ الْغَيْبَ الْهَائِيَةً عَلَى قَوْلِهِ وَقَدْ جَعَلَ خَبَلَ
 اسْمَهُ كَمَا لَشَاعِرٍ وَفَرَضَاتِ طَوْسٍ لَيْسَ يَهْتَمُّ مِنَ الْأَكْثَرِ أَوْ رَهْمًا قَرَبَ
 وَقَدْ جَعَلَ فَعْلَهُ مُسْتَقَدَّةً كَقَوْلِهِ لَنْ يَمُوتَ عَلَى لَهْفٍ مِمَّا فَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ
 يَخْرُجَ أَوْ يَسْلُجَ وَلَا يَسْتَقْدِمُ أَمَّا الْغَارَةُ فَلَهَا مَعْنَاهُ طَبَقَتْ أَفْعَلَ طَبَقَتْ
 لِأَنَّ الْخَبَرَ هَذَا الْفِعْلُ فَلَمْ يَلْزَمْهَا لَدُونُهَا أَمَّا مَا قَدْ قُدِّرَتْ لِأَنَّ أَدَاتِ مَخَالِفَتِهَا
 الْأَصْلَ وَأَمَّا مَا نَهَى أَعْمَالُ تَحْقِيقَهُ لَا تَصِفُ لَهَا إِذَا لَزِمَ الْإِلْفُ الْمَاضِي الْكَادَ

لَمَّا دَرَسَ

وَأَوَشَكَ فَإِنَّ الْمَشَارِعَ مِمَّا تَسْتَعْمَلُ فِيهِ الْأَفْعَالُ فَلَمَّا تَصَدَّقَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَفْعَالِ
 الْكَامِلَةِ انْتَهَرَ وَجَعَلَ قُوَّةَ النِّسْبَةِ إِلَى الْحُرُوفِ لَمْ يَسْتَقْدِمْ لِمَنَارَهَا تَعْقِيلًا لِكُلِّ لُغَاةٍ
 الْمُشْتَرِكَةِ فِيهَا وَاجْتِمَاعُهَا بِمَنْ يَنْسَبُهَا لَهَا عَلَى أَنَّ لُغَاةَهَا تَقَالُ طَبَقَ طَبَقَ صِلَانِ الرَّهْمَانِ
 وَكَادَ طَبَقَ وَهَذَا يَنْبَغِي وَنَحْوُ هَذَا الْبَابِ وَهَذَا الْبَابُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 وَنَحْوُ هَذَا الْبَابِ وَكَادَ قَوْلُهُ طَبَقَ طَبَقَ طَبَقَ طَبَقَ طَبَقَ طَبَقَ طَبَقَ طَبَقَ طَبَقَ طَبَقَ
 وَتَرَكَ مُسَدَّدَةً ذَا الْمَلَامَةِ وَهِيَ الْاسْمُ فِي هَذَا الْبَابِ لَنْ يَكُنْ عَرَبِيَّةً أَوْ قَرْنًا لَهَا كَالْحَقِ
 ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ مُعَدَّدَةً كَمَا كَوْنُ الشَّاعِرِ عَشَى فَمَّا يَأْتِي بِهِ أَهْلُهُ أَعْلَمُ لَمْ يَكُنْ طَبَقَ
 وَلَا وَهَذَا الْبَابُ مِنْ عَدَدِ مَسْمُورِ الْفِعْلِ الْاسْمِ كَالْأَوَّلِ فِي عَرَفَةِ الْبَابِ الْأَوَّلِ
 الْفِعْلِ عَرَفَ الْبَابَ لَا تَشْتَبِلُ مَعَهُ فَمَا يَلْزَمُ عَرَفَ الْفِعْلِ هَذَا الْبَابُ مَا نَالَهُ الْأَكْثَرُ
 عَشَى الْأَعْلَى فَلَمْ يَكُنْ يَأْتِي عَلَى طَبَقِ الْأَوَّلِ مِنْ لَدُنْكَ وَهِيَ الْاسْمُ
 وَتَجْعَلُ إِذَا مَا قَدْ تَعْلَى عَشَى فَمَا يَأْتِي بِهَذَا الْبَابِ الْفِعْلِ جَانِبًا مِمَّا يَلْزَمُ
 الْفِعْلَ الْمَجْرُوعَ عَنْ مَعْنَى الْاسْمِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَجْعَلُ إِذَا مَا قَدْ تَعْلَى وَتَجْعَلُ فَهَذَا الْبَابُ
 أَمَّا الْعَبْدُ مَا وَجَّهَ لَأَشَاءَ الْعَبْدُ وَهُوَ سَيِّعَانِ سَائِلُهُ وَافْعَلُ بِهِ
 وَهِيَ عَنْ تَصَرُّفِهِ شَلْ تَالِيسَ يَدَا لَعْنَتِي مِنْ لَمَّا دَرَسَ مِنَ الْفَعْلَانِ
 شَرِّعَ فِي فِعْلِ الْعَبْدِ وَتَجْعَلُ فِعْلَ الْمَوْجِ وَالْمَلَأَ الْكِرَامَةَ مَا فِي فِعْلِ الْأَوَّلِ يَكُنْ لَنْ يَكُنْ
 يَسْتَعْمَلُ الْعَبْدُ أَمَّا تَقْبِيهِ أَوْ التَّوَلَّى عَلَى فِعْلِ الْمَوْجِ وَالْمَلَأَ فَمَا تَقْبِيهِ مَعْنَى تَقْبِيهِ
 فَعَالُ الْفِعْلِ الْفِعْلُ لَا تَقْبِيهِ أَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 كَمَا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ وَقِيلَ لِيَسْتَقَامَ رَأْيُهُ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ عَشَى وَهِيَ مَعْنَى الْعَبْدِ
 مِنْهُنَّ طَبَقَ أَوْ مَا يَطْلُقُ وَالْعَبْدُ الْبَابُ يَدَا لَعْنَتِي هَذَا الْفِعْلُ الْفِعْلُ
 لَا مَا تَقْبِيهِ الْعَبْدُ فَمَا يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 الْبَابُ يَدَا لَعْنَتِي لَا يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ

ومن جف طه استعماله فمؤخر وقت شيقه ولا جف في قبل من جف طه فمؤخر
 بل الزيادة من الله مقوله وقد فك استعمال ما ادعنا استعمال جماعة من ائمة اللغة
 فان كان المراد في قول الجمل شيقه في صوغ فعل الجف منه على الصحيح على حكم الملا والاد
 ويقاس على الجمع منه على ما يجمع ما لم يمنع مانع اخر وهذا هو مدق سبويه والحقين
 من الجمل ولا فرق بين ما هنه للتعدي كاعطى وبين ما هنه لغير التعدي كاعطى وقول ان
 عضفون من ما هنه للاعدية وبين ما هنه لغير التعدي فاجاز القياس على ما افق بذلك
 هنه غير معدة ولم يفسر على ما اعطاه لان هنه للتعدي وهو حكم بلا دليل والاعشى
 انزل سواه العلى الخ في هذا الاستعمال دون غير من امثلة المراد منه
 لفظا وكثيرا فوافقه لمعنى اناسهم لفظا في قول ان صارعه ولم يطمع وانهم زمانه
 وانهم كانوا في عرج الكروب والكمكيات وسكن الشك بخلاف غيره فلما الواقعة في المعنى
 فكثير من موافقه لغير شى فاسرى فطلع على اليوم والظلم الى شرف وعلقت الشمس
 والخلفاى في الغروب ونعم الايل واعنى الى الظلم ومكل الامر وابكل الى الشك
 وقومين من غير فعل كذا انما ما ادعوا فلا ياتي اجتهاد في الغزل وهو من فام وفي الحقيقة
 الصدق في قول فلم يسمع منه قبل ولا يسمعت منهما شقيقهم ولا اخير ولا اصل
 واما المرمى الفصل المذكور ولا يسمعت في فعل الجف تقدم فلا يقال
 بعد انما احسن في هذا المرمى ولا يلحقه فلا يقال ما رواه العشر ولا فصل فلا يقال احسن
 في الدار زيد ولا اكرم اليوم مهدي واما لم يصف لعمري معنى الاشياء والى ان صدر الكلام
 فلو لم يطرقة واحد كما لو لم يسم طرقة واحد ولا جرى كالاتي الى لا يسم
 فمضى على ما روي فافق ولما ذكر المرمى الفصل في فعل الجف من قوله العرف والكار والجرود
 ما ان الطرقة اصبحت بهما في ما سلك في عرا وقد ثبت ذلك شرادفا لما اشرع في فام
 ما احسن الرجل ان يصف زينة قبل عمر بن جري كبر لله دبرى في علم ما احسن

في المعية لبقاء قاربات في المكربات بقاها وقد ان علينا كرم الله وجهه مرتبان
 فتح الزمان عن وجهه وقال العزيز على الدنيا ان ذلك صريحا جولا فصح ان
 انزل من ان ذلك بقى ما الدنيا وهذا من الفصل المذكور واما النظم فقول
 بعض الصحابة رضي الله عنهم وقال في السيلين يندوا ولسانها كن المعديا
 وقد اجازوا زيادة كان من عاودن الان فلما كان احسن زيد الدلا كان على النبي
 كانهم لما صدوا الى الجف فاصحى انما الجف الدلا على الزمان لما منع فعل الجف اشارا
 بذلك وقال ان يقول ما احسن ما كان زيد وقال ان يجمع بينهما فيقول ما كان احسن
 ما كان زيد والاول في الينة الاول اذ لا حاجة الى التكرار وقد يك ما نسخ اوردتها
 في ما انشأ لوقاها واذ قال اصبح في الدلا على الا ان قيل في ما احسن منه
 كما قال في الدلا على في ما احسن منه فان اختلف جهات الا ان في العشر
 في اصبح للعداء وفي امسى العشرة واجاز ان كان الفصل من اجل ما احسن منه
 لمولا الامتاعية وما هو ذلك ما احسن لولا عوشته زيد ولا حاجة الى
 ذلك وما انما ذكر عن سبويه منع ما يوردها الخ ومثوله عند الامم
 والخمخروف وابل الصلح عن عند سبويه في ما قل ولا يسمعه اقبل في امر عبد
 الاحمسي في اما الاخيرة او راين فبعضه يمدان بين اعراب الصيغتين
 احسن للاصل اما سبويه ما اقبل فاما ما افق في ان اقبل فقول لا بد من
 فاعل وليس طرقتا فبعضهم مفضل ولا يذكرون رفع اليهم ما يفتن كرم الله وجهه كان
 اشياء وما يذكرون معنى في قوله معنى الذي واسنهما في شريطة وقصة ضرور الخ
 ما الاحسن من الحسنه ولا وجه الخ من الشريطة في معنى جزاء ولا في من اضل ان
 يكون جزاء الصفة لا يرها من منسوب ولم يفتنها في ضل لان يكون معضها ما لا
 اوقب اليها ذاهب ودفع سبويه الى الاول ففعل ان يورها من الفصل المذكور

وليس لتعلقه في ان تم ونفسها فاما فلان لا ذهب النصفين الى انها فلان ذهب
 الزمان مع جامعة من الكونين الى انها فلان بحسب من ذهب الى انها فلان من وجوه
 اقسامها فلان مقتصد لها واسمها فلان لا يشتران وبالله ادخل حرف الجر عليها
 كقول بعض العرب في بنت ولدت له ثم ولد له فقال والله ما هي نفع الولد وول
 بعضهم نعم الشير طيس العز والكوابل عن الاول والثاني قد وجد كثر الاقبال
 لا مقتصد له ولا صرف وعن الثالث ان نجاها ما هي بقول وبها تم الولد ونفسه
 على بقول فيه يمس العز بحسب من ذهب الى انها فلان اتصال الى الثاني لا كذا
 بها واستدل على فليتها ايضا بان اتصال منير الموضع المازد بها في الوجه كما الكاي
 نحو احوال فلان فلان في احوال فلان اتصالا والهندات تعني نساء واستدل على انها فلان
 ما يشان ونفسها الطائير ونفسها النصف ودخل اللام النصف عليها وقطعها على النصف
 الماضي فبأنها على النصف وفي لغة وليس اربع لغات قيل كبر العين نحو لغة وليس يوزن
 جود وهو اصلها قال
 وسكون العين فالنصف مع السكون للضعف والكسرة مع السكون للانشاء
 وفعل كثرهما للانشاء والانشاء لا يقع جان في كل فعل او اية على قول بعض القاصدين
 وكذا العين اذا كان في حرف حلق كجهد وقدرت المصنف هذه اللغات لا يقع
 في لغة وليس قيل فلان الى معنى الانشاء اذ لم يسمع نفع الفعل يدفع النون وكذا العين
 فان قيل حالها في معنى الانشاء ايضاً انه عرض ثم عارضت اقصى حركه
 العين وهو سكون اللام فلا بد من من العزول الى الاصل في الرفع الذي يود في العزول الى
 الاصل في الرفع الذي لم يحد فيه والذي يدل على ذلك ان اصل هذا وجه النصف والعم
 جميعاً قبل الفعل وبعد الفعل الرفع والعم وهذا لك واللغة الثالثة اتم لسانها
 وشرطه وليس ان كان فاعلمنا من باللام نحو قوله تعالى نعم الذي نعم اليسير وس الشير
 او مضافاً

ج ب م

او مضافاً الى الحرف باللام كقول الشاعر
 فلان تقصير يا بني فاعلم انما الخليل وكهول اللاحية
 فمع ان الحرف اللوم غير مكاتب زهير جسام معقود من حمال
 او مفسر مفسر مفسر مفسر منصوب على التفسير نحو كقولهم من الظالمين ولا
 فاما شرطان كون الفاعل في المبالغة الموكدة لانهم قصدوا انهم المدح او الا
 ثم تفسير ثانياً للفتح في النفس منه موقفاً لان ذلك الذي فيها تم مفسر او في
 النفس ما وقع في اول الامر مفسر او اذا الواو الفاعل في المبالغة الوجه يحصل
 هذا المقصود وهو الايهام او لانه المفسر ثانياً اما وجه الايهام فما في الالف
 واللام فلا يقد الى معبود في الرفع عن بعض الحاج فانه ليس في احد معبود بل في
 الوجود كقولك ادخل السوق فلم يكن منك ومن محاطك خوف معبود في الوجود
 وهذا التعريف باللام نحو التعريف في باب اسامية وان لتختلف جهات التعريف
 واذا كان كذلك فاستأهناهم باعتبار الوجود والوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه
 الذي حكم باهليته ووزانه في الايهام والتعريف ذلك قول فلان اسامة فان اسامة
 وان كان معرفة باعتبار الزمن الا انه منهم باعتبار الوجود ومن ملن من النجوم
 انه للنجم كماله الى الحرف باللام موصوع اللوم كما ملن نعم ان اسامة موصوع للنجم
 كما مله الى النجم وليس الامر كما ملن فانك اذا قلت نعم الرجل لم تدع الرجل هذا
 مقطوع به في قصد الميكمل ولانه لو قصد به العزم لما فسر بالواحد على الجمع واللام
 باطل الا في غير الواحد وثي وجع بيان الملازمة ان اللوم لا يفسر بالواحد اذا المطابقة
 بين المفسر والمفسر فسر فان اللوم لا يقبل النسبة والجمع لان انما الانشاء العامة
 لا تسمى ولا تجمع اذا قصد به الحسن كماله فان قيل ان الخصوص بالجمع ثم رفع الاستدراك
 في الاصل ولهم الرجل جلد في حسن البسار والجملة العاصية جردا يشترط فيها مفسر ما يبد

على السدا و ما يقوم مقام الصبر فاذا لم يجد راعا لم يمتنع من ان يمتنع لانه حينئذ لم
خلو الخلة الواقعة حيزا عن الصبر وما يقوم مقامه لحيث ان هذه شبهة وما
ذلك قطع والاشبه لا يمتنع لان كون معارضا للقطع واضاهة الشبهة انما يزيل
تقدير كون الموضوع المدعى مستلزما لغيره وهذا احد الاقسام الثلاثة
فاذا اعد راعا هاتين الاقسام وما ذكرناه متعين وايضا الاتفاق على صحة نعم يظهر
وزن يحصل ان كون مستلزما كما ذكرناه وغيره نعم ولا يمتنع ان يقال الصبر عاقل زيد لا يجب
عدم عود الصبر لانه لو عاد الصبر على مستند بقوت الاهتمام الذي هو مقصود في ضرب
المتكلم فان قيل كان الاصل عود الصبر الى تركي لما قيل في الاشارة و قيل الصبر
مما لم يفسر لحيث ان الاستعداد يكون لاجل ذلك ثم غير ذلك كما في مدلوله حاله
استعماله للاشارة والكلام في المضاف الى ما قبله الا ان الكلام في ذلك والصبر المبرر
منصوبه لذلك لانه لما ذكرنا الواحد في الوجود من الصبر في رده لم يزدج معه سوى
في الوجود فاحتمل ذلك ثم فسرناه انما يمتنع لما قصدوا الصبر والاعتناء فانما معنى
شيء وهو راجع الى ذلك كقولنا يقال في ما هنا يكون معنى شيئا هو صبرها الصبر
في الصبر والفاعل مضمر مبرر بما في الموضوع المدعى وقد اخرج بعضهم الوصول من وما في صبر
وتوقعه فاعلم ان الاقسام ثمانية الالف وقيل في ما يقال في ما شرناه انفسهم ونظائر
ولا يحد في ذلك ونحوه ان يكون الفاعل في مثل ذلك مضمر وكون ما هو الصبر موضوعا لشره
وان كرهناه هو الموضوع في القول ولا يحد في الآخر ايضا ومن جازي شرابطه نعم ونسب ان
يكون بعد الغرض الفاعل اسم مرفوع وهو الموضوع المدعى والدم لان معناها على الابهام
اولا ثم الصبر ثانيا فوجب لذلك ذكر الموضوع لانه تفسير للهمز اوله فلو قطع في مكان
مرفوعا ما عر من موضوعه وهو غير مستقيم وقاية الابهام ثم التفسير ان الشيء اذا لم يفسد
كان الصبر نوعا للعلل الله النفوس عليه من الشوق الى معرفة ما فيه ابهامه وكلامه
الاذن

ولا يحد اذا ذكره لان كان مستلزما من المدعى من الوجود من الوجود من الوجود وما يمتنع
الفاعل الظاهر من الصبر بالامر الا انه قد يستغنى عنه فذلك ان كان الامر يقال نعم الرجل
ويجوز ان قال نود مثل ان اذا لم يكن فاما فيم الزاد وادراك اذا
ولا يحد في الاشارة بالصبر فان كان الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى فوجها سبق
ذراعا فانها في نفسها تيسر لما يستفاد لانه على ذرايع فانما اخرجت من ذلك
خارج خلاف وان نعم الرجل يعلو من اجل ذلك منه بعضهم ويحل قوله زاد في البيت
منقول من الرواية قال نود زاد اشارة الى ان الصبر وان كان قد تم واخر ونحوه فاعلم ان
يعطى به فيمكن انما يعطى صبرا وما يمتنع به ويعطى به صفة له ويحل ان يكون ما هو
فما هو في قول من ذلك في مثل من اشتراه انفسهم معنى في القول لان
المضمر من ينسب اشتراكه وهو ان كرهوا او المحض من هنا محذوف في العلم
وتعديده ان الله تعالى يعطى بذلك كما في قوله تعالى وليس ما شرناه انفسهم كما اننا
نقولون وحكي الاحقش اننا ناس من العبيد يعرفون نوع الكرم معرفة وضاعة
في نعم امرؤ وروى صلح قوم عمرو وهو بدأ ما قبله خبره او خبر محذوف
المبدأ مثل نعم الرجل ندر وشبهه فاعلم ان ينسب في اليوم الذين ما ذكرنا في
الموضوع فاعلم مثل نعم العبد نعم الماهرون وشبهه مثل ينسب اذا ان يذكر
انما للموضوع المدعى او الهمز والاشارة في قوله نعم الموضوع من هذا ان يكون
الموضوع مستلزما بما قبله وهو نعم او ينسب مع فاعلم ان كان الاصل نعم الرجل ندر
الهمز واستغنى الكرم من العايد الى المبدأ لان الفاعل هو المبدأ في المعنى فامح الى ان
اذهو من شرطه في الظاهر وما يقوم مقام الصبر كقوله لاننا لم ندر في الشر
في معنى يستغنى عن هذا لغير من قبله لان الفاعل انما يستغنى الكرم التي في خبر عن الموضوع من
ما يدل على الفاعل من نعم العبد لان قبله اليوم فاعلم انما يستغنى الكرم من الخبر

فانما قصد ما يطابق هذا القائل للمقدم عليه فلو لم يكن المقدم على غيره
 مقدم المستند والغير المستند لم يكن المقدم على غيره المستند المستند المستند المستند
 الذي ذكرنا فالوجه الثاني ان يكون الموضوع من مستند آخر كان لما تقدم ذكره القائل
 منها بان قيل نعم الرجل يسئل عن شجرة فليكن ما قيل هو مقدم ثم مرفوع المستند
 فصار الكلام بمعنى انما يسئل عن شجرة فليكن ما قيل هو مقدم ثم مرفوع المستند
 الاول الاصل فيه كلام واحد والوجه الثاني الاصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد
 وعوضت المستند في الوجه الثاني على سبيل الوجوه كما منع كثر في الكلام لم يتم ملفوظا
 اسلاف المصنف في شرحه الفصل الثاني في اني من جنس ابيها محبت
 والاخر على سبيل المحي اما اللفظ فلان المستند اذا كان مرفوعا فلا بد ان لا يقدم عليه
 والوجه الثاني اني اخرج عن هذه القاعدة وهو مقدم واللام اذا وقع خبر المستند
 علم فلا بد من خبر ولا يصير وما هو من ان الرجل للجنس قد تقدم فساد في
 خبر وكان وقوع الجنس موضع الضم شاذ اذ لا يصح اما المعنى فهو ان الابهام يتا
 النسب وانما جعل زيد خبره شاذ كان النسب مفعولا وهو المرفوع منه وانما جعل شاذ
 لم يكن ذلك مفعولا فظهر ان الوجه هو الثاني فاما ما لم يرفعه من خبر المستند فذلك كثر
 شاذ لا شذوذ فيه ولا بد من انما لم يرفعه قال سليل السليل قبل الاول
 اول من يرفعه عن غير النسب في المعنى وسلامته من محالة اصل خلاف الوجه الثاني فانه
 عيانا من خبره لدخول كان اذا قيل نعم الرجل كان زيد كان خبر المستند بعد دخول كان
 يكون النسب ولم يعد العرب بعد على سبيل علقم الذي يرفعه فانه قيل في ذلك ان لم يكن
 خبرا فزيد كان كونه خبرا قبل دخول كان ان يقال نعم الرجل المزدون نعم الرجل كان المزدون
 وفي نعم النسب المحدث نعم النسب المحدث وفي انما فذلك ايضا ان يقال اذا دخلت
 طنت على نعم الرجل نعم الرجل طنت زيد فان يقال اذا دخلت فزيد على نعم الرجل
 اما خبر

انما في الاطلاق فزيد انما كان العرب لم نقل الا انهم الرجال كل المزدون نعم النسب
 كانت المحدثات ونعم الرجل طنت زيد نعم الرجل وقدرت انما فعل بهذا ان المحدث
 لم يكن قبله خبره فكون مرفوعا لم كان الموضوع مستندا خبرا فانه علم المرح او اللام وك
 لوان كان الموضوع خبرا او زحوا لكان لا بد من الخبر والمحدث عنه عند من مرفوع ذلك
 فليكن خبره اعني ما يسئل عن شجرة فليكن ما قيل هو مقدم ثم مرفوع المستند
 مع ان من لم يرفعه الخبر فليكن ما قيل هو مقدم لان انما اللام يرفعه انما اللام يرفعه
 فاما على القول الاول كون الموضوع مستندا مقدم الخبر فليكن من مرفوعه الواقع وهو
 انما فعل دخول ان لا يقع مقدم الموضوع كذا في زيد نعم النسب ان يرفعه الفاعل فيهما
 ذكره صلح السليل على اما الاول اطلاق قوله لغير في المعنى وسلامته من محالة اصل النسب
 يصح لما بين المصنف محالة الاصل من خبرين فاما انما يرفعه فله علقم الثاني فانه
 يجب ان يجب لدخول كان اذا قيل نعم الرجل كان زيد نعم النسب قوله لان خبر المستند بعد دخول
 كان لم يرفعه النسب خبره سليل لان خبر المستند اذا كان محبت وبع
 وصار كالمرفوع من المحلة الواقعة فله معنى الاشارة لم يرفعه من خبره كان على محاور
 كون كان لانه يجوز ايضا ان كان بها خبره الشان والجملة التي حذف المستند فيها على
 سبيل الخبر خبر كان وايضا يجوز ان كان خبرا كان فاما خبره محذوف عن انما وان كان
 فافهم فاما ما لو يرفعه لكان كونه خرافا قبل دخول كان ان يقال نعم الرجل المزدون نعم الرجل
 كانوا المزدون وفي نعم النسب المحدثات نعم النسب المحدثات فهو مرفوع وسنده ما ذكر
 ومن لوان ذلك ايضا اذا دخلت طنت على نعم الرجل نعم الرجل طنت زيد فان يقال
 اذا دخلت وقدرت على نعم الرجل انما نعم الرجل وقدرت انما فعل بهذا ان المحدث
 المنع ما سبق واما قوله لكن العرب لم يرفعه الا انهم الرجال كل المزدون نعم النسب كانت
 المحدثات ونعم الرجل طنت زيد نعم الرجل وقدرت انما فعلت به وبه والوجه

ثابت على قولنا ان العرب لم يقل الاكدار وكذا في محل المناقشة فان القليل ان يقول
 بنى ان علم العرب لم يقل الا على الوجه ولا يعلم انه ما قال العرب الا على الوجه فيقول ان كان
 استعمال بنى على هذا الوجه على الوجه الآخر فلم يلزم عنه ولا رجاء على الوجه الثاني
 فاسأله ومن لم يرد ان يكون المحض من خبر الجواز دخول ان لان الخبر والجرعة عند من
 ترى ذلك طبع خبره احيب به اسوال مقدور وتوكلنا هو كذلك بان جازوا ونحو ذلك
 هنا مشفيع من ان لو ان الخبر فالحكمة اذن منصف لان اغناء اللان في الالف
 اللوم فيمنه نظرنا الى الالف ان من لو ان كان المحض من خبر الجواز دخول ان
 قوله لان الخبر والمحضة عند من ترى ذلك طبع خبره فليس منسب ذلك ولكن لم
 قلنا ان اذا كان محله خبره جاز دخول ان فانه قد منع دخول ان بسبب وجوب
 حرف السد وان سبب جري المحل في هذا الاشياء غير كلام واحد وكون خبر المند في الكلام
 بمنزلة الخبر الذي لا ينفصل ان الجواز مشفيع بل على ما وقع الدخول وعدم
 الوقوع لا يدل على عدم الجواز وقد ذكر ان عصفور وحيها بالنا وبأن يحمل المحض
 منسبا محذوف الخبر ونحوه فثبت من الوجه الثاني كانه لا قال نعم الرجل ومن الرجل
 قبل له من هذا المذبح او اللوم فقال زيد على زيد زيد المذبح او اللوم فثبت
 صلب السبيل وهذا ايضا صحيح لان قولنا الحرف ملزم ولم يجز المزمع حذفه
 الا وجهه شغلا حتى يندم منه خبر المند او بقوله لا بشرط المحض من المذبح او اللوم
 ان يكون مطابقا للام على ان اذنه وثيبته وجمعه وذكره وانبثه فقال لم الرجل
 زيد ونعم الرجل لزيدان ونعم الرجل لزيدون ونعمت المرأة هند فان شئت قلت
 نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند لان المند كان المند الا ان كان من كان المند
 ونعمت المرأة هند ونعمت المرأة هند لان المند كان المند الا ان كان من كان المند
 او اللوم ونعمت المرأة هند ونعمت المرأة هند لان المند كان المند الا ان كان من كان المند

منه

ان يحايل

ان يحايل القائل لان المحض من المذبح او اللوم في المعنى يفسر القائل فيحفظ
 له لان شرط المفسر ان يكون مطابقا للمفسر وقوله تعالى من مثل انتم الذين
 كنتم اياما اليه او اوده اعراضا على ذلك لانه قد قوم ان الذين ينسب هو المحض
 بالذم والابتن القائل في المعنى لان القائل هو قوله تعالى من مثل القوم الذين ليس
 مطابقا للثقل وقد تبادلت ذلك بوجهين احدهما ان يكون للثقل محذوف فاما كان اصله منسب
 مثل القوم مثل الذين فحذف المضاف واشبه المضاف اليه مقامه قالنا ان كان الذين
 منسب للقوم ويكون المحض من المذبح محذوف كانه قيل من مثل القوم المكرمين منهم قال
 صاحب التسهيل من حق المحض من المذبح والذم ان يكون محذوف او مقارنا للجرعة المحض
 بنحو المعنى بل من حق المحض من المذبح العلة لعمه وقول محذوف ومن حقه ايضا ان يصلح
 للجانبة عن القائل موصوبا بالمندج بعد نوع كقولك في نعم الرجل زيد الرجل المندج
 زيد والمذموم بعد منسب كقولك في ينسب الولد العاق اياه الولد المذموم العاق اياه وقد
 حذف المحض من المذبح او اللوم اذا كان ذلك معلوما ان كان منسب منسب المحض
 المذبح او اللوم فحذف اللفظ الدال عليها اختصارا لقوله تعالى نعم العبد لانه قد علم من
 شيئا والاية ان مفسر اوب ودم العبد هو وهو مفسر اوب وهو على الوجه خبر مبتدأ
 محذوف اي وهو وذلك كل ما يدين من محذوف كقولنا تعالى فما يعظمكم ولن ذلك
 من جواما انا وسخري شخري فاما ذلك من جواما وسخريه الا ترى ان المند
 في قوله هو هو يعود على العبد الموضع منها وهو الثاني المحض من المذبح يعطف
 اوب فكذلك طلت العبد المحذوف اوب فطهرته من قولك زيد اخوك وشبهته
 وكذلك قوله قلنا ونعم المندون لانه علم من سياق الآية ان المعنى نعم الماهذون
 نحن قوله ونسأه منسب اي يستعمل استعمالها وبمعناها وان كانت تنوع في
 الاخبار كقولك شاق ذلك وهو تعريض شدي ذلك واذا استعمل استعماله استعمال

[illegible]

في العبادات سجدة فانما يقع في مثل هذه من كل مطلقا على قواعد النظر وضوء الفكر
 لا يتأيد اليه ولا ينسجم من اراد ان ينسجم عن هذه القلطات فعليه معرفة قواعد النظر وضوء
 الفكر ولا يكتفى الى قول من يكون فانه قول بلا دليل لانه ما ورد في الشرع بنهي
 ولم يوجد فيه ما هو مخالف للقاعدة من قواعد الدين بل هو مشتمل على تأكيد عن الخطأ
 والاراد قليل ما هم ولا يشك ان الفكر ما ورد به قال الله تعالى اولم ينكر واسيا
 بشايعهم من حق الاية والفكر المأمور به هو الفكر على وجه الصواب والفكر
 على وجه الصواب لا يستعمل به النظر بل التباين الفكر هو اما اذا كان خارجا
 من الدين عند الله وقيل ما هم معين يحصل قواعد مفصلة الفكر فمن يكون لا يكون اكان الا
 لم يزل مقتضى الشرع وقواعد الدين لا يفتا في من عليه الرجع والماء ابعاد الله
 منه قال ان عصفور حجة من اجازة زيادة من في الشرط في عجم ضربت رجل ضربك
 ان الشرط غير واجب الا ترى انك لو قلت ان ايام زدت بكون الياض غير واقع كانه
 كذلك في قولك ما اناهم يد واليعني انه لا يجوز ذلك لانك اذا قلت ان ضربت هذا ضربك
 فالضرب وان لم يكن واحدا فهو مقصود الوقوع ولا يمكن ان يرضى الا بالاشاق فيه الا ترى
 ان اذا قلت ان ضربت من رجل ضربت غيره كان معناه ان قد وقع هذا الجرح الذي هو ضرب
 من رجل ضربت غيره وضربت رجل لا يمكن وقوعه لما ذكرنا من ان ضرب الرجل واحد
 منع غيره من جنس فكذلك لا يمكن تقديره وليس كذلك المعنى فالتباين والاستنباط انما هو
 زيادة الا في الامكان المشرقة وقد عرفت فانه والموضع الذي يراد بها من المبدأ هو كل من اجز
 قام قال الله تعالى كل من طافى عرسله والفاعل هو ما جاز من اجزاء المفعول الذي هو طافى
 بمراتب من اجزاء والمفعول الذي لم يسم فاعلم نحو ما ضربت من رجل قال فليس المستطاع
 فلما ذكرناه زدت ان طافى الدود او طافى جعفر زيدون على ما يحسن فهاهنا كان
 ينبغي ان تعد من ديدانهم اولياء واذا دخلت من طافى فبقولان وعن في لا يكون

العربي عظم

الذي عند شوبها ونقوط واحد واذا دخلت على عند قلبي ومنع وعلى لا بداء القافية
 وعن بعد دخول من معنى باب وعلى معنى فوق وشمس من في الغنم اليه من ربت
 لا يفهم من في ومن وريك لا شري وشدة دخول من على الله ومن في القليل
 كنهه تعالى يتجملون اصنافهم في اذانهم من الصوابين قوله تعالى من اجل ذلك كتبنا
 على بني اسرائيل ومنه قوله ايته رضى الله عنها فاستطيع ان اقصيه الا في شعبان
 الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الشغل من اجل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال في اللب لا بد لك من ان ارضيت الحيوة الدنيا من الاخر ولو شئت لجلنا منكم ملككم
 في الارض والى المداون نحو عزت من عزت ومنه ولما المخرج فليج من اصل
 الفصل قال في القليل زيد افضل من غير كانه قال ما قد زدت في الفصل وهذا القول
 من ان يقال من انما لا يتوار الا ارتفاع في نحو افضل منه اولا لا يخطا في نحو اشر بكارم
 شبيهه اذ لو كان لا يتوار مقصود كان ان وقع جوا الى وقدا شديت شوبه الى ان
 اتراء القاء قد يفسد ذلك اذ منتهى والصحيح ان من في نحو لعمري من كذا المداون
 اذ لو كان لا يتوار مقصود مع اذنت كانه مقصود مع حلت في قول طائفة من
 ذلك الكمال لصدق على الاستصحاب للملحوظ كاسيد على استصحاب الملح
 وقد عرفت من معنى على قوله تعالى فاصبراهم من التورم الذي كونا الماشا ودخل من على ابي
 للمحاذين الفصل نحو الله يعلم المشيد من المسلم ومعنى من المشيد من الطيب
 وقد عرفت من معنى الباء قوله تعالى نظرون من طرف حتى اي طرف كما يقول العرب
 ضربته في السيف الى السيف وقد عرفت من معنى في كذا في معنى من زيد
 معنى على في وقاية ان منتهى من اليوم سوكا ان تفسد في عيد اي اليوم
 قال الامام يعني معطلا الخ من الذي من كذا في الشرع لا يوافق
 من له والى ما بهاء القافية كان من في الا على انما القاء والعهدة الا انها كانت كلام من

نقول منته ذلك على يوم الخمس فربما انه فان لم يكن يومه يكون داخلنا فاما
 كقولك منته الايام حتى يوم الخميس فاقبل مع ما تقدمه من الايام في
 اليمين لان الايام كلها ان يكون ما بعد ذلك فاما فان لم يكن يومه فربما ان
 الايام في الطريقة بمعنى على ذلك الحرف الرابع من الحروف العشرة
 في الطريقة اما حقيقة فقولك حلت في الدار وفي السجود في الارض والركن
 واليذان اما مقدور فقولك الكتاب وسفي الحاجة ومعنى على ذلك قوله
 تعالى ولا ضللكم مخرج الفاعل انما هو جازع الفعل لان الكلام بمعنى الاستعلاء وقد
 قيل انما على ما هو اما قصد المبالغة في الاستعلاء فاستعمل حرف الظرف اعلم ان
 كل موضع صالح لما هو استعماله فقولنا استعمال على وجه تقدير المكنى على كل من الارض
 وعلى الارض في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم وقال تعالى اذا السوا
 استعملت على الفلك واما استعماله في الدار فهو موضع في دون على والى غير
 من موضعها اكل ما كان في معنى الاستعلاء ومعنى الاستعلاء هو صالح لما هو استعماله
 فاستعمل السبل في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم
 الى الارض انما اراد على ان لا يقع ايم وقد حلت منكم وتقدم ربانهم وما كنتم
 وتعالى وتجاوزت ربانهم في الفلك وجرنتم وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم
 وقوله حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم
 احذم عذاب عظيم وقوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته لم كنتم في عذاب عظيم وقوله
 فوالذي لا اله الا الله في قوله عليه السلام عذبت انزل في قوله عذبت انزل في قوله عذبت انزل
 بتعد بغيره وتحضر بغيره المقابلة كقوله تعالى فاما اليوم الاخر الا فليس
 ومعنى البار كقوله تعالى فوالذي لا اله الا الله في قوله عذبت انزل في قوله عذبت انزل
 والعبودية والمقام والعبودية والطرف والادب في الفلك والى والاستعلاء فاستعمل
 سماعا قتل

سماعا حجبك زيد الحرف الخامس من الحروف العشرة اما معناها
 الاتصال بخلاف ذلك هذا الى الشوق وقصبت هذا وهذا ومرت به وادخل
 الاستعلاء الى المقصود وروى موضع الاستعلاء اي قرب منه وقوله تعالى في
 تحركت العلم وتحركت العزم وتوفيق الله محض وهذا صلب العزم وقوله تعالى
 طلع من من الثابت وقوله تعالى من هوون عرو لعله وعروكم وتسمى صلب الثابت
 اما الاستعلاء بناء السبيبة فالعزم والعزم من عن هن الباطن الاستعلاء
 فارت على ذلك السبيبة من اصل الافعال المسبوبة الى الله تعالى فان استعمال
 السبيبة بها يجوز واستعمال الاستعلاء بها لا يجوز وحصل ان عصبه بناء السبيبة
 غيرها الاستعلاء وقال كمال تامل على الادوات التي وصل الفاعل بها الى الفعل
 الفعل المفعول به بناء الاستعلاء تحركت العلم فالعلم هو الذي وصل الفاعل اليه
 الكمية الزاخر بناء السبيبة هو الذي وصل الفاعل اليه ولم يزل على شيء
 وصل الفاعل اليه الفعل المفعول به واحد برزنا وانما وصل الفاعل اليه
 سبيك من عرو واستعمل كذا وقتنا لا من سبيك زيد وقوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم
 بناء الفعل عرو والسبيبة وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم
 تعالى لكم ظلمت اعينكم ما حاذم الفاعل قوله تعالى فظلم من الذين هادوا حريتهم
 طاعت ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم
 بغيره وكما قال سليل السبل بناء المساجبة هي التي عرفت موضعها ومعنى بها
 وعن معنى انما كقوله تعالى ورحمته لم كنتم في عذاب عظيم وقوله تعالى ورحمته لم كنتم في عذاب عظيم
 بسلام بناء ومكان اي مع سلام ما وسما وتسمى ان عصبه بناء السبيبة بناء السبيبة
 عذبت منها الكمال لهم المعنى وما يثابه ومعنى انما المقام وقوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرنتم
 فالاعوان كقولك بعت براءك فاستعملت من لاف وكما قال الامام

وتلك ليس بالنيش والعطف يقتضي معطوفا عليه فاذن الحكم المذكور
 فلا بد من مبدئه فثبت ان لا بد من قد عطف الارباع على السؤال المذكور
 او المفسر فلا خلاف لما جاء في وقوع حرف العطف لول الكلام قال صاحب التكميل
 والصحيح ان يبيّن لكثير ولذا استعمل في كل موضع وقعت فيه غير ان قال الشافعي
 رب من انتبه عظم صدره ثمى اعظم بطنه وقال الاخضر
 وما تترك الغنوس من الامير له فرجة لكل الفاعل وقال حسان
 ولرب امرؤ اضر عقله ففزع الناس من شخصه
 واخر فسيبه لعماد انك الامير من فخره
 وقال عدي بن زيد رب تامل وارج املا قد شاء الله عن ذاك الامل
 قال صليب الشبل يذهب سيبويه ان رب للتكثير وقال ابن جني
 ذكر سيبويه في باب كم ان رب للتكثير وذكره لك غير من اللغوين واستعملها
 في ذلك كثير قال شبل الشبل في قوله الارباع ذلك قوله في باب كم
 اعلم ان كم موضعين اوجه الاستفهام والآخر الخبر ومعناها معنى رب ثم
 قال بعد ذلك في الباب ان كم في الخبر لا تفعل الا في افعال وفيه رب لان المعنى اعمل
 الا ان كم اسم وارب غير اسم هزانة ولا معار من لم يكلمه فاعلم ان قد هي كن
 رب متساوية لكون الخبر في المعنى والخطاب ان معنى كم الخبر الخبر التكثير
 والى ذلك على كلام سيبويه من ان معنى رب التكثير هو الواقع في التذكير
 من كلام الغب شره ونظفه من انظر الايات التي قرئت ذكرها ومن البشر
 قول النبي صلى الله عليه وسلم يا رب كاسية في الدنيا عار به يوم القيمة وقوله
 صلى الله عليه وسلم رب اشبع لفردي طهر من اقامت عاله لان هذا ما قاله
 واقول رب جواب لسؤال مذكور واقصد به وقوع امر من السائلين

وقوعه لغرض فاعطى اسباب وقوعه او جعله ليعلمه بحسب طلبة والارباع اعتبار
 الخبر اما كون بيان كونه وقوعه واعتبار التثنية اما كون بيان ولا خلاف ان
 السؤال عنه بالاعتبار من قبل الوقوع والا لما في السائلين من وقوعه ولا لعل فان
 ما كثر وقوعه لا يقع الانسان من وقوعه ولا جعله والسؤال عن وقوع الشيء بكل
 من الاعتبارين عاب عنه رب فكون السائلان وقوع ما هو بديل الوقوع مكن مفيدا
 للتفصيل الذي ذكره من غير من الاختار ولا قصد به التفصيل وقد قصد به التكميل اذا قصد
 به ان الشيء الذي يقع من وقوعه لثبته بغير وقوعه لثبته بغير وقوعه لثبته بغير وقوعه
 بغير وقوعه وان كان بغيره اذا قصد به ان الشيء الذي يقع من وقوعه لثبته بغير وقوعه
 يكون للتكثير والتفصيل ان يستعمل التفصيل كثيرا ويستعمل التكثير قليلا وما ذكره
 صاحب التكميل من النظم والسر كونه لا ياتي في التفصيل فيستعمل ان يكون للتفصيل
 والتكثير الاستعمال ويحتمل ان يكون حقيقة في افعالها ومجازا في الاخر وهو المعنى
 ويحتمل ان يكون لاعتبار الشريك من التفصيل والتكثير وهو وقوع الشيء الذي يقع وقوعه
 لثبته وان لم يات في التفصيل بطلان التكثير مجازا او بطلان التكثير المجرى
 مجازا مجازا اعلم ان رب لمصدر الكلام لا ياتي بالاشتراك في التفصيل بل في التكثير
 فوجب لمصدر الكلام كونه ما ياتي في الاشتراك قال ابن السراج رب حرف جر
 وكان حتمه ان يكون بعد الفاعل من مثالا للنجاة الى الجود وكلها من الجود والحال
 لما كان متناهي للتفصيل وكان لا تفعل الذي يكون ما لا يكلم الا اذا كانت خبر لفاعل مصدر
 الكلام وارب خصايبين به ان يكون خمسة يكون من سوية اما اختصاصها بالتكثير لان
 وقسم التفصيل من من غير فوجب وقوع التكثير دون المعرفة لوصول معنى الخبر بها
 هذا تعريف فاعرف وقوع الخبر بها ما كما في ذلك كل قول واما وجوب مصدر
 التكثير فيقول الجاذية بالانحياز لان الصفة تخصيص الخبر المذكور او لا فيصيرها نوعا

وقوله على اللاحق اشارة الى خلاف الواقع في جواب الوصف فذهب الى ان السراج
 ما هو الا انما هو في الان وصف الموروث رب وابت قال صاحب السهل فلان
 في ذلك اكثر المتأخر من غير ان خلاف مذهب شيبويه ولا جهة كذا الاشبهات
 بعد ان ثبت القليل في النكر لا يصفه فيها كسر الشفع والعموم وصفها بعد
 في السهل يخرج الحال منه والشبه الثاني ان قال الثاني رب رجل على القوت
 رد على من قال ما لا يملكه فلو لم يكن ذكر الضم لم يكن الرد موافقا قال وفي
 كلا الشبهين عرفت من انما صحت الاقل فليتم بها الى ان ثبت القليل وقد سبق
 انها لا تكسر على قدر ما في السهل فان النكر قد وصف صاحبه ان ياد بها العموم
 يكون في اكثر وان ياد بها غير العموم فيكون في السهل فاذا دخلت بها رب لم يرد
 وضعها للسهل انما السهل الاكثر في زوال الحال القليل الى ومن المستبين ان
 وصفت بعد دخول رب ان اذا القليل اذا كان الوصف في السهل فانه القليل
 فيبقى ان لا يمتنع ما وصف ولا يرد لان القليل يرد بان الاوصاف فلما الشبه
 الثاني وضعها بالثاني لانها مرسية على ان رب لا يكون الا حولا وعلى الجواب
 بان ان كان في مطلق الجواب فلا يرد من غير شيعته الاستغناء والعقباتها كون
 حوالا وغير جواب اذا كانت حولا فقد كون جواب موصوف وغير موصوف يكون
 لم يرد من الوصف وعزمه بالثاني بعد قال ان قال تاريت رجل رب رجل رب
 ولن قال تاريت رجل على رب رجل على رب واذا لم يكن حوالا فليكن على رب
 يجوز ان لا يصفه هذا ما انما صاحب السهل ولكن انما هو ان يكون الى انما
 رب ما هو موصوف وذلك لان ما دخل عليها رب لا يرد وان كان دليل الوقوع حيث
 يستعد وقوعه وكل من من الاجناس لا يستعد وقوعه حيث يستعد
 لكن الوصف بها بضمه قد يستعد وقوعه لغيره فبان ان الوصف يكون يستعد

قوله

الوقوع قليلا فيكون صاحب السهل رب علم قال ان يصفوه وقد عرفت الضم اذا
 تقدم ما يربط عليها نحو قوله وارب رب ثم قد عرفت ولما كانت كانه يخط مثال
 يربط قد عرفت قد عرفت قد عرفت انما تقدم قال صاحب السهل وان كان
 اليك اني دخل عليها رب لا يصفه بها ومن يصفه غير موصوف ولم يصفه
 تاريت قائلة المقام معاودة ويشبه
 الدرب ما هو لا يربط غير فلاقنا من ههنا من كان ربنا وشبهه
 رب مستغرق لئلا لم يعظم الفقر وهو وصف ولا جهة في
 شيء ما لان الوصف في هذه الاشبهات يربط لغير المقام الضم فانه لما كانت
 الصفات في هذه الاشبهات دالة على من الوصف استغنى عن ذكر ما من ذكر الوصف
 فان الموصوفين ذكر الموصوف ان عشم قوله وفيها ما من ان رب لما كان
 من الجواب كان ولكون الجواب مستغرق لفعل ان معناه وحب ان يكون ربنا
 فحقها ان يكون رب القليل من صفة الى الجواب كما خواتم الجواب الجواب لكن لا يربط
 صفة الخلق وحب ما في الجواب وحب ان يكون فيها ما في الجواب وحب ان يكون فيها ما في الجواب
 لا يكون في الاماميا ولا يربط على ذلك رب رجل فيا فرعان ذلك ليس هو
 الفعل المنفصل بل يجوز ان لا يربط على الوصف بل يجوز ان لا يربط على الوصف
 للمعروفين على رب ولا ان يكون ضيفا واما سالفه لا يربط لانه يجوز ان يكون ضيفا
 قال صاحب السهل لا يربط ان يكون فعل ما في الجواب بل يجوز ان يكون فعل ما في الجواب
 او بما لا يمنع ان السراج استغناء ولما كان كون حوالا قال لا يجوز رب رجل
 يستعد وليقوم من هذا الا ان يربط رب رجل موصوف بهذا الوصف حوالا في الجواب
 الا ان المعنى ان يربط رب على الجواب لان المعنى في هذا وما كان هذا

فانه يرد في حال قيام لم يردك قيامه الصحيح انه يجوز ان يقسم عليه وان كان شيئا منه بما خاشع
بحر فذلك والله ما يقسم ويؤمر ولا يجوز حذوها وان كان مؤثما فيقول من الغلظ لم فاعلم خبر
مستدل ولم يقسم على الجمل العليم نحو قوله ان يرد الغلظ فقلنا ان يرد الغلظ فقلنا ان يرد الغلظ فقلنا ان يرد الغلظ
ان في الغلظ طحال وادخل الغلظ عليه لانه قد يفيض على الغلظ من هذا الغلظ ليقوم فانه لم يقسم على
يقوم خبرا ماد حارب القسم ولا يجوز ادخال الغلظ في قوله نحو ان يرد الغلظ ليقوم من الغلظ
تخليته لا يستعمل في قوله وادخل الغلظ عليه لانه قد يفيض على الغلظ من هذا الغلظ ليقوم فانه لم يقسم على
القسم بالان يرد القسم الذي في الغلظ والاسم الذي هو القسم الذي في الغلظ والاسم الذي في الغلظ
نفس الطلب ما في الطلب يطلع الغلظ وان في الغلظ في الغلظ الذي في الغلظ الذي في الغلظ الذي في الغلظ
الان يجوز ان لا يقسم عليه من لال الحارز وقد ذكرنا اسئلة ذلك وقد عرف جواب القسم
اذا امر من القسم من المسد والجوز من قوله تعالى لان القسم امر من المسد وهو في
الجوز المقسم عليه ما يستحق عن اعادته واذا تقدم ما يدرك على القسم عليه يجوز ان يرد القسم
لان القسم عليه في الحارز هو ما تقدم ما يستحق عن اعادته وقد سبق في القسم عليه يجوز ان يرد القسم
من ترجع الرابع ان يستحق من ترجع الرجعة ولا يجوز تقديم مغول فوالقسم عليه
الا اذا كان المغول طرا او حارزا او جوارا ولا يجوز فله من الا من زنا اذا اكل المغول
طرا او حارزا او جوارا ولا يجوز فله من الا من زنا اذا اكل المغول
ذل عليه دليل كما اذا اكل الجواب بعد لقولنا ان في القسم عليه لا يجوز تقديم مغول فوالقسم عليه
اذا لا يرد الا في القسم عليه لا يجوز فله من الا من زنا اذا اكل المغول
في حارز في الغلظ فان جميع ذلك على القسم من حارز واما ذلك الجوز واذا حارب
الكل من حارز وادخله لا يجوز ان يكون الا في حارز من اوقات حارز قسم وما بعد حارز
عطف فيكون القسم فليست حارز في حارز لا يكون الا في حارز من اوقات حارز قسم وما بعد حارز
الروايات حارز قسم لكان لا يجوز جواب القسم واحد ما سبق سائر الجواب في حارز

ان يقدر

ان يرد كل حارز من الايمان ان يردك قيامه الصحيح انه يجوز ان يقسم عليه وان كان شيئا منه بما خاشع
بحر فذلك والله ما يقسم ويؤمر ولا يجوز حذوها وان كان مؤثما فيقول من الغلظ لم فاعلم خبر
مستدل ولم يقسم على الجمل العليم نحو قوله ان يرد الغلظ فقلنا ان يرد الغلظ فقلنا ان يرد الغلظ فقلنا ان يرد الغلظ
ان في الغلظ طحال وادخل الغلظ عليه لانه قد يفيض على الغلظ من هذا الغلظ ليقوم فانه لم يقسم على
يقوم خبرا ماد حارب القسم ولا يجوز ادخال الغلظ في قوله نحو ان يرد الغلظ ليقوم من الغلظ
تخليته لا يستعمل في قوله وادخل الغلظ عليه لانه قد يفيض على الغلظ من هذا الغلظ ليقوم فانه لم يقسم على
القسم بالان يرد القسم الذي في الغلظ والاسم الذي هو القسم الذي في الغلظ والاسم الذي في الغلظ
نفس الطلب ما في الطلب يطلع الغلظ وان في الغلظ في الغلظ الذي في الغلظ الذي في الغلظ الذي في الغلظ
الان يجوز ان لا يقسم عليه من لال الحارز وقد ذكرنا اسئلة ذلك وقد عرف جواب القسم
اذا امر من القسم من المسد والجوز من قوله تعالى لان القسم امر من المسد وهو في
الجوز المقسم عليه ما يستحق عن اعادته واذا تقدم ما يدرك على القسم عليه يجوز ان يرد القسم
لان القسم عليه في الحارز هو ما تقدم ما يستحق عن اعادته وقد سبق في القسم عليه يجوز ان يرد القسم
من ترجع الرابع ان يستحق من ترجع الرجعة ولا يجوز تقديم مغول فوالقسم عليه
الا اذا كان المغول طرا او حارزا او جوارا ولا يجوز فله من الا من زنا اذا اكل المغول
طرا او حارزا او جوارا ولا يجوز فله من الا من زنا اذا اكل المغول
ذل عليه دليل كما اذا اكل الجواب بعد لقولنا ان في القسم عليه لا يجوز تقديم مغول فوالقسم عليه
اذا لا يرد الا في القسم عليه لا يجوز فله من الا من زنا اذا اكل المغول
في حارز في الغلظ فان جميع ذلك على القسم من حارز واما ذلك الجوز واذا حارب
الكل من حارز وادخله لا يجوز ان يكون الا في حارز من اوقات حارز قسم وما بعد حارز
عطف فيكون القسم فليست حارز في حارز لا يكون الا في حارز من اوقات حارز قسم وما بعد حارز
الروايات حارز قسم لكان لا يجوز جواب القسم واحد ما سبق سائر الجواب في حارز

الله وويلت من الاولى وقالوا ذوق من فلان فانك عنه من عري وعن عري
والطعن من جمع وعن جمع وذوق الشئ منه وقته وصل منه وقته وقال صلى الله عليه
وقد استعمل في ذلك قوله تعالى فاقوا ما لا يفرحون من شئ وهو كقول النابيل
جمع فلان من شئ وقضى غنمك شئ وقضى شئ لا يستعمل الا كقول الشاعر
لا اوان لك لا افضت في حبيبي ولا اشد حياي محروفي اراد لا افضت
في حبيبي الى اهل حبيبي شئ وقام عمل عنه والاستعمال على ما لان الى
قيل فعمل على السابل قيل الحسب منها قال قيل الحسب في عمل حتى قيل كان حبيبا
يان شاعر في العزة قيل فان عري من كان منها ما يمتنع على واصفا ما يمتنع على وسر محيى
وبعد تسمى العاقل لمن كان على حقه ذلك الان على ان استعماله لا يفرح من
يا بعل لانها لغت بها واستعملت عن الاستعلاء عري على ربي والاستعمال في قوله لان
قاله مبدل على العلق عنه ومن عليه وقد استعمل في الاستعلاء كقول العرب ربي
عن القوس كما يقولون ربي القوس فمن هنا كالتاء في الحقة والاستعلاء ولا شك
ان في المداورة ما خرج الرمي عن القوس للاجابه الى عليه في الاستعلاء قال وقد
استعمل في التعليل كقوله تعالى وما كان ينبغي لآدم ان يلقى الله من وراء
الاه وقد استعمل في ذلك كقولك من انك وقد استعمل في واقعة احد كقوله تعالى
اربعين طساقين طساقين على احد كقوله تعالى وقد استعمل في واقعة احد كقوله تعالى
وليس مراد ابي حنيفة في تفسيره ولا شك من عمل الاربعة وانما
وقته راد عن موضع عريها من موضع اخر كقول الشاعر
اخرج ان نرس الى اجاسها فلا الى من شئت دفع قال ابن جني الراد
فلا الى من شئت دفع عرفت من ذلك انما هو في الاستعلاء كقوله
جئت على العاقل لا يستعمل لسانا ما والاحسن منه قد يكون حسي كالتالي الى

ذكر وكقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على العلك وقد يكون معك كقولك
عليك من فلان عليك امير وقوله تعالى انك الرسل فستلنا بعضهم على بعض وقوله تعالى
وليس شئ الا على من المعروف ولا على من غير جهة قال صلى الله عليه وسلم
هذا النوع المقاتلة الامم المظففة مائة كقول الشاعر فوم طنا ومن لنا ومن لنا يوم نشد
ومن هذا النوع دفع على احد وجب وشبهه لان وجهك مقابل لوجه الشوك او غيره
بغير وجه ومن الاستعلاء المعنى في قوله فادركه وبعث وعظم ما فيه معنى مثل ذلك
ما دل على بكر عواذك على هوى من نهم وانما على علك وقد عرك ما استطعت واستعمل
في الاستعلاء كقول الشاعر وان المال على وجه ذوي القربى وان ذلك لوزيف من الناس على علم ولهمه وقيل
على انكر اسيل واسو وقوله تعالى ابراهيم على اسيا وقوله ابراهيم ان احكام ذكرين على كل
منك وقوله تعالى عليه وسلم من اسناد في عمان ربي اهدني لربك له وشر الميم على الموي
تسببه ان يلقى ربي وقد استعمل في المداورة كقوله جاهدوا وحين وقود واستعمل في عري
واستعلاءها ولا شك في عري المداورة فيا فاني في الموضع عري الهمة وطيم والطاعة
واعلى وجهه عنه وقيل اذا عمل عنه وقيل يوده عنه وطيم قال الشاعر
فان شربنا العال بوجهك بعل عنه وان كان حيا قال آخر
اذا ما آتو وقيل في روح وقاد لم يصد رادان وقيل وقد استعمل في التعليل كقوله
تعالى وانكم الوين والكر والله على اعدائكم وقد استعمل في المداورة كقوله تعالى انتم الوين
الاشا على ملك سليمان وقوله تعالى وقد عمل على من عمله من اهلها وقد استعمل في
لواقة من كقوله تعالى والذين لم يفرحوا بظفر الا ان ابراهيم انى ان ابراهيم وقوله الذي
اذا اكملوا الى الناس يستوفون الى الناس وقد استعمل في واقعة الباء كقوله تعالى جئت على ان لا
اولى وقولك كعب بن لؤي في قوله اولى قد راد على عري من كعب بن لؤي قال الشاعر
انى لكم رادك بعل انى عريها على من بعل اذا راد المجد من سلك عليه خوف يله رادك

الرب

قبل من غصا قال سلب السهل وجز من غير ان يقال بين السهل والسهل
 وفي ما سأل عن وفي فقال موت من بين من حيث ومن ثبات والى موت الاول
 عرف من بين من حيث ومن ثبات الموت من حيث الموت ومن ثبات فيه
 الموت ما عد من وزر ما قبله ميتا وهو ما على رايه دون موتين في قول الشاعر
 الى الله الان سره سال على كل امان الغناه موت فلو على ان لا
 متدفع مثل الغنى لا بها معنى واحد يقال انا في حسن الكاين واجني عدل وفي
 الموت من ثبات على من ثبات في غير ما خيرا بها فليكن عن منه ولعل الذي هو غير الاول
 من ثبات ميتا كما في قول النابغة خلت ميتا وقيل هو معنى الما ولين من ك ما بيني
 الدنيا وان كان رايه لان الاولين في قول خلت ميتا وقد كل من على الموت
 من كذا لخطبت من من ميتة ففان اول معنى ثبات وهو كذا موت من على ثبات
 ان اول معنى في ثبات من ان موت من الموت بالروح الذي لم يمت من الجسم
 والكاف التشبيه وتاين وتكون انما الوفا للمات من الموت الكاف التشبيه
 اي يمتل معنى القول الا في معنى التشبيه كذا الذي كذا القول ما كذا او ما
 استقر في العلم الى ابد على معنى التشبيه ولا دخل الكاف في المعنى لان دخلها في المعنى
 يوزن على مثل علم كذا وهو معنى غاية الاستطاعة وهو اذ دخلها على المعنى انما
 لا ياب فاما دليلا ما هو مستحسن فاستحق التشبيه مع المعنى مثل علم كذا استحق
 في الثابت مع المعنى في الا ان الكاف خالفت اصلها في معنى المعنى لمعنى ما وقيل في
 الغير الثابت للمثل كذا الشاعر لان كان من حلاج ما وما كان كذا ما كذا الا ان
 انما مثل الاخر مثل قول الشاعر فام ارباك لما فاما وما فدخل في قول المخرج
 وغير التشبيه للمثلين انما كذا كذا ما كذا ما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 ما بين ما قبل ما قبل انما سلب في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

وفي الكاف بمعنى على كقول بعض العرب كذا في جواب من قال كيف سبقت وقد زاد الكاف
 انما من علم الاعيان كذا الكاف قال سلب السهل ان لا يمتد له ما سبقت موت
 مثل لا شيء وهو حلال وما اثنى الى الحلال حال وهذا ليس مستقيم لانه لو امكن ان يكون
 مثل لا شيء ولا يمتد من شيء مثل موت مثل ما كان كذا في مثل المثل انما المثل مثل
 في ان الكاف رايه في الا ان لا شيء سبقت ان التوحيد والتوحيد انما في المثل
 فلو لم يكن الكاف رايه لم يكن في المثل لا شيء يمكن معناه ليس مثل شيء في ولا يمتد
 من شيء مثل المثل في المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 لا يمتد من شيء مثل المثل في المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 ان مثل المثل لا يمتد من شيء لا يمتد من المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 بطريق رايه وذلك لان في مثل المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 مستقر في المعنى قال الله تعالى فان الله من علم السموات والارض
 لعلم الله فبعض ان يكون سبقت الوصف وانما الوصف انما يصور عن سبقت المثل
 في الخارج لانه لو لم يكن في المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 ان يمتد من شيء مثل المثل في المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 المقصود من الاية في المثل في المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 يعني الذات لا شيء الوصف لا يمتد من المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 تصديق منه تكون الكاف رايه ويكون المراد في المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 كذا في المثل لا يمتد من المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 انما ان الموت ليس في الا في المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 ذلك الا في المثل لا يمتد من المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 او يمتد من شيء في المثل لا يمتد من المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت

في المثل لا يمتد من المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 في المثل لا يمتد من المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت
 في المثل لا يمتد من المثل لا يمتد من المثل لا شيء التوحيد في كذا في ما هو سبقت

على ما كان عليه الجملة بينهما على استيفائها بقاها ولا تفي الجملة الا بغير كل على استيفائها
تتبع الجملة التي لا تصادها فمطلها لا تدخل على جملة استيفائية لا لها صدر الكلام
والاستيفائية له صدر الكلام فيشأ ان ذلك لا يدخل على جملة لما بينهما
من الصاد في المعنى وانما يترتب للجزء من مثل ذلك للعلم وانما ان المقنونة تفي
مع جملة في حكم المفرد فان وضعها وضع المضوكب في الجملة بينهما كالمجموع الوضويات
فصار مع جملة كالمجموع فليست الجملة آخر مستقل الكلام بقول من يدعي انه قد
تدخل المحقق بقول ان يدعي ان الجملة على الجملة في استيفائها بقاها لا يمكن
عليها كما يمكن على يدعي ان جملة المقنونة صارت الجملة معها ناول مضدي
جزءا وانما في حكمه فاقرب الى جزء آخر كون جملة ما كلفه ذلك اعني ان لا يمتلئ
مكون فاعلة لا تفي ان يدعي ان يكون مقنونة بحيث من ان لا يمتلئ يكون
في موضع جزو كان يدعي في قوله اعني ان لا يمتلئ على المعاني مالم يتم اليه
جزء آخر فذلك المقنونة مع جملة ولا ذلك وتحت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها
وتعريف ذلك ما يقع فيه المفردات وله من أي في لعل ان لا يكون معنى شيئا
الجملة على ما فيها والمقنونة عليها الى حكم المفرد ويجب الكثرة موضع الجملة اشار الى
التي تترتب موقفا منها والقرين ان لا يمتلئ ذلك من جملة كبرها وبين ذلك
مواضع فيها وانما لا يمتلئ ذلك بان جملة الكل واحد من الموصفين فانها بقصده
انما الذي يحدو ان لا يكون منهم سلب الجملة انما عند مواضع الكسوة بعد ذلك
ثم قال والمقنونة فمما يوجب ذلك فلو وضع الى كسبه اذا جوبت بقوله بقوله
لفظا وتبين في حوزان فمطلها وقوله انما اعطيت الكسوة او يرد وانما يعنى لا يمتلئ
بقوله تعالى انهم هم السوء وقوله تعالى انما يعطيه لسوء الخساسة اذا كان في
جزءا القدم نحو طين ان يدعي ان الجملة لا يمتلئ بقوله وان لم يكن على فرسه

ومدحى نحو من حتى ان الطير لرحله وبعد القول المرد من الطير نحو ما في عبة الله
واذا وقعت بعد القسم نحو والله ان يدعي ان من حوزا النفع والكسوة وجملة الكسوة منهم
من حوزاها وجملة النفع ومنهم من حوزا النفع والاول هو الصحيح لان حوزاها ما هو
جملة وتعلق فيه الجملة الاستيفائية والفعلية بمعنى ان يكون ان لا يكون كما يكون
اذا وقعت بعد الكلام وعلى ذلك هو الاسم قال الله تعالى ان من الزمان ليحكم الملائكة
لمن يريد من من فيها ثم ان لا يكونوا يجمعها من الصدرة وذلك ليس مستقيم فان الجواب
بغير اداة الجملة المستأنفة ولا ذلك لا يجوز دخول الام لا بد في الجواب في حوزاها ما هو
قائم قال سلب السهل والواقع من وقع خبر لم يحوزا اللزوم انما هو الوجود ما و
والسائلين والشاري في الحسن والزلزل ان الله ينزل منهم يوم القيمة وقول الشاعر
يا اباؤنا وصور النجوم حسنا انما يلا وفي ابطا ياتر وقول الآخر
ان اللينة ان الله سرت له سرنا ان لا يكون نرجي الخواص والموضع الذي كسبه وضع
أيضا انما السجادة بوجهيت فاذا ان يدعي ان النفع والكسوة انما الذي قد يكون اذا
في موضع خبره يكون ان في مفعولها بعد مسند رسل كما في ذلك حربت فاذا ما لم يد
واما الكسوة فليست بعد ان لا تعقد ان في موضع خبره يكون الواقع بعد ما جلد مستأنفة
وعندما يحوزا انما ان يدعي ان النفع والكسوة ان حوزاها بمعنى لعمري ان بعد هذا
فمقول انما الذي مطلق كما تقول لعمري ان مطلقا لا جسد ان في مفعولها في موضع اسم
مستأنفة والخبر قولك لعمري ان في قوله انما الذي هو بمعنى حوزاها كاستيفائها على الطريقة
كانه قال ان في ذلك مطلق اي ما يعطيه انطلاك وان جعلت لما استفتح كلام
كالاكثر قال سلب السهل وعمل خبري ان حوزاها من الموصفين والواقع ان
من اللزوم بفعلة وان في موضع رفع الناطقة كانه قال في حوزاها انطلاك والموضع الذي
نفع فيه ولا كسرة ما سواه واماله انما انما كل ما يتابع عليه

الفرد فلذلك وجب الفتح وقد امرتوا بالفتح على الفاعل لمحت أن يقرأ قائم فانه لمحت
 في موضع الجمل فان قولنا ان زيد قائم فقولنا لمحت في معنى الجمل على استغلامها بما فيها
 ولما استمر بعد المفعول في قولنا ذلك لم يفسد ما فيها من سببها مستند ومستند
 اليه لمحت بانه لما جعلت مفعولة انما وقع في موضع المفعول الاول جملته والمفعول
 الثاني مستند لم يقع في موضع المفعول فوجب الفتح كما وجد في قولنا ولو وهذا الجمل ليس
 مستقيم لانه جملتين جملتان كسرتان لانه المقصد الى مفعول خبر وجب عليه جواز ذلك المفعول
 الثاني لان جملته المفعول الثاني اقل اوزار ان كل خبر ليس له ان يقع في موضع خبر ولا في موضع
 والاول ان مات بان مال ليس الموضع موضع جملة وانما هو موضع الفرد وذلك لانه منصوب
 يفتن والجمل المسئلة لا يعمل فيها الافعال والمفعول فمسله كيف يكون جملة وهو صلة
 نداء لم تقع ان موضع جملة وانما وقعت موضع مفرد فان قيل انه كان الكلام متصلا بالمفعول
 فان وهو بعد دخول ان في موضع ما يوجب ان ذلك لا يخلج انما كان من جهة ان الظن انما
 وضع لخلق الشيء على صفة فليفتح في ذلك ان في هذا الرئيس الله في ان كان
 انهم وخبر حصل المقصود منهما من خلق الظن فلم يفتح الى مفعول ان فسد ذلك فسد المقصود
 قوله فان كان الخبر خبرا والامر ان الى بان كان خبرا وبالحاجة وتقدر الفرد في استار من كان
 اكثر في الجمل والفتح على الاول الفرد على حسب ما قصدت من كسرتي فاني اكرمه ان اردت
 فانا اكرمه فبما اكثر لانها وقعت في موضع الجملة وان اردت فمراة اني اكرمه وجب الفتح لانها
 وقعت في موضع الفرد ولا خبر للمنداقية ولم فكذلك في كاتيل سيد اذا علم انما هو المنداقية
 اذا استدل بالادخال على السند انما على استغلامها بما فيها كالارداد او عند الفضا واللبايم
 لانها وقعت في موضع الجملة ولذا لم يفتح الى مفعول خبر لان الجملة جملتها وان فسد
 الى ان ايها خبرها في موضع السند انما كان ان اذا بعدت من مقابلة وقد فسد جملته
 جملتها وانما وقعت في موضع الفرد لان ان فمسمو في موضع عبودية وفي مستند ما

وقع

ومنه قوله

ومنه قوله اول ما قول في اجد الله قال في الفصل ان جملتها خبر المنداقية
 كما ان قلت اول ما قول في اجد الله وان قدرت اجد خبره فاكسر جملتها قال في الفصل
 شرح الفصل في الفتح واكثر مثل ما ذكره الفارسي وهذه الفتح مستقيم وانما ذكر
 من جهة اكثر في غير مستقيم لانهم جعلوا الخبر خبرا وانما اكثر في جملته المفعول كما ان قال المنداقية
 اول ما في اجد الله ثابت او موجود وانما جعل اكثر مكانا مستطاعا لا قول ان من المفعول ذلك
 كل ما يمكن بعد القول الاخرى الى قولك اعني في زيد ان عمر اسطلق في اري اعلمك هو نفس
 القول الذي هو ان عمر اسطلق وكذلك كل ما يمكن بعد القول واذا وبيان كون القول
 هو في المعنى متصلة كان الخبر برأى ان اجد الله واذا كان الخبر برأى ان المنداقية اول ما
 من ان اقبل الفصل وهو لا يتصل الا في موضع فمسمو على حسب ما في الجمل يكون
 الاخبار في قولنا ثابت او موجودا وانما وقع عن اول ان اجد الله واول ان اجد الله لم يارب
 الخبر ولم يتصل بالكلية ان يكون الاخبار في موضع في المعنى عن الخبر وان هو فمسمو اذا لم
 يقصد ذلك ولم يرد ولو لم يكن له معنى وطلب اول الخبر في ذلك ولكن مستقيم
 غير ما ذكره وان يكون القول عام في الخبر وغيره يكون اول ما في القول متجان
 فيها ان اجد الله ومما عرفت ثم اخبر بما هو اولها بقول ان اجد الله وكما انما في قول فان تضمن
 الاول قول ان اجد الله في الاول قول ان اجد الله في اليوم ومنه مطلق لا جملته الى خبر
 ان يكون ذلك ان اجد الله هو خبره وبيان كون جملة لان الخبر خبره فمسمو جملته لان
 قول لان اول الاول وان كما انما في زيد قائم فمسمو ان زيد الخبر المنداقية هو خبرها الاول
 وان ما ذكره من خبره في مثل ان زيد زيد في قول وكان خطاه فاما ان المنداقية رجح هذا
 الضابط الى السابط المقدم انه لا يفيض لانه مني غير محقق فيكون الضابط في الاول
 فانه يرد على النفس الذي يندم وان المعنى الذي لا جملته انبثق في الكسرة الفتح وفي المعنوية
 اكثر وقد ذكر في ذلك الحكم بقاء وذلك لان الكسرة في موضعها اكمل الجمل فمسمو فاني

لم يرد في الآخرة مع الفعل شيئا على أنها ليست المصدر الناصبة للفعل من قول الأئمة
 وكان مقتضى ذلك أن يدخلوا ناصبا مع حرف التي أيضا لأنه لا مانع من جمع من دخول الناصبة
 والحقيقة بعد الأولى ذلك مع قول أن لا يقوم زيد ولا يدان يقوم زيد وإنما تركوا الفاعل
 مع حرف التي لئلا يجمعه الفاعل المقدم معه فإنه لا يجمع أن يجمع بين حرف التي مع
 السين فيجوز أن لا يجمع بينهما وبين ذلك لأن حرف إنبات ملاصقة جمعها بين حرف التي
 ويحذف قوله تعالى وإن عشي أن يكون قد أقرضوا من كان الحقيقة على الفاعل فاعلموا أن الفاعل
 إنما لا يلحقه إلا لأن الناصبة لا تدخل لما في فعل غير موصوف وأما المصدر فيكون
 الفاعل كل حرف التي في الفعل الذي على أن المفعول مستندة وحده من أن
 يشاركها في الحقيقة لأن فعل غير الصحيح كالمسألة فلا وجه لوجه عليها فاعلموا أن
 أمي لك نعم كان مما بين المتأخرين ذلك لأن ذلك على قوله وقوله وقال
 الذي قاله في جواب ما في من وعندهما والشيء الذي لا يكون هو ما ناسا فذلك لم يدخلوا
 عليها أمي إلى الجواب والرفع والتوقع قال الله تعالى فاعلموا أنه هو الذي ليس يقال فقال
 يرون لا يرجع إليهم ولا فاعل الفعل هو الذي في الجواب والرفع والتوقع هو الجواب والمفعول
 فلهذا على أن الناصبة للنحو كقولنا فاعلموا الذي ليس أن يجرى ذلك أن كان حسن
 إلى أن أفاضل فيشيء والفعل الذي فيه جازان فعل عليها أي الناصبة والحقيقة كلف
 وحسنه قلت تقول قلت أن يخرج ذلك يخرج وقول قلت فاعلموا حسبا أن لا يكون
 وفيه التفسير والرفع وقد علم ذلك من أوسع المسئلة والحقيقة فالناصب بيان ذلك اللفظ
 أن لا يخلوا ما أن كان فعلها فعلها أولا ما كان فعلها فعلها فلا يخلوا ما
 أن يكون فعلها فعلها أو غيرهما فاعلموا أن كل الأول بين الحقيقة والمستندة والآتي
 بين الناصبة والآتي يجوز فيه الأمر أن كل فعل فعلها فعلها ولا يخلوا ما
 أن يكون مستند بها الجواب أولا ما كان مستند بها الحقيقة بين الحقيقة وبين فعلها فاعلموا

خيركم ما لم يصد بها جازا الأمر أن كذا كذا حسن أن نعم وحسن أن نعم وهذا
 الناصب على موضع نعين الناصبة ونعين غيرها ونوضع جازا الأمر أن أو سائعا
 وهذه كثر من الفروع لما لا يكون يخرج إلى معنى أصل فنبه بعضهم إجماع الأولين
 بقول الشاعر ويقبل شيب قد يلال وقد كرت قلت أنه أي لم والها بالاسك
 وفي حديث عبد الله بن الزبير جوابا لما قال لعن الله أمة جملنا الشاك أن وراكها ليس له وجه
 غير شبي نعم لكن في البيت الجمل وجهان كان في قوله وأدركها على أيها ومذلل
 العلم تعالى الأمر ذلك والآخر حال الآخر فإذا كان علم على الناصبة إلى لانه لكر ومذلل
 الآخر ما كسر مدقيا في الفرض بخلاف ما في نعم ويخرج أن المفعول إلى معنى فعل الاستسوف
 الذي يدرى لما في ذلك ومنه قوله تعالى ويأشركم أنها إذا حلت لا يؤمنون في قوله من قرأ
 بالفتح لا يلهيها عن حق بلغة بما في الفرض المعنى الإخلاص وصار عددا لم والآية سيقت لها
 عليهم في ألم من جازهم أم يؤمنون فاعلموا ويأشركم رد عليهم والمعنى كما جاء به المعنى في
 غير موضع وذلك عليهم ما بعد ذلك من قوله كلهم يؤمنوا أول مرة ويذكرهم في طعنهم بهم
 وهذا الجمل أن الكلام جاء رد عليهم لا تصديقا لهم فإذ جعل إيمانهم الإنسان شركهم على أن
 رد ما على شركهم سار إلى من نعم لهم لا يؤمنون هو عكس المعنى المقدم لأن المعنى
 يخص الصدق وقد علم رد عليهم كيف رد عليهم وأما خصصه وقد علم بعضهم على أن
 يكون لا يلهي لانه لا يفسد جوهره نعم لهم يؤمنون ومنه رد لقولهم ويجوز أن على ما عرف
 ليس لعل على معنى الفعل كذا ذلك وجواب السؤال مستدركه قبل ويجوز أن يقال لا إذا جاء
 لا يؤمنون كان للتشبيه تحقير وبلغ على الأصح الجواب الثالث
 من كذا في البيت كان في التشبيه أي كذا التشبيه كان كذا لعل لا تشاء أمي
 والزهري ذهب بعضهم إلى أنها مركبة من كذا التشبيه وإن كان كذا أمي من كذا التشبيه
 وقد كان كذا كذا مركبة من كذا التشبيه أي كذا كذا لعل كذا كان يدرى الأمر

[illegible]

فان كان غار غير حقيق فخر واما الحاق علامه الجعفي في تصنيف من اضاف
 الى انبثاق المساكين وهي على الماضي لانثاب المسند اليه كقولك قلت هذا ولعل
 الشمس فان كان المسند اليه غار غير حقيق فانت الجار في الحاق الماء البطار من الام
 وقد تقدم ذكر في الموت وانما كانت ساكنة لانها انما هي الماضي وهو مبني فربما ساكنها
 وانما حر كساها الانبثاق على لسان الاسم لانها لا امرت مع الاسم اسرع الفاعل انثاب في
 محرا، والا فاعل النون في محرا ان والاسم معرب ومبني ان يكون الاعراب عليها شاذ في محرا
 وسكان في ذلك حركات واجمالها النون في الاسم ولا تكون على الفعل طان ولا لها حركات
 اما التي على الفعل فلا لانها ما ذكرناه واما التي على الاسم فلا لانها لا يكون ان ما دخلت
 نفسه مؤنث وفيه الالة فلا في ذلك الالة فلان في الالة النانث فاعل ما دخلت عليه
 الماء وهو في الالة النانث نفس ما دخلت عليه الماء واما الحاق علامه الجعفي في تصنيف
 من ضعف يعني مثل ان ما انا الاله ان فاعل الالهون في قولك النساء فغير على ضعفه ولا يفي
 ان بعد وضعا فاعل الالهون من تعليم الضمير على من يعود عليه من غير ما يرد في ذلك جمله الحرب
 على انما يرد في ذلك على الالهون فاعل الالهون على ما انا في الالهون على ما انا في الالهون
 الالهون نون ساكنة تنفع حركة الالهون لانها كذا الفعل وهو للكيين والسكر الالهون
 والمقابل والزم من حركات العلم منوصو ما انما انما علم من لسان العرب
 النون وهو نون ساكنة تنفع حركة الالهون لانها كذا الفعل وهذا الترف شامل لجميع انواع
 النون والمكان الحزج حركه نون في كذا تنفع نون في كذا تنفع نون في كذا تنفع نون في كذا
 احترزم من النون المودعة للفعل فاعل النون فاعلها نون في كذا تنفع نون في كذا تنفع نون في كذا
 فليست نون فاعل حركه نون في كذا لانها كذا الفعل فاعلها نون في كذا تنفع نون في كذا
 الاول نون اليين وهو ذال على امكنة الاسم وهو كل على غير ما ايشبه
 الفعل من وجهين من الوجه الاول في وضع النون في وجهه وهو ذال على غير ما ايشبه

الثاني نون الفقيه

الثاني نون النكرة وهو نون ذال على ما دخل عليه نون كقولك منه ومنه ويسبوه
 ويسبوه وما اشبهها ومن ثم ان النون في ذال وفير نون يكر لان ما دخل عليه
 يكون مفعلا عليه وذلك لان ذال في النون لا يكون في النون لان النون لا يكون في النون
 لوني حتى يفسد ذال او فري او فري وذال او فري على النون او فري على النون وقال النون
 ثم لم يثبت النون في الموضع الذي بعد ذال لان ذال النون لا يكون في النون لان النون لا يكون
 هذا النون للسكر لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام
 ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام
 لان في النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام
 ولما دخل اللام عليه منع بقاءه على اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام
 ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام
 كقولك بوسيد وايد وبعيد وساعد وذات كل فاعلها نون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام
 وهو كل حتى جمع الموت السالم في حركات وعرفان كقولك في جمع الموت السالم
 مؤنرا للنون في جمع الموت السالم في حركات وعرفان كقولك في جمع الموت السالم
 فغيره من نون ان نون يمكن فلم يجله فيما مضى ولا هذا غير صحيح فاك او سميت
 امرأة حوسلت وعرفان كان غير صحيح العلمية والنايب مع بقاء النون في نون لو كان
 النون للكيين لما دخل في النون ولما ثبت ذال على النون لان النون في اللام لان ذال النون في اللام
 نون الزم وهو النون الذي على آخر الايات والاشياء المصرفة لصحن الاشياء
 لشيء النون في قوله بالاشياء او عسا كا وذلك واما فاعله في كذا تنفع نون في كذا تنفع نون في كذا
 فان على فاعله في قوله بالاشياء او عسا كا وذلك واما فاعله في كذا تنفع نون في كذا تنفع نون في كذا
 ان النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام لان ذال النون في اللام
 اصله الكسر فركب غير ليعتبر في كذا تنفع نون في كذا تنفع نون في كذا تنفع نون في كذا تنفع نون في كذا

لحي

أصه الكثر فاما ان الظاهر ان الفع اولى لما ثبت من ان
 ساكني ذلك الساكني الفع ولا نظر الى انحاء الساكنين كقولك اصرا واصلا فان
 زعم من كسرهما اشبه بمثلها في حيد وساعية وقد كسر ما قبله لغت بان جعلها
 على عالم كره اصله والكلام اعني في الساكنين اشبه من جعلها على ما له اصل في الكلام وهو
 العوض من الضايف اليه كان الفع اولى والساكنون اخلافا ساكني آخر ترك بالكسر انما التزم
 فقد عرفت ان السون عقيباً تشبهاً به بحرف الجر واللين كذا
 قال الفقيه عزم مستحب لا ذكر الله الا قليلاً وقري شاذاً قل هو الله احد الله
 وعرفت السون ايضاً من ايام موصوفاً بان يضاف اليه على مثل زيد بن عمرو وقد استوفيت
 الحجة السون فافسانه وانما كنهه عند كراهات الاسم فلا يابى في اغايتها
 ونون الساكنين عقيباً ساكنه ومشددة مقبوضة مع غير الالف بحسن الفعل المستعمل
 في الاخر والى والاستفهام والتمني والرضى القسم ولزمت في شيت القسم وكبرت في مثل
 اما بعد قل من اصاب الحرف نون الساكنين وفي نون الفعل الساكنين وفي
 ضميران خفيفة ساكنه ومشددة مقبوضة مع غير الالف اي مع غير الشبه وضمير ما قبل
 الموت لان الالف لا يكون الا في ما مع الالف اي مع المنيبة وضمير ما قبل الموت مكسورة
 تقول لسان لسان الكبر والنون خفيفة ومشددة وفي هذه الفعل المشقة الاخر كقولك
 انصرن والى كقولك لا تنصرن ولا تنصيرن كقولك هل تنصرن والتمني كقولك لا تنصرن
 والعوض كقولك لا تنصرن والقسم كقولك والله لا تنصرن فاما القسم الفعل المستعمل في
 هذه الاشياء ولما يابى من مني الطلب مما بعد او نصحت او الراء وانما اعتبر الطلب لان الحالات
 انما يطلب ما هو مراد له وكان ذلك مقبوضاً لا يكون لان مقبوضة مقبوضة بخلاف الجزان
 محبلة غير مقبوضة والقسم والى لم يرم فيه معنى الطلب اذ قد يعنى الانسان على ما جعله ما هو
 ليس من طلبه ولا ينصرف كقولك على خير والى ما جاز عليه لانه منه والى انما فعل مستعمل
 انتم على

استعمل على ما مضى كونه هو القسم كما استعمل على ما مضى ما مضى مني الطلب
 وقلب الساكنين في الشيء كونه عن معنى الطلب وانما فعلت النون الساكنين في الشيء مع حمدي
 عن الطلب تشبهاً به بالتمني وقد دخل اليه في مقارب التي من قايماً بما يقولون ذلك
 قال حمديون ربما
 والتمن النون الساكنين في شيت القسم اي بحرف القسم لم يردوا بها على ما علم من اوله
 ولزمت في شيت القسم ايها غير لا زمت في غير ما ذكره بل على مثل الخمر او كبرت نون
 الساكنين في ما يتعلق لانهم لا اكدوا حرف الشرط وهو ان ما اذا ان اكدوا ما هو المقصود هو
 الفعل الذي دخل عليه اما اولى الساكنين وقد دخل في الجزاء في ما في الشعر تشبهاً بالمراد الذي
 هو دون ما بالمراد الذي مقصداً فعلمنا مع ضمير المذكر من مقصود ومع المحالة
 مكسورة وفيما عدا مقبوض وقوله المنيبة وجع الموت اصرا وانما ضميران لا دخلها
 الحقيق على النون اي ما قبل نون التوكيد خفيفة ومشددة مقبوضة مع
 ضمير المذكر من محالين او عامين لمن فيه ضمير المراد هو واو فاذا دخل عليه نون التوكيد
 التي ساكنان الحاد ونون الساكنين لان النون التي في الواو حرف تشبهاً برون الالحراب
 وكما في ساكنان حرف الواو في الضمة لانه على الواو الحاد في مثل القول والمنصوب
 والمنصوب المنصوب فنون التوكيد مع ضمير المحالة مكسورة لان الضمة التي في ساكنه
 مكسورة ما قبله فلا دخل في التوكيد لان الساكنان الياء ونون التوكيد لسقوط نون
 بسبب زوال الحراب وكما الذي ساكنان حرف الياء ونون كسر ما قبله لكونه على ما هو
 انصرن وانصرن وما قبل نون التوكيد فاما المذكر وهو الذي مضى او كسرة
 مقبوض وهو الواو المذكر والمنيبة وجع الموت اما الواو فلا تملك انتمت الى كلمة اخرى
 او النون وعادتهم اذ انتمت كلمة الى كلمة اخرى ومعنى اخر الذي وجع غشدة
 وقيل ان واما التشبيه والجمع طو حيد الالف بين النون من ما قبل الالف لا يمكن

مع

